

Distr.: General
15 May 2020
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

16-7 تموز/يوليه 2020

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت *

العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ

عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

تجميع الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من 47 دولة
من الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه
لعام 2020، وفقا لقراري الجمعية العامة 290/67 و 1/70.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/HLPF/2020/1

020720 260620 20-06781 (A)



الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

مقدمة

تعهدت الأرجنتين بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعد الجهود التي بذلتها في إطار التزامها بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. ففي عام 2003، أدرج الرئيس كيرشنر الأهداف الإنمائية للألفية في جدول أعمال حكومته بإنشاء المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية كجهة اتصال، وشارك منذ عام 2013 في الحوارات والمشاورات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر 2015، خلال فترة رئاسة كريستينا فرنانديز، التزمت الأرجنتين بتنفيذ خطة عام 2030. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، مددت حكومة موريسيو ماكري ولاية المجلس الوطني بوصفه هيئة إدارية رئيسية.

الإنجازات

في عام 2016، شكلت الأرجنتين اللجنة الوطنية المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة تحت قيادة المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية. وفي نفس الاتجاه، أنشئت مصفوفة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف؛ وتتضمن المصفوفة مؤشرات وسياسات عامة واستثمارات في الميزانية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ومكنت الشراكة التي أقيمت مع المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان من الجمع بين الأبعاد السياسية والتقنية لخطة عام 2030. واقتضى الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب، عملاً بالتزامات الدول المتصلة بحقوق الإنسان، اتباع عدة نهج منها: تنقيح الغايات الدولية لضمان إدراج غايات تعالج صراحة مواطن الضعف؛ وتنقيح الموصفات التقنية المتعلقة بالمؤشرات، من منظور الحقوق؛ وربط غايات الأهداف التي تعمل الأرجنتين على تحقيقها بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدريب على النهج القائم على احترام حقوق الإنسان؛ ونشر وثائق ميسرة بشأن خطة عام 2030، كذلك بشأن مواضيع أخرى. واسترشدت العمليات الهادفة لتوطين الأهداف على المستوى المحلي بالدروس المستفادة من التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني، مما شجّع التنسيق والتعقيب. وتتدرج المشاركة في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ضمن أولويات بلدنا.

التحديات

يختلف السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 اختلافاً تاماً عن السياق الذي عُرض فيه التقرير الوطني الطوعي الأول. ففي عام 2017، كانت الأرجنتين قد استهلّت دورة سياسية عادت فيها إلى الليبرالية الجديدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، تولت السلطة حكومة جديدة. وركزت إدارتها على قيادة الدولة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإن كان ذلك في ظل خلفية تشوبها صعوبات اجتماعية وهشاشة اقتصادية ناجمة عن أزمة ديون خارجية لا يمكن تحملها. وأعادت الحكومة الحالية تأكيد التزامها بخطة عام 2030، مع التركيز على برنامج "الأرجنتين لمكافحة الجوع"، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي وقت مبكر، اتخذت الأرجنتين تدابير وقائية إلزامية للعزل الاجتماعي بهدف تفادي انتشار فيروس كوفيد-19؛ وشرعت في بناء 12 مستشفى مسبق الصنع لمعالجة الحالات الطارئة؛ وأنشأت صندوقاً خاصاً لشراء المعدات واللوازم التي تحتاجها المختبرات والمستشفيات. وقدمت الأرجنتين الدعم للعمل وللاقتصاد الحقيقي. كما اعتمدت التدابير التالية: زيادة المخصصات المرصودة للمدارس والمجتمعات المحلية؛ ودفع مكافأة استثنائية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات والأشخاص المؤهلين للحصول على منحة الطفولة الشاملة للجميع ومنحة الحمل الشاملة للجميع؛ وأعفيت القطاعات المتضررة من الجائحة من اشتراكات أرباب العمل؛ وتم تعزيز التأمين المتعلق بالبطالة؛ وتم تحديد سعر أقصى لمواد سلة الأغذية الأساسية؛ وتم توفير دخل عاجل للأسر المعيشية وحُظر وقف تقديم الخدمات في حالات عدم الدفع؛ وحصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تسهيلات ائتمانية وتسهيلات للقروض العقارية؛ وأصدر مرسوم يجمّد دفع الإيجار بشكل مؤقت، وتم تعليق عمليات الإخلاء؛ وأنشئ صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبرنامج للمساعدة الطارئة للعاملين وللإنتاج؛ وتم الإعلان عن حظر للطرد والتوقيف عن العمل لمدة 60 يوماً. وقد خففت هذه التدابير من تداعيات الفيروس وحالت دون انهيار نظام الرعاية الصحية، بالإضافة إلى الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للجائحة. وفي فترة ما بعد الجائحة، سيتعين على الأرجنتين أن تعزز الإنتاج المحلي وأن تواصل القضاء على أشكال عدم المساواة الاجتماعية القائمة منذ مدة طويلة وكذلك تلك التي تسبب فيروس كوفيد-19 في تفاقمها. ولتقف الأرجنتين مجدداً على قدميها، يجب إعادة ترتيب أولوياتها من أجل مساعدة الجميع، بدءاً بالذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. ولا يزال تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030 يشكل تحدياً بالنسبة لبلدنا وهو حالياً مجرد احتمال يلوح في الأفق.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

الترتيبات المؤسسية

التزمت جمهورية أرمينيا التزاماً راسخاً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وابتداءً من عام 2015، عمل المجلس الوطني للتنمية المستدامة بنشاط من أجل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار نهج المؤسسي والمنهجي الرامي إلى اتباع سياسة متصلة بالأهداف.

وقد خضع المجلس الوطني للتنمية المستدامة لعملية تحديث وأصبح الآن تحت إشراف نائب رئيس الوزراء ويمثل قطاعات أكبر من المجتمع، كما تتضمن ولايته حالياً تنسيق ورصد عمليتي تنفيذ الأهداف وتوطينها. ويتواءم هذا المسعى الشامل للجميع والتعاوني بين الحكومة والشبكات الأوسع نطاقاً القائمة على المشاركة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وفريق الأمم المتحدة القطري، مع نهج الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره.

المسؤولية الوطنية

تسعى حكومة أرمينيا حالياً إلى إدماج خطة عام 2030 في جدول أعمالها الإصلاحية واستراتيجياتها الوطنية الإصلاحية. وتعمل الحكومة حالياً على وضع استراتيجية تحوّل بحلول عام 2050، تشمل 16 "هدفاً ضخماً" تتضمن الغايات والمؤشرات والمهام والحلول الخاصة بها. وتشكل هذه الاستراتيجية إطاراً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتتوافق الأهداف الضخمة إلى حد كبير مع تلك الأهداف.

مسار تنمية ناجح

فازت أرمينيا بلقب "بلد عام 2018" الذي منحت له مجلة "ذي إيكونوميست" مما يعكس التحسن الملحوظ الذي شهده البلد في عام 2018. وقد حدث تحول ديمقراطي جوهري في ذلك العام تجلّى في الثورة المخملية السلمية التي كشفت عن درجة عالية جداً من النضج السياسي والإلمام بالشؤون القانونية لدى الجمهور الأرميني.

ومنذ عام 2018، شرعت الحكومة في تنفيذ مجموعة متنوعة من الإصلاحات لضمان الأعمال الكامل وغير المشروط للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك سيادة القانون، واستقلال القضاء، وشنت حملة لمكافحة الفساد ولتعزيز مؤسساتها الديمقراطية، مما أسهم إلى حد كبير في النجاح في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشكل خاص. وقد أكدت هذا التقدم أيضاً تقارير صادرة عن منظمات دولية مرموقة، مثل بيت الحرية وغالوب.

وأكد مؤشر الديمقراطية لعام 2019 الصادر عن وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست التحول الديمقراطي الذي شهدته أرمينيا. وتمكنت أرمينيا من تحقيق تحسن ملحوظ وتقدمت بخطوات كبيرة نحو ترسيخ الديمقراطية، فرفعت مركزها بـ 17 نقطة (لتحتل المرتبة السادسة والثمانين)، رغم انخفاض في متوسط الدرجة العالمية للمؤشر.

وشملت الإنجازات الهامة الأخرى التحسن الكبير الذي شهده مركز أرمينيا على مؤشر مدركات الفساد الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية. وتقدمت أرمينيا بـ 28 نقطة (لتحتل المرتبة السابعة والسبعين)، وقد تسنى ذلك بفضل الإرادة السياسية الحاسمة والقضاء على الفساد الهيكلي.

وشرعت الحكومة في إدخال إصلاحات اقتصادية على الصعيد الوطني، تهدف تحديداً إلى تحديث اقتصاد أرمينيا، مع التركيز بشكل خاص على النهوض بالصناعات عالية التقنية وتطوير النظام الإيكولوجي للابتكار.

وفي عام 2019، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أرمينيا 7,6 في المائة، كان أعلى معدل تسجله دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والبلدان المجاورة والبلدان الأوروبية. واستمر تراجع معدل الفقر لتبلغ نسبته 23,5 في المائة مقارنة بنسبة 29,8 في المائة في عام 2015. وانخفض معدل الفقر المدقع مرتين منذ عام 2015 لتبلغ نسبته 1,0 في المائة. وتهدف الحكومة إلى القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2023.

وحرصاً على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، أطلقت الحكومة عدداً من الإصلاحات الموجهة تحديداً للفئات الضعيفة والهادفة لتقليص عدم المساواة بين الجنسين؛ وتوفير إمكانية الحصول على خدمات صحية جيدة، بسبل منها اعتماد قانون بشأن مكافحة التبغ وتوفير خدمات الإجلاء الطبي الجوي في حالات

الطوارئ الصحية؛ وتوفير خدمات التعليم الميسر، بوسائل منها الانتقال إلى التعليم العام الشامل للجميع بحلول عام 2023؛ ومراجعة المعايير التعليمية الحكومية، وتعزيز المهارات الملائمة لاحتياجات سوق العمل.

التغلب على التحديات

لا تزال هناك ثغرات في العملية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب مضاعفة الجهود للتغلب على التحديات العامة التي كشفت عنها عملية الاستعراض، مثل ما يلي:

- التشريعات المتعلقة بالمساواة
- التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
- تنوع مصادر الطاقة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
- إصلاح النظام القضائي

مرض فيروس كورونا

من المتوقع أن يؤدي استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تراجع التقدم المحرز صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير في العديد من البلدان، بما فيها أرمينيا. وقد اتخذت الحكومة تدابير هامة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19 ولضمان عمل النظام الصحي وتأهبه بشكل ملائم. وللتخفيف من وطأة التراجع المتوقع في الحركية الاجتماعية والاقتصادية، رصدت الحكومة مجموعة من المساعدات تبلغ قيمتها 300 مليون دولار (تمثل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، للقيام بما يلي:

- تقديم منح مباشرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولأصحاب المشاريع البالغة الصغر
- توفير قروض محددة الأهداف تضمنها الدولة
- التعويض عن مدفوعات المرافق العامة
- تقديم دعم مالي للفئات الضعيفة
- المساعدة على دفع الرسوم الدراسية

كما ترك تفشي فيروس كوفيد-19 أثراً سلبياً أيضاً على عملية التحضير للاستعراض الوطني الطوعي، بسبب إلغاء الاجتماعات وحلقات العمل التي كان من المقرر عقدها والتي حلت مكانها اجتماعات عُقدت بالوسائل الإلكترونية.

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

على مدى عقود، سعت النمسا إلى تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتندرج التنمية المستدامة ضمن الأهداف الدستورية للدولة.

وتشجع النمسا على القدرة التنافسية والابتكار مع الحفاظ على تنوع الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية والتقدم الاجتماعي.

وقد نفذت النمسا بنجاح العديد من أهداف التنمية المستدامة وهي لا تزال متمسكة بهذا الالتزام.

الحكومة

باتباع النهج التعميمي، قامت جميع الوزارات الاتحادية بإدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها وبرامجها منذ عام 2016، وقد وضعت خطط عمل وتدابير متصلة بها.

ويعنى الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالتنسيق عموماً والإبلاغ عن التدابير الأساسية المتخذة لتنفيذ الأهداف.

وتم تكريس أهداف التنمية المستدامة في الوثائق الاستراتيجية النمساوية الوطنية التي تحدد استراتيجيتها المتعلقة بالمناخ والطاقة، وبرنامجها المتعلق بالسياسات الإنمائية الذي يمتد على فترة ثلاث سنوات، والغايات الصحية، واستراتيجية الشباب، واستراتيجية التجارة الخارجية. وترد إشارات إلى الأهداف أيضاً في استراتيجيات الولايات الاتحادية.

وباتباع نهج يضم العديد من أصحاب المصلحة، يتفاعل ممثلو الولايات الاتحادية والمدن والبلديات والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني ودوائر الأعمال التجارية والأوساط العلمية مع الفريق العامل المشترك بين الوزارات، ويلتزمون بتنفيذ الأهداف.

كما تستغل النمسا الأنشطة التي تضطلع بها في إطار الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ومشاريع التعاون الإنمائي لتنفيذ الأهداف.

وتقوم النمسا، بوصفها مقراً للعديد من المنظمات الدولية، بالترويج للتنمية المستدامة.

ويسعى البرنامج الحكومي للفترة 2020-2024 إلى مواصلة تعزيز التنسيق المحدد الأهداف لتنفيذ خطة عام 2030 من خلال إشراك الجهات المعنية بصورة منهجية.

الرقمنة

تندرج الرقمنة أيضاً ضمن أولويات النمسا في إطار تنفيذ خطة عام 2030، من خلال ما يلي:

- توسيع تغطية وتعزيز النطاق العريض والجيل الخامس من شبكات الاتصال اللاسلكية، والمهارات والتطبيقات الرقمية، والرقمنة في القطاع الصحي وفي قطاع الخدمات العامة الموجهة إلى المواطنين، من أجل تمكين الجميع من الاستفادة منها
- استخدام الرقمنة لخفض استهلاك الموارد والطاقة وتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
- اتباع نهج كلي لاستخدام التحول الرقمي بشكل مستدام، مثل إنشاء المدن الذكية
- استخدام الرقمنة للاتصال وإدارة الأزمات والجوائح

وستعزز النمسا الحوكمة الرقمية بالاستفادة من معارف جميع الجهات المعنية للتمكين من استخدام التكنولوجيات الرقمية في جميع المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

النساء والشباب وعدم ترك أحد خلف الركب

يضطلع نظام الرعاية الاجتماعية والصحية المتطور في النمسا بدور رئيسي في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وفي ضمان توفير رعاية صحية عالية الجودة للجميع، بمن فيهم الفئات المحرومة والضعيفة للغاية.

وتسمح التدابير المحددة الأهداف بتحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب والأطفال، وغيرهم.

والى جانب تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز صحة المرأة، وضمان الرعاية الجيدة، ستركز النمسا بشكل خاص على مكافحة الفقر في صفوف الأطفال والنساء وكبار السن.

ويكتسي إشراك الشباب في تنفيذ خطة عام 2030 أهمية كبيرة، ولذلك قامت النمسا بما يلي:

- توسيع نطاق الحق في التصويت ليشمل الشباب في سن السادسة عشرة من أجل إتاحة إمكانية مشاركتهم في العملية الديمقراطية.
- يحتل تمكين الشباب مكانة محورية في عملية صنع القرار والعمليات التشاركية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذ الاستراتيجية النمساوية للشباب.
- وتمثل المساواة بين المرأة والرجل شرطاً مسبقاً للنجاح في تنفيذ خطة عام 2030، وذلك كما يلي:
- من الحيوي إدماج منظور جنساني بصورة منهجية في تنفيذ جميع الأهداف السبعة عشر.
- تعتمد المساواة بين الجنسين، بوصفها مسألة جامعة، على التزام الجهات الفاعلة من جميع الميادين وعلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
- تشمل التحديات القضاء على القوالب النمطية الجنسانية، وسد الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتشجيع على أن تشغل المرأة مناصب قيادية، وتوسيع نطاق تغطية خدمات رعاية الأطفال، ولا سيما في المناطق الريفية، ومكافحة العنف ضد المرأة، والإدماج.

الإجراءات المتعلقة بالمناخ

تعترف النمسا بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2040. ولهذه الغاية، نحن مصممون على ما يلي:

- تنفيذ إصلاح ضريبي بيئي - اجتماعي
- بلورة خطة رئيسية للتنقل لعام 2030
- توفير بطاقة سنوية للنقل العام بأسعار معقولة على كامل نطاق البلد
- عرض خطة بهدف الاستغناء تدريجياً عن الوقود الأحفوري من النفط والفحم والغاز الطبيعي لتدفئة الغرف
- زيادة استخدام الطاقة المتجددة بشكل كبير

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تؤيد النمسا فرض رسوم على واردات البلدان التي لا تفرض تسعيراً على الكربون والإلغاء التدريجي في أقرب وقت ممكن لتمويل ودعم الهياكل الأساسية للوقود الأحفوري. وتدعو النمسا إلى إزالة الكربون من نظم الطاقة بدون طاقة نووية، لأن هذه الأخيرة لا تمثل خياراً مجدياً لمكافحة تغير المناخ.

مؤشرات قياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2017

حدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل:

- استغلال نسبة عالية من الأراضي للزراعة العضوية، مما يجعل النمسا تحتل مكانة رائدة في الاتحاد الأوروبي في مجال التغذية وإنتاج الأغذية
- ارتفاع مستوى التعليم ومستوى التعلم مدى الحياة فوق متوسط الاتحاد الأوروبي
- مساهمة الطاقة المتجددة بثلاث إجمالي استهلاك الطاقة (اعتباراً من عام 2018)، مع تسجيل انخفاض في نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الصناعة وإجمالي القيمة المضافة في الفترة 2017-2010
- تحتل النمسا مرتبة متقدمة في صفوف البلدان من حيث توفير الخدمات العامة الرقمية ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، ويجب اتخاذ إجراءات في عدة مجالات، مثل:
- كون عدد النساء اللاتي يقمن بأعمال غير مدفوعة الأجر أكثر بكثير من الرجال، ولا تزال هناك فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين، وإن كانت تتضاءل
- ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لحركة المرور واستخدام الأراضي (2018-2010)

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

اعتمدت بنغلاديش نهجاً إنمائياً محوره الإنسان تحت القيادة الثاقبة والدينامية لرئيسة الوزراء، الشبيخة حسينة. ومنذ أن تولت منصبها على رأس الحكومة في عام 2009 بتفويض شعبي كبير، رصدت الحكومة استثمارات مكثفة لبناء ديمقراطية حديثة محورها الإنسان وشاملة للجميع على النحو الذي توخاه "مؤسس الأمة"، الشيخ مجيب الرحمن. وقد حققت بنغلاديش أعلى نمو تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الماضية، وحافظت على استقرار اقتصادها الكلي القوي، مما سمح بتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مبهر، وبزيادة دخل الفرد والحد من الفقر. وقد استوفت بنغلاديش جميع المعايير الثلاثة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً لتلتحق بصفوف البلدان النامية في آذار/مارس 2018.

واعتمدت الحكومة خطة استجابة شاملة تشمل تدابير صحية وتدابير متصلة بالإنعاش الاجتماعي والاقتصادي لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واحتوائه. وأعلنت رئيسة الوزراء عن مجموعات

من الحوافز التي بلغت قيمتها حوالي 11,6 بليون دولار (3,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ستُنفَّذ على ثلاث مراحل: على الفور؛ وعلى المدى القصير والمتوسط؛ وبحلول السنة المالية 2024/2023.

وتتقود عملية الاستعراض الوطني الطوعي في بنغلاديش اللجنة المعنية بتنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة. وأدمج نهج المجتمع بأسره الذي نتبعه نحو تنفيذ أهداف التنمية آراء أصحاب المصلحة المعنيين من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي.

وترد فيما يلي المبادرات التي اتخذتها الحكومة بعد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2017 وهي كما يلي: (أ) إعداد خطة عمل متصلة بالأهداف تتضمن مشاريع وبرامج جديدة؛ (ب) وإطلاق نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة لرصد تنفيذها بالاعتماد على تحديث البيانات المتصلة بالمؤشرات؛ (ج) ووضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تمويل متصلة بالأهداف، شملت احتياجات تمويل محدثة لتخصيص مبلغ يقدر بـ 928,5 بليون دولار يجب إضافته للسنوات المالية من 2017/2016 إلى 2030/2029؛ (د) وعقد أول مؤتمر وطني لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حضره ممثلون عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية؛ (هـ) وتشكيل لجنة وطنية لتنسيق البيانات من أجل مواءمة عملية توليد البيانات؛ (و) ووضع إطار للتعاون بين الحكومة وكيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في بنغلاديش؛ (ز) والموافقة على 40 مؤشراً من المؤشرات ذات الأولوية لتوطيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، منها 39 مؤشراً ستعزز تنفيذ المؤشرات الأخرى، بينما يهدف المؤشر المحلي الإضافي إلى تجسيد مفهوم عدم ترك أحد خلف الركب، بمعالجة المسألة الحساسة المتعلقة بتأخر كل قضاء وكل ناحية عن الركب.

وقد بلغت معدل وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة الغايات المحددة لعام 2020. ويسير البلد في الاتجاه السليم لبلوغ الغايات المتعلقة بمعدلات استهلاك التبغ، واحتياجات تنظيم الأسرة، وخفض معدلات الفقر والجوع. وتبرهن على التزام الحكومة الزيادة في مخصصات الميزانية والتغطية الواسعة النطاق للحماية الاجتماعية. وتحقق هدف تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. وتجاوز معدل النمو السنوي لنصيب كل شخص يعمل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الغاية المحددة لعام 2020. أما الغاية المتعلقة بتوفير الكهرباء، فقد بلغت نسبة تنفيذها 96 في المائة من الالتزام بتوفير الكهرباء لكل أسرة معيشية بحلول عام 2021. واتُخذت العديد من المبادرات لضمان سلامة ورفاه وأمن الفئات الضعيفة من المجتمع، بمن في ذلك النساء والأطفال.

ولكن كشف الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2020 عن بعض التحديات. فلم يؤد النمو المطرد للناتج المحلي الإجمالي إلى الحد من عدم المساواة في الدخل. ورغم النجاح الملحوظ الذي حققه قطاع الصحة، لا يزال توفير التغطية الصحية الشاملة صعب المنال. وينطبق الشيء نفسه على ضمان التعليم الجيد في المسارات التعليمية المتعددة المستويات. ولا يزال ضمان التوسع الحضري المستدام يشكل تحدياً. وسيظل الضعف في مواجهة تغير المناخ يهدد اقتصادنا. ويجب بذل مزيد من الجهود الموجهة نحو تحقيق غايات معينة لتيسير تعبئة الموارد المحلية بالمستوى المطلوب.

وقد أدمج الاستعراض الوطني الطوعي لبنغلاديش عدة ممارسات جيدة ومبتكرة وتعاونية يمكن لبلدان أخرى أن تستفيد منها. ونحن نرغب أيضاً في التعلم من تجارب الآخرين لمواجهة تحدياتنا.

كما نعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي الهادف من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب إقامة شراكة عالمية، من خلال التمويل والتكنولوجيا، لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي واستراتيجية تمويل الصحة، واستحداث الخطة الوطنية الطوعية للمعاشات التقاعدية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعبئة الموارد المحلية المبتكرة، والزراعة الحديثة والتجارية التي تركز على صغار المزارعين. ونحن بحاجة أيضا إلى تخصيص موارد للتنمية رأس المال البشري وبناء المؤسسات. ورغم بذل جهود هائلة لكي تشهد بنغلاديش تحولا رقميا لضمان الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الكفاءة، وتقليص النفقات، لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعاون في مجال نقل التكنولوجيا لكي نغتنم الفرص التي تتيحها ظاهرة الثورة الصناعية الرابعة. وتكمل جهودنا الرامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مساعيها الهادفة لتحقيق تطلعاتنا الوطنية لكي نرقى إلى مرتبة بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط بحلول عام 2031 والبلدان المتقدمة النمو بحلول عام 2041.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

في عام 2018، أعلنت حكومة بربادوس عن خطة بربادوس للإنعاش والتحول الاقتصادي وبدأت في تنفيذها من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع الاقتصاد على درب النمو القوي والمستدام والشامل للجميع، مع الحفاظ على القطاعين المالي والاجتماعي. وتحدد الخطة السياسات التي تعكس مواءمة الحكومة لاستراتيجياتها المتعلقة بمكافحة الفقر واستراتيجياتها القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مجالات السياسة الضريبية من أجل تعزيز المساواة؛ وزيادة الفرص المتاحة للحصول على الحماية الاجتماعية وضمان حدود دنيا للإنفاق الاجتماعي؛ وتحسين الابتكار والتنظيم والشمول في القطاع المالي؛ وتشجيع الاستثمار العام والخاص من أجل تحقيق نمو يتسم بالصمود في مواجهة تغير المناخ والحياد الكربوني ومراعاة البيئة البحرية.

وبناء على خطة الإنعاش والتحول الاقتصادي، وقّعت بربادوس على اتفاق تسهيل الصندوق الممدد مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018. ولعل الخطة واتفاق التسهيل يشكلان سلسلة من تدابير التكيف المالي والإصلاح الهيكلي غير المسبوقة لأنهما نجحا في عدم تحميل العمال وأضعف الفئات عبء التكيف ليتحملة بدلا عنهم رأس المال واقتصاد الزوار. وقد أدت عملية إعادة هيكلة الديون المحلية والخارجية التي اكتملت بنجاح، والتغييرات في نماذج الإيرادات والنفقات، وآليات التحصيل المالي، وحتى الزيادات في الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، إلى تحسن كبير في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية المدرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وكانت تلك الأوضاع السائدة خلال الربع الأول من عام 2020 عندما كانت حكومة بربادوس تستعد لتقديم استعراضها الوطني الطوعي. ولكن في تلك الفترة أيضا دُعي المجتمع الدولي إلى إعادة ترتيب أولويات النفقات وسلاسل الإمداد العالمية والهياكل الاقتصادية وإلى إعادة تنظيمها بشكل كامل لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبين عشية وضحاها، شهدنا أشد وأعظم وأسوأ كساد اقتصادي منذ الكساد الكبير، مما شكل، فضلا عن المرض نفسه، تهديدا آخر محدقا بالأرواح وبسبل العيش. وتوقفت صناعات بأكملها عن النشاط، ووجد الملايين من الأشخاص أنفسهم عاطلين عن العمل، وأصبحت عقود

من التقدم العالمي في مجال التنمية البشرية مهددة بالتراجع فورا. وكانت الدول الصغيرة والضعيفة والمتقلة بالديون والتي تعتمد على السياحة مثل بربادوس من بين أشد الدول تضررا. وفي المتوسط، تجني الجزر التي تعتمد على السياحة في منطقة البحر الكاريبي أكثر من 45 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي من هذا القطاع، الذي يشغل نسبة مماثلة من العمال. وحتى 8 أيار/مايو 2020، تلقى نظام التأمين الوطني، وهو البرنامج الوطني الحكومي للضمان الاجتماعي، أكثر من 35 000 مطالبة بطلالة، ويمثل هذا العدد ربع القوة العاملة.

ولهذا السبب، ونظرا إلى أن هذا الحدث قد غير جميع خطوط أساس التنمية، نقترح تقديم الاستعراض الوطني الطوعي لبربادوس لعام 2020 في سياق استجابة البلد الواسعة النطاق لفيروس كوفيد-19، التي لم تتضمن فقط زيادة كبيرة في الاستثمارات المخصصة للحماية الاجتماعية ولسياسات الإدماج الضريبي والمالي، بل كان لها تداعيات أيضا على تحقيق الغايات الأخرى التي سنبلغ عنها. وفي هذا الاستعراض الوطني الطوعي، ستناقش بربادوس الآثار المرجح أن تترتب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة نتيجة لخطةها للإنعاش والتحول الاقتصادي واستجابتها لفيروس كوفيد-19، وكذلك الفرص التي ستتيحها الخطة والاستجابة لإحراز تقدم سريع صوب تحقيق الأهداف والغايات المبينة أدناه. وأخيرا، ستناقش بربادوس، في استعراضها الوطني الطوعي، التحدي المستمر المتمثل في قدرتها على رصد تحقيق الهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، التي لعلها لم تكن في يوم من الأيام بهذا القدر من الأهمية، في هذا الوقت الذي يتصارع فيه العالم مع جائحة عالمية، وحيث توجد فوارق كبيرة بين البلدان من حيث توافر الموارد الرئيسية اللازمة لخوض هذه المعركة.

المؤشر

الهدف الغاية

- 1 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها (1-3) زيادة الفرص المتاحة للحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية (1-4) الحد من التعرض للكوارث وأزمات المناخ (1-5)
- 3 تخفيض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية من خلال الوقاية والعلاج (3-4) تحسين التغطية الصحية (3-8)
- 4 زيادة عدد الشباب والكبار الذين لديهم المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة (4-4)
- 6 زيادة كفاءة استخدام المياه والحد من ندرة المياه (4-6)
- 7 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية (2-7)
- 8 تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية (8-9)
- 10 اعتماد سياسات مالية وسياسات متعلقة بالأجور والحماية الاجتماعية تحقق قدرا أكبر من المساواة تدريجيا (4-10)
- 13 تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية، وتعزيز القدرة على التكيف معها (1-13)

- 17 تعزيز التنسيق العالمي من أجل إقامة شراكات مع البلدان النامية لتحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تمويل الديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان النامية المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة (17-4)

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

الموضوع الرئيسي: "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة" إلى جانب استعراض معمق لجميع أهداف التنمية المستدامة

ستشارك بنن في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020، عقب مشاركتها في دورتي عامي 2017 و 2018، لإطلاع المجتمع الدولي على التقدم المحرز وأفضل الممارسات والخبرات المكتسبة ورؤيتها المستقبلية في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وبالنسبة لهذه الدورة، يتمحور الاستعراض الوطني الطوعي الذي أجرته بنن حول المسائل الرئيسية التالية:

1 - توطين الغايات ذات الأولوية للأهداف على الصعيد المحلي من أجل تعزيز العمل المحلي للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030

بعد تحديد أولويات غايات الأهداف وإدماجها في إطار التخطيط الوطني، نجحت بنن في عملية إضفاء بعد محلي على تلك الغايات، مما أسفر عن الاحتفاظ بالغايات العشر الأكثر أهمية لكل بلدية من بلديات البلد البالغ عددها 77 بلدية.

2 - المبادرة الخاصة المعنونة "عدم ترك أحد خلف الركب" الهادفة للقضاء على الفقر وتعزيز رأس المال البشري

قد صُممت هذه المبادرة حول تسع نقاط حاسمة خلص إليها تحليل شامل لعدة قطاعات للاحتياجات والآثار غير المباشرة فضلاً عن أوجه التآزر بين الغايات ذات الأولوية للأهداف.

3 - تقييم موجز من أجل تنفيذ الأهداف بفعالية أكبر

من خلال هذا التقييم، سعت بنن إلى تقييم النتائج المحققة بعد أربع سنوات وإلى إدخال التعديلات الملائمة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

- 4 - تنفيذ الإعلان السياسي لرؤساء الدول والحكومات الصادر عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر 2019: وضع إطار العمل العشري للتعبيل بتنفيذ الأهداف
- قد التزمت الحكومة بجعل العقد القادم عقد عمل طموح ومعجل بمضاعفة الجهود الرامية لإحراز مزيد من التقدم من خلال وضع إطار عمل عشري للتعبيل بتنفيذ الأهداف.
- 5 - الاستثمار في البيانات والإحصاءات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب
- قامت بنن ببلورة استراتيجية وطنية ثالثة لتطوير الإحصاءات وأنشأت فرقة عمل مكلفة بتحسين مستوى المعلومات التي تتيحها المؤشرات. ونظرا إلى ضرورة توفير بيانات مصنفة، يجب على البلد وضع نهج قابل للمقارنة مع النهج المتبعة في البلدان الأخرى.
- 6 - تحسين الظروف المعيشية للسكان بتنفيذ إجراءات رئيسية
- شرعت بنن في تنفيذ إجراءات مبتكرة أدت إلى إقامة أرصفة وتعبيد طرقات وتوفير مرافق صحية وإضاءة الشوارع في عدة مدن موجودة في مختلف أنحاء البلد، وتوفير المياه النظيفة والطاقة، كما اعتمدت إصلاحات جذرية لوضع التحول الرقمي في صميم التنمية.
- 7 - تنظيم مننديات واجتماعات مائدة مستديرة لتعبئة موارد مالية كافية وإدارتها بشكل جيد
- كشف حساب التكاليف المرتبطة بتنفيذ الأهداف، الذي أجري في عام 2018، عن حجم الاحتياجات من الموارد المالية والتكنولوجية المطلوبة التي تمثل حوالي 60,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين تصل الموارد الضريبية المحلية بالكاد إلى 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ومنذ ذلك الحين، عمد البلد إلى تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة ومننديات قطاعية لتحديد المسارات والوسائل اللازمة لتعبئة الموارد.
- 8 - الصعوبات والتحديات الرئيسية
- كشفت عملية إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي عن عدة صعوبات وتحديات بارزة منها ما يلي:
- تعزيز إدماج الغايات في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات؛
 - مواصلة تعزيز نظام المعلومات الإحصائية؛
 - مواصلة تعبئة الموارد للتعبيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف؛
 - مراعاة الآثار غير المباشرة وأشكال التأزر في التدخلات الرامية لتنفيذ الأهداف؛
 - النجاح في تنفيذ الأهداف على المستوى المحلي.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

تسعى بروني دار السلام جاهدة إلى مواصلة الإنجازات التي حققتها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التقدم بخطوات أكبر نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وتكمل خطة عام 2030 الرؤية الوطنية لبروني دار السلام لعام 2035، التي تهدف إلى توفير حياة أفضل للسكان وبناء اقتصاد دينامي ومستدام يعتمد على قوة عاملة متعلمة وماهرة وبارعة بحلول عام 2035. ويدعم جهود بناء الأمة في البلد إحساس قوي بالانتماء إلى المجتمع واحترام كبير للقيم الأسرية، إلى جانب التمسك بالتقاليد والثقافات العريقة في البلد. وتعطي الحكومة الأولوية لمواصلة ضمان رفاه شعبها على جميع المستويات، مما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب.

وقد تضمن استعراضنا الوطني الطوعي عرضاً موجزاً لمسارنا وتحدياتنا وإنجازاتنا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة حتى الآن وللتقدم الذي لا نزال نطمح إلى تحقيقه. وفي إطار التحضير للاستعراض، أنشئت لجنة خاصة مشتركة بين الوزارات، تحت إشراف وزارة المالية والاقتصاد ووزارة الخارجية، وهي تضم وزارات حكومية أخرى معنية، وتم التفاعل مع الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ويكفل ذلك التفاعل الشامل للجميع والشفاف زيادة الوعي والمسؤولية عن التقرير، الذي يعكس حقاً منظوراً كلياً وشاملاً لجهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف. كما أتاح الاستعراض الوطني الطوعي فرصة لاستعراض استراتيجياتنا وسياساتنا وآلياتنا المؤسسية ولتحديد الثغرات في التنفيذ.

واليوم، توفر بروني دار السلام واحداً من أعلى مستويات المعيشة في آسيا، حيث يعيش شعبها في رخاء وفي بيئة آمنة ومتجانسة، ويتمتع بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الشاملة وخدمات التعليم والهياكل الأساسية الجيدة. وتُعتبر المعايير التعليمية والصحية في بروني دار السلام من أعلى المعايير في العالم النامي. وقد أسهم ارتفاع مستوى التسجيل في المدارس في ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة الذي تفوق نسبته 95 في المائة.

وحصلت بروني دار السلام على شهادة تثبت أنها خالية من الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والملاريا والحصبة، ومؤخراً الحصبة الألمانية. كما أن معدلات الوفيات النفاسية في البلد منخفضة، وقد حقق البلد غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمعدلات وفيات المواليد والأطفال. وتتاح لنسبة 100 في المائة من السكان إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة، في حين يتمتع 92 في المائة منهم بإمكانية استخدام نُظم صرف صحي محسنة.

وتوفر بروني دار السلام باستمرار مساكن ميسورة التكلفة ومستدامة كما تقدم دعماً مالياً كافياً للفقراء وكبار السن وللأشخاص ذوي القدرات المعاصرة. وقد أحرزت تقدماً كبيراً نحو تعزيز التواصل المادي والافتراضي على حد سواء، حيث تنتج الطرق وصل نسبة 97,54 في المائة من البلد، وتتجاوز نسبة شرائح الهواتف الجواله باستمرار 100 في المائة منذ عام 2012.

ويقر المنتدى الاقتصادي العالمي بالتقدم الكبير الذي أحرزته بروني دار السلام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية مثل التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية. وتحتل بروني دار السلام مرتبة متقدمة في معدلات تسجيل الفتيات في التعليم الثانوي والعالي، والمساواة في الأجر على

العمل المماثل، وفي توظيف نساء في صفوف المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين. وتفتخر بروني دار السلام بأنها بلد من البلدان المحايدة من حيث الكربون، وتهدف سياستها الوطنية المتعلقة بالمناخ إلى إحراز مزيد من التقدم صوب حماية بيئتها ومواردها الطبيعية.

وأفضل دليل على قدرة بلدنا على الصمود والوحدة هي استجابتنا السريعة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مما أتاح احتواء تفشي الفيروس إلى حد كبير. وقد حشدت الحكومة الموارد اللازمة لضمان تزويد النظام الصحي بالقدرات الكافية، بما في ذلك بإنشاء مراكز للحجر الصحي وبناء مختبر جديد لعلم الفيروسات. وللتخفيف من الآثار السلبية على الأعمال التجارية والعمالة ولضمان الانتعاش الاقتصادي السريع في فترة ما بعد فيروس كوفيد-19، تدخلت الحكومة بمنح إعفاءات ضريبية، وتأجيل دفع القروض، وتدريب العمال المتضررين للارتقاء بمهاراتهم ولاكتساب مهارات جديدة. واستجابت المؤسسات التعليمية بسرعة أيضاً، بالتحول إلى التعليم عبر الإنترنت في البيت.

وتعرب بروني دار السلام عن تقديرها لأهمية الشراكات العالمية من أجل تحقيق خطة عام 2030 بنجاح. ولذلك، يرحب البلد ببرامج المساعدة التقنية وبناء القدرات الرامية إلى تعزيز قدراته، وهو سيواصل دعم جهود المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما عمل مركز الدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والكونولث، والأمم المتحدة.

ويعكس تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لبروني دار السلام التزام البلد بخطة عام 2030. ويكمن التحدي الآن في إحراز مزيد من التقدم والحفاظ عليه ورصده وضمان أن تكون الإنجازات شاملة للجميع. ويتيح الاستعراض أيضاً فرصة للتذكير بأنه لا يتعين على بروني دار السلام أن تواصل جهودها فحسب بل عليها تكثيف تلك الجهود، بوصفها بلداً وشريكاً في المجتمع العالمي، من أجل ضمان مستقبل مستدام للجميع.

بلغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]

تشكل التنمية المستدامة أولوية هامة بالنسبة لحكومة بلغاريا. وبلغاريا ملتزمة بالقيام بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أن بلغاريا من المؤيدين المتحمسين لمبدأ تعددية الأطراف وللنظام الدولي القائم على القواعد الذي تكون الأمم المتحدة في صميمه. وقد شاركنا بنشاط في عملية التفاوض التي أسفرت عن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأيدنا آلية استعراض تتيح إجراء تحليل شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية تحليلات من هذا القبيل.

وقد أتاح أول استعراض وطني طوعي لبلغاريا فرصة ثمينة لتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عام 2030، والكشف عن التحديات التي تعرقل التنفيذ وتحديد الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها. ويغطي الاستعراض جميع الأهداف البالغ عددها 17 هدفاً.

ولا يمكن للحكومات وحدها أن تنهض بخطة عام 2030، بل إن ذلك يتطلب التزام ومشاركة جميع قطاعات المجتمع بنشاط. وخلال عملية الصياغة، شارك العديد من أصحاب المصلحة في الاستعراض

وكان من بينهم: الشباب، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وممثلون عن الإدارات المحلية، والفئات الضعيفة. ويتضمن الاستعراض الوطني الطوعي موجزا لبعض المبادرات المتخذة في بلغاريا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتُمنست تعليقات عامة الجمهور عن طريق عملية تشاور على الإنترنت عبر البوابة الإلكترونية الحكومية للمشاورات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن بلغاريا تولي نفس القدر من الاهتمام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتسترشد سياساتنا باحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. ويقع ذلك المبدأ في صميم أهم وثائقنا الاستراتيجية الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة، وطائفة الروما، والشباب، وكبار السن، والأطفال المحرومين وغيرهم.

وتحتل بلغاريا مكانة رائدة في أوروبا من حيث نسبة النساء العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات التي تبلغ 27 في المائة. وإضافة إلى ذلك، تمثل النساء نسبة 53 في المائة من العلماء والمهندسين في بلدنا. ونحن نعمل على تضيق الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتعزيز المساواة في عمليات صنع القرار، ومكافحة العنف الجنساني.

وتدافع بلغاريا بقوة عن حقوق الطفل وتعزيز مراعاة هذه الحقوق في جميع جوانب تنفيذ خطة عام 2030. وبلغاريا واحدة من الدول القلائل التي لديها برنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب، وهو قائم منذ عام 2007 في إطار الجهود التي يبذلها البلد لتمكين الشباب من مواجهة التحديات العالمية.

وبفضل الإدارة السليمة للمالية العامة وبيئة الاقتصاد الكلي المواتية، سجل الاقتصاد نمواً مستقراً في السنوات الأخيرة حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3,8 في المائة في عام 2018.

وقد بلغت بلغاريا بالفعل حصة 20,5 في المائة من استخدام الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة، وتعتمد رفع تلك الحصة إلى 27,0 في المائة بحلول عام 2030.

وتدرك بلغاريا الأهمية الحاسمة للبيانات من أجل قياس التقدم المحرز على مستوى التنمية المستدامة. وبلغاريا، بوصفها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تسعى جاهدة إلى تحقيق غايات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أطلق المعهد الوطني للإحصاءات برنامج "Monitorstat" (رصد الإحصاءات)، وهو منصة شبكية لتتبع التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف. وتتضمن تلك المنصة جميع مؤشرات إطار أهداف التنمية المستدامة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والعديد من المؤشرات المأخوذة من الإطار العالمي لمؤشرات الأهداف.

غير أنه لا تزال هناك تحديات هامة تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الأهداف الرئيسية للبلد عكس الاتجاه الديمغرافي السلبي. كما يشكل الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك بين المناطق، عقبة أمام تنفيذ الأهداف. ويتطلب ضعف مستوى الأداء في القراءة والرياضيات والعلوم بذل مزيد من الجهود لتوفير تعليم جيد للجميع.

وقد وضعنا خططا طموحة للمستقبل. وبحلول نهاية عام 2020، من المتوقع أن يعتمد مجلس الوزراء برنامج التنمية الوطنية: بلغاريا 2030، الذي سيتناول ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية هي: تسريع نسق التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو الديمغرافي، والحد من أشكال عدم المساواة. وسيتضمن البرنامج موجزا لـ 13 أولوية وطنية في خمسة مجالات إنمائية من أجل: بلغاريا ذكية ومبتكرة، وبلغاريا خضراء

ومستدامة، وبلغاريا مترابطة ومتكاملة، وبلغاريا مستجيبة وعادلة، وبلغاريا مفعمة بالحياة والحيوية. وترتبط جميع الأولويات الوطنية البالغ عددها 13 أولوية ارتباطا صريحا بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، وستوضع لها أطر مؤشرات مصممة خصيصا لها. ويعكس البرنامج اتباع نهج الحكومة بأسرها إزاء التنمية المستدامة ويأخذ في الاعتبار أوجه الترابط بين الأهداف.

ومن أهم المهام التي سيتعين القيام بها في المستقبل إنشاء آلية وطنية لتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون هذه الآلية تحت إشراف السلطة التنفيذية. وستتضمن أهدافها الرئيسية رصد تنفيذ الأهداف، وكفالة إجراء حوار منسق، وتصميم سياسات التنمية المستدامة. وسيكون من بين الأهداف الرئيسية للحكومة أيضا التوعية بخطة عام 2030 والتواصل مع الجهات المعنية.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

بالانضمام إلى الحركة العالمية من أجل اعتماد خطة عام 2030 والإمساك بمقاليدها، التزمت بوروندي بإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2027، وفي الاستراتيجيات القطاعية، وفي خطط التنمية المجتمعية على الصعيد المحلي.

وعلى الصعيد التنفيذي، وضعت بوروندي الأهداف في سياقها باتباع نهج تشاركي وشامل شاركت فيه جميع الأطراف المعنية. وأدت هذه العملية إلى إعطاء الأولوية إلى مجموعة تضم 49 غاية و 101 مؤشر وطني التزمت بوروندي ببلوغها ورصدها.

ومن خلال تنفيذ الأهداف والخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2027، التزمت بوروندي بإدخال تغييرات هيكلية على الاقتصاد من أجل تحقيق نمو قوي ومستدام وقادر على الصمود وشامل يتيح فرص عمل لائق للجميع ويؤدي إلى تحسين الرفاه الاجتماعي من أجل بلد متضامن وديمقراطي ومزدهر.

ولا تزال بوروندي تواجه العديد من التحديات، ولكنها ملتزمة بأمور من بينها الحد من الفقر والقضاء على الجوع باتباع سياسات واستراتيجيات قطاعية تركز على رصد استثمارات عامة هيكلية. وتشمل التحديات الأخرى ما يلي: (أ) توافر بيانات ذات صلة وشاملة ومصنفة يجري تحديثها باستمرار لتعكس الحقائق الراهنة؛ (ب) وتعبئة مصادر التمويل في الداخل والخارج؛ (ج) والتكيف مع تغير المناخ واحترام المعايير البيئية الدولية.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، حققت بوروندي الآن إنجازات إيجابية هامة مثل: (أ) تنفيذ مشروع "شبكات الأمان الاجتماعي" الذي يهدف إلى تحويل مساعدات نقدية للأسر المعيشية الفقيرة؛ (ب) وإنشاء صندوق لدعم الحماية الاجتماعية بهدف تمويل هذه البرامج.

وفيما يتعلق بالصحة، جعلت الحكومة من ضمن أولوياتها توفير الرعاية الصحية، بما في ذلك توفيرها لأضعف الفئات السكانية. ومن الأمثلة البليغة على ذلك تنفيذ السياسة الصحية الوطنية للسكان التي تهدف إلى رفع نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة أقل من 5 كيلومترات من مركز صحي إلى 90 في المائة. وإضافة إلى ذلك، أصبح توفير الخدمات الطبية مجانا للنساء الحوامل والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 5 سنوات إنجازا فعليا.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فإن سياسة الدولة الاستباقية المتمثلة في إرسال جميع الأطفال في سن الدراسة إلى المدارس قد حققت التكافؤ تقريباً في المدارس المرحلة الأساسية وبلغ معدل التسجيل الإجمالي في المدارس نسبة 111 في المائة في عام 2019. وتؤثر الزيادة في حصة هذا القطاع من نفقات الميزانية الحالية من 34 في المائة في عام 2016 إلى 36 في المائة في عام 2020 على الأهمية الممنوحة لهذا القطاع، وقد أدى ذلك إلى تعزيز نظام التعليم وتوفير التعليم النظامي.

وفيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات، وبغية المساهمة في القضاء على الفقر، أنشئ صندوق لضمان تيسير حصولهن على الائتمانات من أجل تمكينهن اقتصادياً.

وفيما يتعلق بتغطية شبكة المياه الصالحة للشرب، أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً، كما يتضح من الزيادة المسجلة في معدلات توفير المياه من 75 في المائة في عام 2010 إلى 83 في المائة في عام 2019 في المناطق الحضرية ومن 60 في المائة إلى 63 في المائة في المناطق الريفية خلال الفترة نفسها.

ومن أجل التصدي لتغير المناخ، تعترف الحكومة ببناء قدرتها على الصمود، وإيجاد فرص استثمارية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وتسخير الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص للعمل اللائق من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. ويجري تنفيذ مشروع لإدارة مخاطر الكوارث المتصلة بتغير المناخ على المستوى المجتمعي في مراحل إعادة الإعمار وفي حالات الطوارئ.

وستعكف الحكومة، إلى جانب إعادة تأكيد التزامها بالأهداف، على تنفيذ الإجراءات والتوصيات الرئيسية الواردة في خارطة الطريق للتعبيل بتنفيذ الأهداف، وستواصل اتخاذ تدابير لمواصلة إدراجها في سياق مختلف الخطط القطاعية والمحلية.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]

تحضير الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من اتحاد جزر القمر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في دورته لعام 2020

الرسائل الرئيسية للاستعراض الوطني الطوعي المقدم من اتحاد جزر القمر إلى المنتدى

أولاً - مقدمة

التزم اتحاد جزر القمر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ اعتمادها في عام 2015. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نجح البلد في إدراج غايات الأهداف في السياق الملائم وترتيبها حسب درجة أولويتها بإشراك المؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين. وأدى ذلك إلى اختيار 68 غاية من غايات الأهداف مع تحديد مؤشرات مرتبطة بأولويات البلد والتحديات الخاصة التي يواجهها وقدراته الإحصائية.

وتشكل خطة "جزر القمر الصاعدة" لعام 2030 الوثيقة المرجعية لتنفيذ الأهداف. وهذه الخطة، التي اعتمدت في عام 2019 تحت إشراف رئيس اتحاد جزر القمر، تدعو إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في نفس الوقت. وهي تتضمن خمس ركائز استراتيجية

وخمسة عوامل محفزة من أجل مراعاة الجوانب الشاملة لعدة قطاعات بشكل أفضل بهدف تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية باتساق وفعالية.

ثانيا - حالة تنفيذ الأهداف

رأس المال الاجتماعي

انخفضت نسبة السكان المحرومين من الخدمات بنسبة 10 في المائة تقريباً في غضون 10 سنوات؛ ويعيش 23,5 في المائة من السكان تحت خط الفقر الوطني و 18 في المائة تحت خط الفقر الدولي (أقل من 1,9 دولار في اليوم). وتتاح إمدادات الكهرباء لنسبة 33 في المائة من السكان، وإمكانية الحصول على مياه الشرب لنسبة 18 في المائة، والصرف الصحي لنسبة 36 في المائة. وتهدف الحكومة إلى رفع هذه المعدلات إلى 100 في المائة بحلول عام 2030.

ويعاني النظام الصحي من نقائص كثيرة في مواجهة مشهد صحي يتسم بالعديد من الأمراض المنتشرة على شكل أوبئة أو أمراض متوطنة وغيرها من الأمراض غير المعدية الناشئة، بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية. ويواجه السكان وضعاً صحياً غير مستقر. وقد أدى تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى جعل التحديات أكثر جساماً.

رأس المال البشري

تحقق التكافؤ بين الفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية والثانوية. أما في التعليم العالي، فيبلغ عدد الطلاب في جامعة جزر القمر حوالي 16 000 طالب (2018-2019) أو ما يعادل 16 ضعف عدد الطلاب المسجلين فيها في بدايتها (2003-2004). ويجب بذل مزيد من الجهود لتحسين نوعية التعليم وتوظيف الخريجين الشباب. وسجل المعدل الإجمالي للتسجيل في دور الحضانة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ارتفاعاً مطرداً منذ 10 سنوات، ولكن يظل هناك تفاوت بين المناطق الحضرية والريفية.

رأس المال الاقتصادي

تصف خطة "جزر القمر الصاعدة" الاقتصاد الأزرق بأنه محرك للنمو. إذ يساهم صيد الأسماك بنسبة 6,7 في المائة في الثروة الوطنية. ويشغل القطاع الزراعي 57 في المائة من القوى العاملة ويوفر حوالي 90 في المائة من عائدات الصادرات التي توفرها أساساً المنتجات الزراعية المعدة للتصدير. وتعتزم الحكومة تطوير عدة قطاعات، بما في ذلك السياحة والتعدين في قاع البحار. وهي تنفذ برنامجاً للتنمية الحضرية ولتطوير البنى التحتية. وتُصنف جزر القمر ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل.

رأس المال الطبيعي

تشكل مسألة مواجهة تغير المناخ عاملاً رئيسياً لتحقيق النمو لأنها تؤثر على القطاع البيئي برمته. وتعتزم الحكومة توسيع نطاق النظام الوطني للمناطق المحمية ليشمل أكثر من 25 في المائة من الأراضي الوطنية، ورفع حصة الطاقة المتجددة من 0,6 في المائة حالياً إلى 40 في المائة بحلول عام 2030، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، وتكييف الزراعة، وإصلاح مستجمعات المياه، وتعزيز القدرة على إدارة مخاطر الكوارث.

ثالثاً - آليات التنسيق وتعبئة الموارد والشراكة

تحت إشراف رئيس الدولة، يضطلع الأمين العام للحكومة بمهمة التنسيق، بدعم من المفوضية العامة للتخطيط الاقتصادي. وتعنى الآلية المؤسسية لرصد تنفيذ الأهداف، وهي نفس آلية متابعة خطة "جزر القمر الصاعدة"، بخمس جوانب هي الجانب البشري والكوكب والرخاء والسلام والشراكات، وهي تضم جميع الجهات المعنية. ويتمثل التحدي الحالي في تفعيل هذه الآلية.

وإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تعبئة الموارد وإقامة شراكات من أجل تنفيذ الخطة. وتندرج ضمن هذه الدينامية الزيادة بنسبة 50 في المائة في الاستثمارات العامة بين عامي 2016 و 2018، وتعبئة 4,3 مليارات يورو أثناء مؤتمر الشركاء الإنمائيين لجزر القمر المعقود في باريس في عام 2019. وتعمل الحكومة أيضاً على إدخال إصلاحات إدارية وقانونية ومؤسسية من أجل تعزيز القدرة التنافسية، ولا سيما من خلال التكنولوجيات الجديدة.

رابعاً - الاحتياجات من الدعم

تحتاج جزر القمر إلى دعم تقني ومالي في المجالات التالية:

- الاقتصاد الأزرق
- الزراعة الغذائية
- التحول الرقمي
- القدرات المتعلقة بالبرمجة والميزنة
- تعبئة الموارد
- إنتاج البيانات وتحليلها ونشرها
- التعليم العالي المهني والتقني

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

تعزيز المسؤولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن نقاط انطلاق مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل في مكافحة الفقر وعدم المساواة، وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، وإقامة مجتمعات مستدامة. وقد تم تحديد هذه الأولويات وفقاً لنهج متعدد الأبعاد، وبما يتواءم مع الدستور السياسي والأولويات الوطنية، من خلال استخدام الإحصاءات.

وقد وضع البلد مؤشرات وطنية متعلقة بجميع الأهداف السبعة عشر، وهي مصنفة حسب نوع الجنس والمنطقة والنشاط والعمر والإعاقة وغير ذلك من التصنيفات، على أساس كل حالة على حدة.

ويبرهن على التقدم المحرز في إنتاج المؤشرات ارتفاع عدد المؤشرات المتاحة بين عامي 2017 و 2019 من 117 مؤشرا إلى 136 مؤشرا، في حين انخفض عدد المؤشرات غير المتاحة من 32 مؤشرا إلى 14 مؤشرا.

وقد أدمجت الخطة الوطنية للتنمية والاستثمار العام للسنوات من 2019 إلى 2022 الأهداف بأشكال مختلفة. وترتبط نسبة ستين في المائة من جميع المؤشرات الواردة في الخطة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويجري رصد تنفيذ الخطة كل ستة أشهر. وإضافة إلى ذلك، وُضعت سياسة تقييم وطنية للسنوات من 2018 إلى 2030، ويمثل البلد مركزا إقليميا لتقييم تنفيذ الأهداف ويشكل برنامج تطوير الكفاءات وإقامة شبكة للعاملين في مجال التقييم في أمريكا اللاتينية مساهمة في خطة عام 2030.

ويكمل الأهداف توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، الذي يتيح تدابير ذات الأولوية ضمان إشراك السكان وعدم ترك أحد خلف الركب. وإضافة إلى ذلك، يُستخدم 42 مؤشرا من مؤشرات الأهداف لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيفيديو.

وقد أنشأت السلطة القضائية هيكلًا مؤسسيا يساهم في تحقيق 94 غاية من الغايات العالمية البالغ عددها 169 غاية، وشددت على أنه ينبغي إدراج الأهداف في خططها وميزانياتها، وكذلك في الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل العليا. ومنذ عام 2017، قامت السلطة القضائية بصياغة ثلاثة تقارير سنوية عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

عدم ترك أحد خلف الركب

وضعت كوستاريكا سياسات عامة محددة تعنى بالأطفال والمراهقين والشباب؛ وكبار السن؛ والنساء؛ والمهاجرين؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويركز النهج المتبع على التنمية المستدامة والسكان. وإضافة إلى ذلك، أدى تصميم السياسات العامة إلى الابتكار في صنع القرارات باتباع نهج متعدد الأبعاد لإزاء الفقر، وكذلك إلى استخدام أدوات مثل السجل الصحي الإلكتروني الوحيد، لتزويد الفئات الضعيفة بالرعاية اللازمة أو في حالة تفشي وباء.

وتشمل الإجراءات الجديرة بالذكر الهادفة للتصدي لتغير المناخ اعتماد الخطة الوطنية لإزالة الكربون للسنوات من 2018 إلى 2050، والمساهمة الجديدة المحددة وطنياً، والبروتوكول الوطني لتحليل المخاطر؛ إلى جانب وضع أهداف وغايات قابلة للقياس ويمكن تحقيقها ولها أثر على السكان.

وتتناهى توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها كوستاريكا مع مؤشرات الأهداف والمؤشرات السكانية؛ وُبطت معظم المؤشرات بالأهداف 16 و 5 و 10 و 4 و 8 و 1 و 3، بترتيب تنازلي. ويجري أيضا تناول مسائل عابرة للحدود مثل إمكانية اللجوء إلى العدالة عبر الحدود الوطنية والهجرة وتغير المناخ.

وبالاعتماد على آلية تشاركية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجري استقصاء على الإنترنت لتمكين مختلف أعضاء اللجنة الاستشارية من الإبلاغ عن التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف السبعة عشر المشمولة في هذا التقرير.

وقد كشفت نسبة 59 في المائة من مؤشرات الأهداف التي تم تحليلها عن وجود اتجاه إيجابي وتقدم ملموس، في حين كانت نسبة 13 في المائة منها تسير على مسار مستقر أو عادي، ولوحظ اتجاه سلبي في نسبة 28 في المائة فقط من المؤشرات. وكانت الأهداف التي كشفت مؤشراتها عن تحقيق

أكبر قدر من التقدم هي الأهداف 1 و 2 و 12 و 13 و 15، في حين كشفت المؤشرات المرتبطة بالأهداف 16 و 8 و 6 و 11 أن تنفيذ تلك الأهداف لا يزال يواجه تحديات.

وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، ونظرا إلى عدم التأكد من أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف ستتلقى الدعم الكامل على الصعيد الدولي، يسعى إطار الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة إلى عرض صورة شاملة عن المنافع العامة الدولية؛ وتوفير منظور عالمي بدلاً من منظور وطني، والكشف عن الفوارق في التمويل بين المناطق. ولذلك فإن الالتزام ضروري لتعزيز تنفيذ الإطار بشكل عام.

ونظرا إلى أن كوستاريكا قد ارتقت إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، فهي تضطلع بدور مزدوج في التعاون الدولي، بوصفها مستفيدة من التعاون التقني ومساهمة فيه على حد سواء. وتسهم معظم مشاريع التعاون في تحقيق الأهداف 13 و 17 و 11، في حين أبلغ عن إحراز أقل قدر من التقدم صوب تحقيق الأهداف 14 و 9 و 5 و 1، ولهذا يجب تكييف الأولويات القطرية مع أولويات الشركاء المتعاونين من أجل كفاءة الفعالية.

ويجري حاليا وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للسنوات من 2020 إلى 2050 باعتبارها استراتيجية إنمائية طويلة الأجل، تقوم على اقتصاد خال من الكربون وقادر على الصمود وشامل للجميع ويعتمد بشكل مكثف على البحث والتطوير والابتكار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

عقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2016 بإنشاء المرصد الكونغولي للتنمية المستدامة، وهو هيكل قادر على رصد تنفيذ الأهداف وتقييمه والإبلاغ عنه. ومن خلال هذا المرصد، وبالاعتماد على نهج تشاركي وشامل إلى حد كبير، اتخذ البلد التدابير التالية:

- وضع الغايات في سياقها وترتيبها حسب درجة أولويتها
- توطين الأهداف على المستوى المحلي
- مواءمة خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية وكذلك الاستراتيجيات القطاعية والإقليمية مع الغايات ذات الأولوية للأهداف

وبالتوازي مع ذلك، وضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية إطار مؤشراتها المرتبط بالأهداف. وأجرى البلد مسحا إحصائيا لتحديد مصادر البيانات الإحصائية التي يمكن استخدامها لمختلف المؤشرات وللكشف عن الثغرات في البيانات الإحصائية. ووضع البلد أيضا برنامجا متعدد السنوات لجمع البيانات الإحصائية من خلال استقصاء للأسر المعيشية، وستستخدم تلك البيانات لتغذية المؤشرات المتصلة بالأهداف. واتبعت جمهورية الكونغو الديمقراطية نهجا مبتكرا بتنظيم استبيان لمعرفة تصورات السكان بشأن الأهداف، مما أدى إلى وضع مؤشر بشأن التصورات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وإضافة إلى ذلك، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهة، بتوعية أصحاب المصلحة، ومن جهة أخرى، بتنفيذ سياسات عامة تهدف لتحقيق الأهداف. وهكذا، تمت توعية المجتمع المدني والوزارات بالأهداف منذ اعتمادها. ولهذا في هذا السياق تحديدا، اقترح المجتمع المدني اتخاذ إجراءات لتحقيق الأهداف

كما عرض أفكارا من شأنها إرشاد السياسات العامة. وفيما يتعلق بالسياسات العامة، يرد أدناه موجز للنتائج المحققة والتحديات المطروحة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أُدخلت إصلاحات لتوسيع نطاق تغطية نظام الحماية الاجتماعية، في جملة أمور أخرى. وسجلت موارد الميزانية المخصصة لقطاع الصحة نموا مطردا، وتم اتخاذ إجراءات طموحة لتوفير تغطية صحية شاملة. وإضافة إلى ذلك، اتبعت الحكومة اتجاها استراتيجيا جديدا لمكافحة الجوع وسوء التغذية بفعالية. وتُبذل المزيد من الجهود لخفض نسب الفقر المدقع وعدم المساواة.

ومن أجل تحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع، جعلت الحكومة التعليم الأساسي مجانيا. كما بدأ العمل بنظام لضمان الجودة وتم إصلاح نظام توظيف المعلمين. وتشكل المساواة بين الجنسين إحدى أولويات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُدخلت إصلاحات على الإطار القانوني لحقوق المرأة، مما أدى في جملة أمور إلى تنقيح مدونة الأسرة. ومع ذلك، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود، ولا سيما للقضاء على بعض الموروثات الثقافية السلبية.

وإضافة إلى ذلك، أدى الانخفاض الكبير في معدل النمو إلى تفاقم عدم المساواة وفقدان الحكومة للموارد اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ورغم وجود موارد مائية كبيرة، يواجه توفير المياه صعوبات شأنه شأن توفير الكهرباء. كما أن إمدادات الطاقة أقل بكثير من المطلوب رغم الإمكانيات الهائلة. ولم يُفض تحرير هذا القطاع حتى الآن إلى تحقيق النتائج المنشودة. إلا أنه من المتوقع أن تساهم عدة مشاريع جارية في رفع مستوى إمدادات الكهرباء.

وعلى الصعيد البيئي، أطلقت عدة مشاريع للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولكنها تتطلب المزيد من التأزر بين القطاعات. وإضافة إلى ذلك، يجب رصد استثمارات هامة لجمع المعلومات والبيانات البيئية من أجل فهم القطاع بشكل أفضل. وبالتوازي مع ذلك، يجري بانتظام تنفيذ العديد من برامج حفظ التنوع البيولوجي وحمايته، بما في ذلك المتنزهات والمحميات الطبيعية.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها بلدا في مرحلة ما بعد النزاع، تواجه مشاكل أمنية مؤقتة. ولكن العمليات العسكرية الواسعة النطاق أدت إلى خفض عدد الجماعات المسلحة. واتخذ البلد إجراءات شجاعة لاستئصال الفساد والسماح للجميع باللجوء إلى العدالة. كما أُحرز تقدم ملحوظ على مستوى احترام حقوق الإنسان.

وعموما، يعتمد تنفيذ الأهداف على شراكة متعددة الأطراف، بيد أنه يجب بذل مزيد من الجهود. ويُتوخى وضع إطار للتعجيل بتنفيذ الأهداف. ولكن تعبئة الموارد تظل أكبر عقبة ماثلة أمامها.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

لقد تعهدت إكوادور بعدم ترك أحد خلف الركب، وهي تعيد تأكيد التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي ترد فيها بتقديم استعراضها الوطني الطوعي الثاني.

لكن الأوضاع العالمية قد تغيرت، وكذلك مدى تنفيذ الأهداف. وتعني مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والآثار غير المباشرة للعزل أن إعادة تنشيط الاقتصاد قد تكون ملائمة لتنفيذ خطة عام

2030. ولا يمكن التغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي إلا ببذل جهود تقوم على مبادئ التعاون والتضامن، بغية تعزيز النظام المتعدد الأطراف بدلا من تشجيع التوجهات الانعزالية للتنمية.

وقد تفاقمت التحديات التي تواجهها إكوادور من جراء فيروس كوفيد-19 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض إيرادات العملات الأجنبية من صادرات المنتجات والخدمات الأخرى. وبسبب خضوع اقتصادها للدولار، تحتاج إكوادور إلى تحلي المنظمات المالية المتعددة الأطراف بمزيد من المرونة تجاهها، من أجل الوفاء بالتزاماتها في ظروف ملائمة أكثر، وتدعو إلى استعراض حالة البلدان المتوسطة الدخل. وستيسر تلك المرونة تنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من الفقر، وهو الهدف الرئيسي لخطة عام 2030. ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽¹⁾، قد ترتفع معدلات الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 3,5 في المائة ومعدلات الفقر المدقع بنسبة 2,3 في المائة من جزاء الجائحة.

ورغم أن تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف مثلت تحديا عالميا، قد جعلت إكوادور من تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص المصممة من أجل التمويل العام الفعال جزءا من سياستها الاقتصادية والمالية. وجرى تعزيز سياسات واستراتيجيات التعاون الدولي دون استرداد التكاليف من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل خاص.

وترى إكوادور أن خطة عام 2030 تتيح فرصة لتشجيع التأزر بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد صدر مرسوم تنفيذي واتفاق وزاري، مما أتاح إدماج خطة عام 2030 في السياسة العامة وإرساء الأساس لرصد تنفيذ هذا الصك.

وبحلول عام 2020، قام البلد بمواءمة كل هدف مباشرة مع أهداف وسياسات وغايات خطة التنمية الوطنية للسنوات من 2017 إلى 2021. ونتيجة لذلك، تسنى تحديد أصحاب المصلحة وتوجيه الموارد وترتيبها حسب أولوية المجال، وتعزيز عمليات التخطيط والمتابعة والتقييم على المستوى الوطني.

ورغم المساعي الجارية لتنفيذ عقد العمل باعتباره أولوية وطنية، يجب تعديل السياسات، مع اتباع نهج لإدارة المخاطر، وكفالة تقديم الوكالات المالية الدولية استجابة مرنة ومنسقة. ويجب إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز نظم الصحة العامة ولتوفير الخدمات الأساسية حتى لا تقوّض جهود الانتعاش من فيروس كوفيد-19 تنفيذ خطة عام 2030.

وقد وُضعت مبادئ توجيهية لتحديث خطط التنمية وخطط استغلال الأراضي لمواءمتها مع خطة عام 2030. ويشكل تكريس المسؤولية عن الأهداف خارج نطاق المدن الكبرى إحدى الركائز التي ينبغي العمل تدريجيا على أساسها، نظرا إلى ضرورة تعزيز الدور الذي تضطلع به الحكومات المحلية وتكييفه مع السياسات القائمة، وفقا لاحتياجات كل إقليم، من أجل إقامة صلات بين مختلف مستويات الحكومة وتعزيز التحالفات التي تساعد على تنفيذ هذا الصك.

كما يندرج كل من القضاء على الفقر وحماية الكوكب وتحسين الظروف المعيشية ضمن نداء عالمي.

(1) تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "أمريكا اللاتينية وجائحة كوفيد-19: الآثار الاقتصادية والاجتماعية" (3 نيسان/أبريل 2020).

وترى إكوادور أنه من الضروري تعزيز آليات الربط والتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الأكاديميون وممثلو الشركات العامة والخاصة والمسؤولون في الحكومات المحلية. وساعدت مشاركة أصحاب المصلحة على تحديد 350 مبادرة على الصعيد الوطني بحلول عام 2020، مما أسهم في توطين خطة عام 2030 في البلد. وقد تحولت هذه العمليات إلى آليات تتيح تحديد الفرص التي تعزز الشفافية والمساءلة.

وتؤمن إكوادور إيماناً راسخاً بأهمية الأهداف السبعة عشر الواردة في خطة عام 2030، وهي متأكدة من دعم الحلفاء والأصدقاء الذين يدركون أن العمل الجماعي هو أفضل سبيل للتقدم نحو تهيئة الظروف المعيشية المثلى للبشرية، بإحداث تحول عميق متجذر في التنمية المستدامة.

إستونيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تعمل إستونيا بنقطة انطلاق من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني والدولي. وإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تركز إستونيا أيضاً على الحفاظ على قدرة الحيز الثقافي الإستوني على البقاء، عملاً باستراتيجيتها من أجل إستونيا مستدامة في القرن الحادي والعشرين. وتشكل أهداف التنمية المستدامة أساس استراتيجية إستونيا لعام 2035، التي تحدد الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل لإستونيا وتدبير السياسة العامة المتصلة بها. ويجري أيضاً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بإدماجها في خطط التنمية الحكومية.

العملية

هذا هو ثاني استعراض وطني طوعي تعده إستونيا منذ اعتماد خطة عام 2030. وقام المكتب الحكومي بتنسيق إعداد الاستعراض، بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتنمية المستدامة، ولجنة التنمية المستدامة، وعدد من المنظمات غير الحكومية. ويعتمد الاستعراض على التقارير عن الأنشطة الحكومية، والبيانات التي جُمعت من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، والمقترحات المقدمة من الوزارات واللجنة.

ويجري رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال آلية تعتمد على مؤشرات التنمية المستدامة الإستونية وعلى إجراء استعراضات منتظمة للبيانات التي تجمعها هيئة الإحصاءات في إستونيا، بالتعاون مع المكتب الحكومي ومختلف الوزارات. وتم تحديث قائمة المؤشرات في عام 2017 لمواءمتها مع الأهداف العالمية. ويمكن الاطلاع على جميع مؤشرات الحكومة المركزية على البوابة الإلكترونية لجميع البيانات التي تحمل اسم "شجرة الحقيقة"⁽²⁾، والتي تكشف عن حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية والوطنية، حسب المجال.

(2) توفر بوابة "شجرة الحقيقة" الإلكترونية التابعة لهيئة الإحصاءات في إستونيا أساس المؤشرات الحكومية الهامة. ويمكن الاطلاع على البوابة على الرابط التالي: <https://tamm.stat.ee/>.

الاستنتاجات الرئيسية

قد نجحت إستونيا عموماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخلال السنوات الأربع الماضية، تم الحفاظ على تلك النتائج أو تحسينها في عدة مجالات. وفي عام 2019، احتلت إستونيا المرتبة العاشرة في تقرير التنمية المستدامة لعام 2019: التحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽³⁾.

ويكشف مسح الإجراءات المتخذة والتحليلات القائمة على المؤشرات عن نجاح إستونيا في تنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة. وتكمن نقاط قوتنا في توفير تعليم جيد وفي المتناول، وتنظيم قطاع الرعاية الصحية بفعالية، وارتفاع معدل التشغيل مع تقليص معدلات البطالة الطويلة الأجل إلى أدنى حد، وارتفاع نسبة الطاقة المتجددة في استهلاكنا العام للطاقة.

ومع ذلك، لا تزال هناك عدة مجالات تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود. ونحن بحاجة إلى التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين (فرغم انخفاض فجوة الأجور بين الجنسين، فهي لا تزال ضمن أعلى المعدلات في أوروبا)؛ وتقليص احتمال تعرض النساء والمعوقين للفقر، بما في ذلك الأسر التي لديها أطفال معوقون؛ وإنشاء وسائل فعالة لإدارة النفايات وإعادة تدويرها؛ وخفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والحفاظ على التنوع الطبيعي. ونريد أيضاً تحسين صحة مواطنينا، بما في ذلك صحتهم العقلية، وخفض عدد الوفيات التي يمكن تفاديها.

وقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا العالمية (كوفيد-19) التي بدأ تفشيها في مطلع عام 2020 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عدة مجالات، بما في ذلك في مجال الاقتصاد والعمالة والرعاية الصحية والتعليم والثقافة والابتكار. ويمكن تقييم تلك الآثار بشكل أدق في الاستعراضات المقبلة.

وتتبع مبادئ التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية الإستونية في استراتيجية التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية الإستونية للفترة 2016-2020. وابتداءً من عام 2020، يتبع التعاون الإنمائي الإستوني خطة التنمية الجديدة للسياسة الخارجية واستراتيجية مستقلة للتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية. وعملاً بأهداف السياسة الخارجية الإستونية والاتفاقات الدولية الداعية إلى تقديم مزيد من الموارد إلى البلدان الضعيفة، ستواصل إستونيا السعي إلى التحلي بالمرونة عند تلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً والبلدان الخارجة من النزاع والدول الجزرية النامية والبلدان النامية غير الساحلية في المجالات التي يمكن فيها لإستونيا أن تقدم إسهاماً ملموساً (على سبيل المثال، في مجال الرعاية الصحية أو تحسين توفير التعليم الجيد).

الخطوات المقبلة

تمثل أحدث إنجاز هام على مستوى التخطيط الاستراتيجي في وضع الاستراتيجية الإستونية الطويلة الأجل، أي "استراتيجية إستونيا لعام 2035"، التي تساعد على إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية بطريقة أعمق وأكثر منهجية. وسنواصل إدماج التنمية المستدامة في مختلف ميادين السياسة العامة.

(3) التقرير متاح على الرابط التالي: https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_sustainable_development_report.pdf

ووافقت إستونيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي على إدماج أهداف التنمية المستدامة في "السادسي الأوروبي" (The European Semester)، وهو أداة التنسيق الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي. وتتيح هذه الأداة إجراء تقييم مركزي للأهداف على مستوى الاتحاد الأوروبي، لزيادة فائدة الأهداف في إستونيا وفي مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي.

وسنواصل أيضا التوعية بأهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، نعتزم المشاركة في الأسبوع الأوروبي للتنمية المستدامة، ومناقشة الأهداف أثناء مهرجان إستونيا لاستطلاع الآراء، وتنظيم المنتدى الإستوني للتنمية المستدامة. ونحن ندعم الائتلاف من أجل التنمية المستدامة ونسعى إلى توسيع نطاقه، ونعمل على إنشاء منبر للتنمية المستدامة بهدف تمكين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنين من اكتساب المعارف اللازمة لتنفيذ الأهداف وتحمل مسؤولية ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة.

فنلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

عملية الاستعراض الوطني الطوعي

يركز ثاني استعراض وطني طوعي لفنلندا على التقدم المحرز بين الأعوام 2016 و 2020. ويستعين الاستعراض بالآليات المؤسسية وآليات المتابعة والرصد القائمة ويعتمد على البيانات والتقييمات والبحوث والتقارير المتاحة.

وقد أعد مكتب رئيسة الوزراء الاستعراض الوطني الطوعي بالتعاون الوثيق مع جميع الوزارات والمجتمع المدني الفنلندي والجهات المعنية الأخرى، مثل البلديات والأعمال التجارية. ويتضمن التقرير فصولا كتبها الجهات المعنية والمؤسسات. ويتألف تقييم التقدم المحرز صوب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة من تقييمين مستقلين: تقييم من إعداد المسؤولين الحكوميين وتقييم من إعداد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وقدّمت حكومتا سويسرا وموزامبيق الدعم إلى فنلندا على إعداد استعراضها الوطني الطوعي باستعراض مشروع التقرير وعرض وجهات النظر بشأنه.

التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2016-2020

تحتل فنلندا موقع الصدارة في العديد من الدراسات المقارنة والدراسات الدولية المتعلقة بالاستدامة. وتوشك فنلندا على بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

وتتصل التحديات الرئيسية التي تواجهها فنلندا بأنماط الاستهلاك والإنتاج، والعمل المناخي، وحالة التنوع البيولوجي. كما أصبحت السمنة مشكلة متزايدة. ولا تزال هناك تحديات تتعلق بالمساواة بين الجنسين، مثل العنف الجنساني والتفاوت بين الجنسين في سوق العمل، بما في ذلك الفجوة في الأجور بين الجنسين.

وتتحمل فنلندا هذه المسؤولية على الصعيد العالمي، على سبيل المثال بالمساهمة في إدارة الأزمات الدولية ودعم البلدان النامية. غير أن فنلندا لم تتمكن من إعادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى المستوى الذي سبق التخفيضات التي أجريت في عام 2016. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام للآثار غير المباشرة.

عدم ترك أحد خلف الركب

سمحت نظم الضمان الاجتماعي والخدمات المتاحة للجميع والفرص التعليمية الجيدة المتوفرة لجميع السكان بتقادي الإقصاء.

ولكن لا يزال الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات مرئية والأشخاص ذوو الإعاقة يتعرضون للتمييز. وتهدف التشريعات الوطنية وإجراءات السياسة العامة الرامية إلى تعزيز المساواة ومنع الإقصاء إلى ضمان تكافؤ الفرص المتاحة للجميع.

وتتبع فنلندا سياسة خارجية وأمنية قائمة على احترام حقوق الإنسان. وقد حققت فنلندا نتائج جيدة في مجال تعزيز حقوق النساء والفتيات، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الاقتصادات النامية من إيجاد فرص للعمل وموارد كسب. ويضطلع المجتمع المدني بدور أساسي في مساعدة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع صعبة في الداخل والخارج.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات والسياسات الوطنية

تُقدّم خطط التنفيذ الوطنية إلى البرلمان على شكل تقارير حكومية. وتهدف الحكومة الحالية إلى تحويل فنلندا إلى مجتمع مستدام اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا بحلول عام 2030.

وقد أُدمج تقييم لقابلية الاستدامة في الدورة السنوية لتخطيط السياسات والميزنة والإبلاغ. ومنذ عام 2018، اتخذت فنلندا خطوات ملموسة صوب ميزنة التنمية المستدامة. وقد اتضح أن إدماج جوانب الاستدامة البيئية في السياسات أسهل من إدماج جوانب الاستدامة الاجتماعية. كما أدمجت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في برامج البحوث والنظم الإيكولوجية للابتكار الوطنية.

ويشكل اتساق السياسات والمفاضلات تحديا كبيرا. وكثيرا ما يكون من الصعب جدا التوفيق بين المفاضلات، حتى عند تحديدها. كما ازدادت المناقشات بشأن أهمية الترابط.

الأدوات والابتكارات المتاحة للتنفيذ

يحظى اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة بتقدير كبير في فنلندا. وتشكل وثيقة "فنلندا التي نصبو إليها بحلول عام 2050: التزام المجتمع بالتنمية المستدامة" إحدى الأدوات الرئيسية التي تستعين بها فنلندا لإشراك المجتمع بأسره: أي القطاع العام، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والأفراد.

وقد كلّفت الحكومة السابقة بإجراء تقييم مستقل للسياسة الوطنية للتنمية المستدامة، ووفّر التقييم مدخلات لبرنامج الحكومة الحالية. وسيجرى التقييم المقبل في عام 2023.

وتدعم الآليات المؤسسية المبكرة التنفيذ على الصعيد الوطني. وقد اضطلع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة وفريق الشباب المعني بخطة عام 2030 بدور بارز في هذا الصدد. ويشمل نظام الرصد الوطني عناصر مبتكرة قائمة على المشاركة.

وتستضيف فنلندا أحد مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي ومبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة والمبادرة العالمية للابتكار والتكنولوجيا اللتين أطلقتهما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتدعم فنلندا بناء القدرات الضريبية وتطوير النظم الإيكولوجية المحلية للابتكار في البلدان النامية.

الحكومة من أجل التنمية المستدامة

تتجاوز الحكومة والبرلمان بشكل منتظم بشأن تنفيذ خطة عام 2030، وقد أدمج المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في فنلندا الخطة في برامجه لمراجعة الحسابات.

وإزداد إشراك الشباب والقطاع الخاص والمدن في تنفيذ خطة عام 2030. وأعدت ثلاث مدن استعراضات محلية طوعية. وقد أدمجت منطقة آلاند أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الأساسية.

ويجب اتباع نهج منهجي وطويل الأجل لتحقيق تحولات على مستوى الاستدامة. وسيدعم هذا النهج إعداد خريطة طريق وطنية لخطة عام 2030 في عام 2021.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تحقيق الحكم الرشيد والمساءلة وتنشيط الاقتصاد من أجل التنمية المستدامة في غامبيا

مقدمة

قد برهنت غامبيا على التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تعميم أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية (2018-2021) من أجل إتاحة فرصة لتنفيذ الأهداف. وتواصل الحكومة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين في تنفيذ خطة عام 2030. ومع أن هناك حاجة إلى زيادة التوعية بالأهداف، فقد سمحت مشاركة الجهات المعنية بزيادة الإمساك بزماء الخطة.

الشراكات والترتيبات المؤسسية

قامت الحكومة بمواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الترتيبات المؤسسية لخطة التنمية الوطنية من أجل تعزيز التنسيق. وتشمل تلك الترتيبات إنشاء لجنة توجيهية وزارية وأفرقة عاملة تقنية قطاعية. وسيجري الإبقاء على لجنة تنسيق الاستعراض الوطني الطوعي المتعددة أصحاب المصلحة، ولكنها ستخضع لتحويرات للقيام بمهمة التنسيق العام لتنفيذ الأهداف.

السلام

فيما يتعلق بالحكومة، اكتملت صياغة مشروع دستور جديد يكرس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. وهو يتضمن دعوة قوية لتحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل العادل للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الجمعية الوطنية والهيئات النظامية الأخرى والمؤسسات التي تملكها الدولة. وفي سلك القضاء، تسنّى تحقيق التوازن بين الجنسين من حيث التمثيل؛ وتضم هيئة المحكمة العليا قاضية كما ترأس محكمة الاستئناف امرأة. وعلى الصعيد السياسي، انتُخبت امرأة عمدة للعاصمة. كما تلقت الحكومة تقريراً مؤقتاً من إعداد لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، التي أنشئت لإجراء بحوث وتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق بغية تيسير المصالحة المجتمعية والوطنية.

الرخاء

خلال السنوات الثلاث الماضية، سجّل الناتج المحلي الإجمالي نموا مطردا وإن كان بشكل غير منتظم حيث بلغت نسبته 6,5 في المائة في عام 2018، و 4,8 في المائة في عام 2017، و 1,9 في المائة في عام 2016، وكان هذا النمو مدفوعا أساسا بالسياحة والزراعة المعتمدة على الأمطار والتحويلات المالية مما جعله عرضة للصدمات الخارجية. وألحق انهيار مجموعة توماس كوك في أواخر عام 2019 وتفشّي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2020 أضرارا بالغة بقطاع السياحة، مما أدى إلى فقدان الكثير من الإيرادات والوظائف. وتشير التقديرات الأولية إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 6,0 في المائة المتوقعة إلى 3,2 في المائة. أما بالنسبة للوضع المالي، فستؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة العجز المالي من نسبة 1,5 في المائة المتوقعة إلى 2,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

وعموما، يعاني 48,6 في المائة من السكان من الفقر، مع وجود تفاوت في النسب بين المناطق الحضرية (32,6 في المائة) والمناطق الريفية (69,5 في المائة).

وفيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، يعتمد نحو 75 في المائة من السكان على المحاصيل والماشية لكسب الرزق. وقد شهد هذا القطاع انتعاشا طفيفا في عام 2018، حيث نما بنسبة 0,9 في المائة مقارنة بالانكماش الحاد الذي بلغ 4,4 في المائة في عام 2017. غير أن عدم انتظام سقوط الأمطار في موسم المحاصيل 2020/2019 أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنحو 23 في المائة. ولهذا لا يسير البلد على الدرب المؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وقد ازدادت حدة هذا الوضع بسبب جائحة كوفيد-19. وسيحتاج سكان الأرياف، ومعظمهم من مزارعي الكفاف، إلى الدعم خلال موسم الحصاد المقبل، ولا سيما على شكل مدخلات وأدوات زراعية.

الناس

على الصعيد الاجتماعي، أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم والمياه والتغذية. وسُجّل تحسن من حيث معدلات التسجيل في المدارس ومواصلة التعليم؛ ونسبة الأشخاص الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة؛ وانتشار حالات نقص الوزن والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة؛ وانتشار حالات التقزم بين الأطفال عموما؛ وانتشار حالات النساء الحوامل المصابات بفقر الدم؛ وانتشار حالات نقص الوزن ضمن النساء غير الحوامل.

الكوكب

فيما يتعلق بالقدرة على الصمود بيئياً وفي مواجهة تغير المناخ، ترد غامبيا ضمن أكثر بلدَيْن ناميين طموحا في العالم. وتتضمن مساهمتها المحددة وطنياً غايات طموحة مشروطة وغير مشروطة تقي بالالتزام بألا يتجاوز ارتفاع المتوسط العالمي للحرارة 1,5 درجة مئوية عملا باتفاق باريس.

وتتصل التحديات الإنمائية الرئيسية الطويلة الأجل التي تواجهها غامبيا بعدم تنوع اقتصادها، وصغر حجم القطاع الخاص والأسواق الداخلية فيها، ومحدودية الفرص المتاحة للحصول على الموارد، وارتفاع نسبة الدين العام، وارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم وجود مهارات تكفي لخلق فرص عمل للسكان.

الشباب. ولا يزال توفير البيانات من أجل التنمية صعباً؛ ولذلك وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات وهي تستكشف وسائل مبتكرة لتمويل هذه الاستراتيجية. ويجري تقييم الرؤية الحالية للبلاد لعام 2020 من أجل توجيه عملية صياغة رؤية لاحقة طويلة الأجل.

وللتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامجها للتعجيل بالتنمية المجتمعية، الذي يأخذ في الاعتبار أوجه التآزر بين الأهداف ويهدف إلى تضيق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تلتزم جورجيا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها، وتلتزم بالوفاء بالعهد الرئيسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب الذي تقوم عليه الخطة. وتتماشى سياسات الحكومة وأولوياتها بشكل جيد مع الأهداف التي تشكل أساساً متيناً لبرنامج الإصلاح في البلاد. كما أن مستوى إدماج الأهداف التي تم توطئتها في التخطيط الإنمائي لجورجيا مرتفع جداً، متشياً مع تطلعاتها إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي: فقد أدمجت استراتيجيات البلد القطاعية البالغ عددها 36 استراتيجية واتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وجورجيا معاً 96 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة التي تم توطئتها في البلد.

وفي الوقت الذي تقدم فيه جورجيا استعراضها الوطني الطوعي الثاني، تجدر الإشارة عموماً إلى أن البلد قد تقدم تدريجياً نحو تحقيق غاياته المحددة على الصعيد الوطني. ويبين تحليل للاستعراض أن جورجيا أحرزت تقدماً ملحوظاً، وذلك ليس فقط لأنها تسير على الطريق الصحيح صوب تحقيق خطة عام 2030، وإنما أيضاً لأنه كشف عن ضرورة تعجيل النسق في بعض المجالات. ويتضمن التقرير استعراضاً متعمقاً لثلاثة مجالات ذات أولوية هي: النمو الاقتصادي؛ وتنمية رأس المال البشري والرعاية الاجتماعية؛ والحوكمة. ويسلط التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققها البلد، وكذلك على التحديات وأفضل الممارسات، كما يحدد المجالات التي تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود.

ورغم مواجهة عدة تحديات، ورغم أن 20 في المائة من الأراضي الجورجية تقع تحت الاحتلال الروسي، تمكّن البلد من الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر في عام 2019، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً حقيقياً بلغت نسبته 5,1 في المائة، كما أن البنك الدولي قام في السنوات الأخيرة بتغيير تصنيف البلد من فئة الشريحة الدنيا إلى فئة الشريحة العليا من الدخل المتوسط. ومع ذلك، لا يزال تحقيق النمو الشامل يشكل تحدياً رئيسياً للاقتصاد الجورجي. وقد أعطت الحكومة الأولوية للتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة وعلى الابتكار، وهي تدعم بنشاط زيادة الأنشطة الابتكارية التي يضطلع بها الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك المؤسسات الناشئة، وكذلك مشاركتهم في الاقتصاد الرقمي. وخلال السنوات الخمس الماضية، خطت جورجيا خطوات حثيثة أيضاً نحو الإنتاج والاستهلاك المسؤولين. ويسعى البلد إلى إصلاح جميع سياساته المتعلقة بالقطاع البيئي، بما في ذلك الموارد المائية، والحراجة، ونوعية الهواء، ونظم إدارة النفايات.

وتشكل جودة المعارف والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها عناصر رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. ووفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، أنشأت جورجيا برنامجاً لتوفير الرعاية الصحية الشاملة، يتيح لكل مواطن إمكانية الحصول بشكل كامل على خدمات الرعاية الصحية. وتم اختيار التعليم باعتباره إحدى الأولويات الرئيسية لخطة التنمية في البلد. وقد أدخلت جورجيا إصلاحات كبيرة على نظامها التعليمي لجعله في متناول الجميع، وقامت بتحديث المناهج الدراسية الوطنية وتعزيزها، وتحسين الهياكل الأساسية للمؤسسات التعليمية، والترويج للتعليم المهني من أجل التغلب على مشكلة عدم توافق المهارات و/أو شهادات التعليم مع متطلبات سوق العمل الجورجية. ومن أجل تعزيز التماسك المجتمعي، أعادت الحكومة تصميم البرامج الاجتماعية القائمة لجعلها أكثر فعالية وتوجيهها بشكل أفضل. وإجمالاً، ارتفعت حصة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

وقد أحرزت جورجيا تقدماً ملموساً على مستوى الحكم الديمقراطي بإقامة مؤسسات دولة فعالة وشفافة وشاملة وخاضعة للمساءلة. وهي ملتزمة بتعزيز الإدارة العامة وإدخال إصلاحات على الحكم المفتوح وزيادة شفافية مؤسسات الدولة ومساءلتها. ويواصل البلد تطوير نظام تقديم الخدمات العامة القوي بالفعل فيه، والاستعانة بالابتكارات والتكنولوجيا لزيادة الكفاءة. وقد أحرزت جورجيا تقدماً كبيراً صوب وضع إطار قانوني لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على جميع الأسس الممكنة. ورغم قيام الحكومة بتعميم جهودها الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب، يظل الأشخاص المقيمون في المناطق التي تحتلها روسيا من جورجيا محرومين من فوائد التنمية وما زالوا يعانون من انتهاكات مستمرة لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة وحرية التنقل، والحق في تلقي التعليم بلغتهم الأم، وهم يتعرضون للاحتجاز غير القانوني وللإختطاف.

ورغم التقدم الكبير المحرز، لا تزال هناك تحديات ماثلة يجري تصميم وتطبيق إجراءات لمواجهتها في المستقبل مع دخول البلد عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أنه من الواضح تماماً أن الجائحة الحالية، بما سببته عليها من نتائج متوقعة، سيكون لها أثر سلبي معقد على العالم بأسره على المدى البعيد. وتتطلب مواجهة هذه التحديات مدى الحياة حلولاً أكثر تضامناً وابتكاراً وتعقيداً وحزماً من جانب القيادات القوية للدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ولا تزال جورجيا ملتزمة تماماً بهذه المقاصد.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

تستعد هندوراس لتقديم تقريرها الوطني الطوعي الثاني، علماً بأن الجهود التي بذلت حتى الآن لم تأت دائماً بالنتائج المنشودة؛ ومع ذلك، فالتحدي الذي تواجهه الدولة يتمثل في دمج الخطة الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في خطط القطاعين العام والخاص. وسوف يسلط التقرير الضوء على الجوانب المتعلقة بالمسؤولية في الخطة الوطنية باعتبارها فرصة لإعادة توجيه الأولويات الإنمائية الوطنية، بالإضافة إلى كيفية تعامل الدولة مع الوضع الحالي وفترة ما بعد جائحة كوفيد-19.

وإنّ إقرار الخطة الوطنية، جرى اعتماد 17 هدفاً وتحديداً 68 غاية و 99 مؤشراً بوصفها ذات أولوية، مما أسفر عن عملية تشاركية شملت جهات فاعلة متنوعة منها: الحكومة المركزية، والمؤسسات اللامركزية، والبلديات، ومجالس التنمية الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاعات الإنتاجية، والكنائس، والمنظمات النسائية.

وقد رُبطت أهداف الخطة الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الخطة وغاياتها بأداتي نظام تخطيط التنمية الوطنية، قانون رؤية البلد وخطة الأمة (2010-2022) والخطة الاستراتيجية للحكومة (2018-2022)، وهما أداتان تدمجان الغايات الواردة في الخطة الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في أطر الميزانية وأدوات التخطيط التنفيذي، على صعيد الحكومة المركزية وحكومات البلديات.

وصدر قانون بإنشاء اللجنة الوطنية لخطة عام 2030 المعنية بأهداف التنمية المستدامة، لتكون هي أعلى هيئة إدارية مسؤولة عن الخطة الوطنية، بمشاركة الجهات المعنية الرئيسية في المجتمع الهندوراسي، ألا وهي: الحكومة والأوساط الأكاديمية والشركات الخاصة والعمال والفلاحون وتنظيمات المجتمع المدني والحكومات المحلية، وجميع تلك الفئات تتلقى الدعم من الهيئات الفنية لضمان تنفيذ الخطة الوطنية.

وسيجري رصد وتقييم المؤشرات الواردة في الخطة الوطنية من خلال منصة النظام الرئاسي للإدارة القائمة على النتائج في وزارة التنسيق الحكومي العام، بالاستناد إلى نظام إحصائي وطني معزز.

ومن أجل معالجة التحديات الهيكلية التي يواجهها البلد وتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات، يتمثل الهدف في تهيئة الظروف المواتية لإحراز تقدم إزاء تحقيق غايات الخطة الوطنية. وإضافةً إلى ذلك، فقد حُدِّدت المبادرات الوطنية ذات الصلة لتحقيق الأهداف من جانب مختلف الجهات المعنية، والتي تجمع بين المبادئ العالمية المتمثلة في الشمول وتعدد النطاقات، وعدم ترك أحد خلف الركب.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعبئة الموارد من أجل الخطة الوطنية، أُجريت عمليات لربط خطة الاستثمارات العامة بموارد الميزانية الإجمالية. بيد أن هذا المجال يتسع لمزيد من التطوير، سواء على مستوى الحكومة المركزية أو على المستوى اللامركزي، ولا سيما في البلديات. وتتواءم خطط التعاون الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع الخطة الوطنية.

وقد أسفرت عمليتا تنفيذ الخطة الوطنية ومتابعتها عن إنجازات كبيرة وممارسات جيدة، ولكن كُشِفَ عن تحديات أخرى فيما يتعلق بإدارة الخطة الوطنية، منها على سبيل المثال تكييفها مع نموذج الإدارة القائمة على النتائج، وتوافر بيانات جيدة في الوقت المناسب، وتوافر الموارد للتنفيذ. وقد كان سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من العوامل المؤثرة.

وبصفة عامة، تتيح صياغة التقرير الوطني الطوعي الثاني فرصة ممتازة لتعزيز المسؤولية عن الخطة الوطنية وتوسيع نطاقها بين مختلف الجهات المعنية في المجتمع الهندوراسي، باعتبار التقرير عنصراً مفيداً للغاية لإعادة التفكير في السياسات والبرامج والإجراءات العامة وإعادة توجيهها، ولتحريك المؤشرات وإحراز تقدم في تنفيذ الغايات المحددة في الخطة الوطنية.

وستقرن المسؤولية عن الخطة الوطنية واعتمادها باستراتيجية اتصال على المستوى الحكومي، تقدم رسائل واضحة بشأن الدور الذي يضطلع به كل طرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وبالمثل،

تأمل هندوراس في أن يكون الإطار الذي ستقدم فيه تقريرها الوطني الطوعي الثاني حيزاً ييسر الحوار وتبادل الخبرات والمعارف بشأن تنفيذ خطة عام 2030.

وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية في ظل جائحة كوفيد-19، فستبذل جهود لمعالجة هذه المسألة في التقرير الوطني الطوعي من جانبين: أولاً، بيان التدابير الفورية المتخذة لمعالجة الأزمة، والتي تناولتها خطة عام 2030 بالفعل وتشمل تلبية احتياجات السكان الفقراء والضعفاء، وثانياً، سرد التدابير التي ستُخذ بعد الأزمة لتعزيز النمو المستدام والحماية الاجتماعية في جملة أمور أخرى.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

تحمل الهند، التي تضم سدس البشرية جمعاء، مفتاح نجاح خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد حوّلت الهند في استعراضها الوطني الطوعي الثاني نموذجها الفكري إلى نهج شامل للمجتمع بأسره، حيث أشركت حكومة الهند الحكومات دون الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والقطاع الخاص.

وينعكس التزام الهند بأهداف التنمية المستدامة في تقاريرها مع خطة التنمية الوطنية على النحو المبين في شعار "معاً لنمو شامل للجميع". واستناداً إلى الأدلة المستمدة من المؤشر المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في الهند، الذي يقيس التقدم المحرز على الصعيد دون الوطني، فقد وضع البلد نموذجاً قوياً لتوطين الأهداف، يركز على تبني الأهداف وتنفيذها ورصدها على مستوى الولايات والمقاطعات.

ويخلص السرد الوارد أدناه جوانب أخرى من التقدم الذي أحرزته الهند نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الهند متمكنة وقادرة على الصمود

نجحت الهند في انتشار أكثر من 271 مليون شخص من براثن الفقر المتعدد الأبعاد من خلال النمو والتمكين الاقتصادي. وأدى تيسير إمكانية الحصول على الخدمات المتعلقة بالتغذية، وصحة الطفل، والتعليم، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والإسكان إلى الحد من أوجه عدم المساواة، لا سيما بين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

الهند نظيفة وصحية

تمكنت الهند، من خلال مبادرة نُفذت على صعيد البلاد بأكمله أطلقتها "بعثة الهند النظيفة" وحملات "البعثة الوطنية للتغذية"، من توصيل مرافق الصرف الصحي إلى جميع المناطق الريفية وحققت انخفاضاً حاداً في معدلات التقزم ووفيات الأطفال والأمهات. وتم إضفاء طابع مؤسسي على التغطية الصحية الشاملة من خلال أكبر نظام للحماية الصحية في العالم، الذي يوفر تغطية سنوية بمبلغ 7 000 دولار لـ 100 مليون أسرة، فيما يشمل ما يقرب من 500 مليون شخص.

وتقف الهند في طليعة الأصوات المنادية باتخاذ إجراءات عالمية مشتركة للتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدم البلد مساعدة طبية إلى عدة بلدان وفعل صندوق الطوارئ التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمنشأ للتصدي لجائحة كوفيد-19 بمساهمة أولية قدرها 10 ملايين دولار. وعلى الصعيد

المحلي، تشمل جهود الهند الرامية إلى التصدي للجائحة حزمة تحفيز اقتصادية أولية قدرها 22,5 بليون دولار، وتوفير تغطية صحية شاملة لعمال الخطوط الأمامية، وتحويلات نقدية مباشرة لأشد الفئات ضعفاً.

الهند شاملة للجميع وتشجع ريادة الأعمال

تسعى الهند إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال تيسير استفادة الجميع من خدمات التغذية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وعن طريق تطوير القدرات من أجل ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل. وتسعى إلى تحقيق الشمول المالي من خلال المبادرات الثلاث التالية: توفير إمكانية فتح الحسابات المصرفية للجميع تقريباً، بمساعدة خطة وطنية للشمول المالي؛ وتحديد رقم هوية وطني خاص لأكثر من 90 في المائة من السكان؛ وإتاحة إمكانية الحصول على الهواتف الخلوية على نطاق واسع. وقد فتحت هذه المبادرات سبلاً جديدة للانتماء والتأمين وتحويل الاستحقاقات مباشرة إلى الفقراء، بما في ذلك تحويلها إلى أكثر من 200 مليون امرأة، مما عجل بتمكينهم اقتصادياً.

الهند مستدامة

تدعو استراتيجيات العمل المناخي في الهند إلى إنشاء نظم تقوم على الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة، وبناء تحتية مقاومة للكوارث، والتخطيط لإصلاح النظم الإيكولوجية. وقد أوصلت الهند، وفاءً منها بالتزاماتها بالمساهمة المحددة وطنياً، الكهرباء إلى قراها كافة، وخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 38 مليون طن سنوياً من خلال الأجهزة الموفرة للطاقة، ووفرت وقود الطهي النظيف لفائدة 80 مليون أسرة معيشية فقيرة، ووضعت هدفاً يتمثل في توفير 450 جيغا واط من الطاقة المتجددة واستصلاح 26 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030. وعلى الصعيد العالمي، تحتل الهند المرتبة الثالثة في مجال الطاقة المتجددة، والمرتبة الرابعة في مجال الطاقة الريحية، والخامسة في مجال الطاقة الشمسية. وأنشأت الهند الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث والتحالف الدولي للطاقة الشمسية من أجل تعزيز الشراكات العالمية في مجال العمل المناخي ومقاومة الكوارث.

الهند مزدهرة وناشطة بالحياة

تمثل الهند أحد أسرع اقتصادات السوق الناشئة نمواً، حيث تتمتع بمجتمع فتي وبيئة يزدهر فيها الابتكار والعمل التجاري. ومع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي 2,72 تريليون دولار في الفترة 2018/2019، تسعى الهند جاهدة إلى أن يصبح حجم اقتصادها 5 تريليونات دولار بحلول عام 2025 وأن تتبع مسار نمو شامل ومستدام من خلال تحفيز التصنيع وتشجيع البنى التحتية وتشجيع الاستثمار وتعزيز الابتكار التكنولوجي وتعزيز ريادة الأعمال.

وانطلاقاً من روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحقيقاً لخطة عام 2030، تدعم الهند البلدان النامية من خلال صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة الذي تبلغ قيمته 150 مليون دولار. وانطلاقاً من روح الشراكات الإقليمية والعالمية هذه، والتزام البلد بعدم ترك أحد خلف الركب، تدخل الهند في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بخطة وثيقة مستمدة من خبرتها في التصدي للتحديات. وستواصل حكومة الهند العمل في إطار تعاوني مع جميع الجهات المعنية المحلية والعالمية لتعجيل بالجهود الرامية إلى تهيئة كوكب مستدام للأجيال المقبلة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

يجري تنفيذ مخطط التنمية الطويلة الأجل في كينيا، رؤية عام 2030، من خلال خطط متوسطة الأجل مدتها خمس سنوات. وقد غممت الخطّة المتوسطة الأجل الحالية والثالثة، للفترة 2018-2022، الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتحول الاقتصادي والاجتماعي والتنمية بوتيرة معجلة ومرتفعة وشاملة للجميع وواسعة النطاق ومستدامة، مراعاة أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وعلاوة على ذلك، فإن تعميم الأهداف في التعاقد على الأداء وخطط العمل وخطط التنمية المتكاملة دون الوطنية للمقاطعات للفترة 2018-2022 يتيح لكينيا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 على نحو أفضل.

وقد قُيِّم مدى استعداد البلد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تحليل للثغرات في السياسات أُجري في عام 2018 بيّن كيفية تواءم أهداف التنمية المستدامة مع أطر التخطيط الوطنية. وأوصى التحليل بتعزيز إطار السياسات الوطنية، وهو ما استدعى الحاجة إلى استعراض السياسات القائمة ووضع سياسات جديدة.

تستخدم الحكومة وشركاؤها استراتيجيات محددة الهدف للتوعية من خلال مناقشات مجموعات التركيز، ومنتديات التوعية، وحلقات العمل، وحلقات النقاش. وبالمثل، تُستخدم منصات الاتصال الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي باستمرار لنشر أهداف التنمية المستدامة للجمهور. وقد كشف الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2017 عن انخفاض مستوى الوعي بالأهداف، وأجري تقييم على نطاق البلد كله في عام 2019. واستُخدم التقييم لتوجيه استراتيجيات حملات التوعية وإعداد وتوزيع مواد محددة الأهداف للإعلام والتثقيف والاتصال، منها مواد أعدت لترجمة الأهداف إلى اللغات المحلية.

وأنشئت اللجنة التقنية المشتركة بين الوكالات المؤلفة من جهات معنية متعددة في عام 2016، برئاسة الحكومة، لتنسيق الأنشطة المتصلة بالأهداف. وتشترك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الآن في رئاسة اللجنة، وقد أنشئت لجنة فرعية بوصفها أمانة. وقامت الحكومات دون الوطنية بتعيين وتدريب مناصرين لأهداف التنمية المستدامة لكي يوجهوا عملية تحقيق الأهداف.

وتتبع كينيا نهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، وقد أضفت طابعا مؤسسيا على مشاركة الجهات المعنية في التنفيذ والرصد والتوعية من خلال هيئات جامعة، وهي التجمع البرلماني الكيني المعني بأهداف التنمية المستدامة والأعمال التجارية، وتحالف القطاع الخاص الكيني، ومجلس محافظي الحكومات دون الوطنية، والمجلس الوطني للشباب. ويعمل إطار وُضِع عن طريق التشاور لإشراك الجهات المعنية المتعددة على تعزيز الارتباطات وآليات التنسيق المتعلقة بخطة عام 2030.

وسعى إلى التعزيز المستمر للقدرات المتعلقة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات والتخطيط والميزنة والتنفيذ والاستعراضات، قدمت كينيا التدريب للمدربين على الصعيد الوطني و 150 موظفا على الصعيد دون الوطني. وُضِع منهج دراسي متعلق بالأهداف بالتعاون مع المدرسة الكينية لشؤون الحكم، لاستخدامه أثناء دوراتها التدريبية.

وسعى إلى تمكين الفئات الضعيفة، وُضعت سياسات واستراتيجيات تركز على التعليم والصحة والعمالة والحماية الاجتماعية والشمول المالي والشؤون الجنسانية والإنتاجية الزراعية. وأنشئت أيضا صناديق خاصة للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وتعالج التفاوتات الإقليمية من خلال أموال موجهة من الحكومة الوطنية إلى المناطق المتروكة خلف الركب.

وأعطت كينيا الأولوية لتعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق زيادة المخصصات المالية للمتعلمين في المدارس الخاصة والمتكاملة.

وتم التعهد بالتزام سياسي رفيع المستوى بالقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2022. ووقعت كينيا إعلانا إقليميا ووضعت تكاليف خطة عمل معنية بإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عبر الحدود في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والصومال وكينيا.

ومنح الصندوق الاستثماري لقطاع المياه جائزة مرموقة هي جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في عام 2019، تحت فئة "تقديم خدمات شاملة ومنصفة لا تترك أحدا خلف الركب"، عن برنامجه "الارتقاء بالمرافق الصحية الأساسية لفقر المدن". وكان الصندوق هو المؤسسة الوحيدة في أفريقيا التي حصلت على تلك الجائزة في عام 2019.

وُتُغنى الخدمات المقدمة إلى مصانع إعادة تدوير البلاستيك، بما في ذلك الآلات والمعدات المستخدمة في الإنشاء، من ضريبة القيمة المضافة لتعزيز إدارة النفايات البلاستيكية.

وقد أسفرت الخدمات النقدية المتنقلة عن شمول مالي شبه كامل في جميع أنحاء البلد وزيادة توافر الائتمان لصغار التجار، مما زاد من تيسير الأعمال التجارية بين الأماكن المتباعدة جغرافياً.

وأعطت الحكومة الأولوية لخطة الركائز الأربع الكبرى، التي تركز على الأمن الغذائي والتغذية، والرعاية الصحية، والصناعات التحويلية، والإسكان الميسور التكلفة، مما سيجل بتحقيق الأهداف 2 و 3 و 8 و 11 من أهداف التنمية المستدامة.

يُضفى طابع مؤسسي على عملية رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال تقرير مرحلي شامل يُعد مرة كل سنتين. وعلى أساس تجريبي، أعدت خمس حكومات دون وطنية (كوالي، وكيسومو، وبوسيا، ومارسابيت، وتايتا - تافيتا) تقارير طوعية محلية عن الأهداف. وسيُوسَّع نطاق هذه التجربة.

ومن أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، أنشأت الحكومة لجنة تنسيق وطنية لتقييم المخاطر المتغيرة وتقديم المشورة بشأن التدابير المناسبة للتأهب والوقاية والتصدي. وأنشئ صندوق لمواجهة الطوارئ للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة من أجل التصدي للجائحة، بمساهمة أولية من الحكومة قدرها 40 بليون شلن كيني. وينمو الصندوق باطراد، بمساهمات من الشركاء في التنمية والمؤسسات والأفراد، ويُستخدم لأغراض المراقبة، وخدمات المختبرات، ووحدات العزل، والمعدات، ومعدات الوقاية الشخصية، والإمدادات، والاتصالات؛ وزيادة نطاق الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية؛ والإغاثة الغذائية؛ والتعجيل بسداد الالتزامات القائمة للحفاظ على التدفق النقدي للأعمال التجارية أثناء الأزمة. وتشمل بعض تدابير الاحتواء إلغاء التجمعات العامة؛ وفرض حظر تجول من الساعة 19:00 إلى الساعة 5:00؛ وإغلاق مؤسسات التعليم وأماكن الاختلاط الاجتماعي غير الأساسية؛ وتشجيع التباعد البدني والعمل عن بعد.

وعقب نشر تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، ستوضع خطة عمل لمعالجة الثغرات والتحديات القصيرة الأجل واستراتيجية تعجيل لمعالجة مزيد من الثغرات والتحديات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على المدى البعيد.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

مقدمة

تلتزم جمهورية قيرغيزستان بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أُدرجت أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة وتعكس في استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2040) وبرنامج "الوحدة والثقة والإنشاء" (2018-2022)، اللذين يستندان إلى نهج محوره الإنسان. وتتمثل الفكرة المفاهيمية للاستراتيجية السارية حتى عام 2040 في ضمان مستويات معيشة عالية ولاتئة للناس من خلال منظور النمو الاقتصادي المستدام. وتتمسك جمهورية قيرغيزستان بالالتزام العالمي المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب"، مع التركيز بوجه خاص على أشد الفئات ضعفاً وإيلاء الاهتمام لها على سبيل الأولوية.

وقد كانت عملية التحضير للاستعراض الوطني الطوعي عملية متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات، استندت إلى شراكة مع جميع الجهات المعنية. ويعكس الاستعراض النهج الأساسية والعملية التي يتبناها البلد إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات والنجاحات، والمجالات التي يلزم بذل مزيد من الجهد فيها. ويغطي الاستعراض الوطني الطوعي الأول في جمهورية قيرغيزستان 16 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (حيث لم يُنظر في الهدف 14). وقد شمل الاستعراض الوضع المتعلق بمرض فيروس كورونا وتضمن التقرير معلومات عن كيفية تصدي البلد للجائحة.

الوفاء بالالتزام "بعدم ترك أحد خلف الركب"

ينطوي الوفاء بهذا الالتزام في جمهورية قيرغيزستان على ضرورة تحديد الأولويات من أجل تحسين نوعية الحياة وإتاحة التمتع بالحقوق الأساسية لأكثر فئات المجتمع تعرضاً للإقصاء من عملية التنمية. ومن المسلّم به أن البلد يعاني من مشاكل هيكلية ويفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ المجالات الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة.

وقد أظهر استخدام نهج متعدد الأبعاد للتقييم ما تتسم به مهمة "عدم ترك أحد خلف الركب" من تعقيد، بالنظر إلى النطاق الكامل للمخاطر ومواطن الضعف التي حددها. وشملت عملية التقييم إجراء مشاورات مواضيعية مع الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية. وركز هذا العمل على الارتباط بين العناصر الرئيسية التالية: التمييز؛ والموقع الجغرافي؛ والوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ والمؤشرات المتعلقة بالحياة والموت؛ وهشاشة الوضع.

وقد أتاح العمل المضطلع به والمنهجية المستخدمة في رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييم نهج "عدم ترك أحد خلف الركب" تجاوز المتوسطات الوطنية والوقوف على مدى تنوع الحالات المحددة في أشد الفئات ضعفاً، والعوامل المتداخلة والرئيسية للتمييز وعدم المساواة والإقصاء، والمخاطر المتعلقة بزيادة الحرمان.

الإنجازات

من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، حددت جمهورية قيرغيزستان أولوية رئيسية هي: السياسات الموجهة نحو التنمية البشرية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجري تنفيذ خطط وطنية لضمان الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان وحياته وحقوق والحريات المدنية، والحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والاستثمار في التنمية البشرية، وتنمية المهارات والمعارف لجميع قطاعات المجتمع، وإيجاد فرص العمل، ودعم أساليب الحياة الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وقد تم القضاء على الفقر تقريباً في جمهورية قيرغيزستان. والتعليم العام مجاني ومتاح للعموم والإزامي. وقد كانت جمهورية قيرغيزستان من أوائل البلدان التي عالجت مشكلة انعدام الجنسية معالجة كاملة. وهذا ينطبق على الأفراد والمجتمع ككل، مما يسمح بتطبيق أهداف التنمية المستدامة بطابعها الشامل والمحدث للتحويل من أجل ضمان المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع.

وتنتج الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لجمهورية قيرغيزستان السارية حتى عام 2040 فرصاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك تطوير الرقمنة وريادة الأعمال وإدخال تكنولوجيات مبتكرة وصديقة للبيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وفي عام 2019، تصدرت جمهورية قيرغيزستان مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط والشريحة الدنيا من تلك البلدان في آسيا الوسطى من حيث تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز، قياساً على ستة إصلاحات مترابطة.

ومنذ إطلاق أهداف التنمية المستدامة، صدقت جمهورية قيرغيزستان على عدد من الاتفاقات الدولية المهمة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاق باريس، التي تتيح فرصاً إضافية للتعبيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف.

التحديات

على الرغم من الإنجازات المتحققة، فإن مستوى الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني مرتفع جداً ويبعث على القلق الشديد.

ومعدلات النمو الاقتصادي المستقرة نسبياً، التي يبلغ متوسطها 5,3 في المائة، غير كافية لضمان حدوث تحسن كبير في رفاه السكان. ويؤدي سوء تنفيذ الابتكارات وقلة تطوير البنى التحتية إلى تعقيد عملية التنمية الاقتصادية في البلد والحد من فرص المواءمة بين مستويات المعيشة في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ولا يزال ضمان التوظيف ونمو إنتاجية اليد العاملة من قضايا الساعة.

الخلاصة

ستواصل جمهورية قيرغيزستان العمل بنشاط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية البشرية، والاستفادة من إمكانات جميع الأفراد وضمان رفاههم عن طريق حماية صحتهم وحريتهم وحقوقهم، وكفالة المساواة بين الجنسين وتوفير فرص العمل والدخل المستقر على نحو أكمل.

وستعمل جمهورية قيرغيزستان بنشاط على تنفيذ إصلاحات تهدف إلى إقامة اقتصاد رقمي تنافسي، وتهيئة بيئة جذابة لرواد الأعمال والمستثمرين، واستخدام تكنولوجيات مبتكرة وصديقة للبيئة. وستعمل جمهورية قيرغيزستان على كفالة أن تسهم كل منطقة إسهاماً قيماً في التنمية الاقتصادية للبلد وأن تتوفر لكل منطقة ظروف معيشية مواتية وإمكانية الحصول على خدمات جيدة.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

تمثل خطة ليبيريا لتحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء 2018-2023 الثانية في سلسلة من الخطط الوطنية الخمسية في إطار رؤية ليبيريا 2030، وتتبع خطة التحول (2012-2017). وتتماشى الخطة الموضوعية لصالح الفقراء مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الإنسان والسلام. وتقوم الأفرقة التقنية المنشأة، التي تضم أعضاء متنوعين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وممثلي قطاع الأعمال، بقيادة عملية تنفيذ الخطة الوطنية وتوجيهها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من سنوات عديدة من النزاع، أعقبتها تفشي مرض فيروس إيبولا، أحرزت ليبيريا تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالمؤشرات الإجمالية الوطنية الرئيسية، مثل نمو نصيب الفرد من الدخل (550 دولاراً)، وقيمة دليل التنمية البشرية (0,465)، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة (63,7 سنة)، ومتوسط سنوات الدراسة (9,6 في المائة). ومنذ بدء تنفيذ الخطة الوطنية الجديدة في عام 2018، تحسّن اتصال قطاع التعليم بالإنترنت، والتعليم المجاني متاح في جميع المدارس والجامعات العامة. وشهد القطاع الصحي تحسينات في المعدات ومؤهلات الأطباء في المجالات الطبية المتخصصة. وإضافةً إلى ذلك، أنشئ أكثر من 75 كيلومتراً من الطرق الرئيسية و 43 كيلومتراً من الطرق الحضرية، وتم مد 65 كيلومتراً من أنابيب المياه. ونُقل الآن أكثر من 40 مؤسسة إلى منصة إلكترونية لتحسين الأداء. غير أن الفقر المطلق آخذ في الازدياد منذ عام 2014. ولا تزال تركة عدم المساواة الراسخة، وأوجه القصور الواسعة النطاق في البنى التحتية، والحرمان الاقتصادي تشكل عقبات أمام السلام المستدام والنمو والتنمية المستدامة، وقد تزداد تفاقمًا بسبب جائحة كوفيد-19.

ولذلك تركز الحكومة وشركاؤها في التنمية الآن بقدر أكبر على التعجيل بالنمو الاقتصادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُمنح الأولوية لتطوير الطرق وغيرها من البنى التحتية لإنشاء ممرات مادية، ويجري تنفيذ نهج جديد متكامل ومتعدد القطاعات للتنمية المكانية. وهذه الجهود، إلى جانب زيادة الإنفاق الاجتماعي في المناطق المهملة من البلد، سوف ستؤدي إلى انتشار الغالبية العظمى من الناس من براثن الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي؛ وتعزيز سلاسل القيمة المحلية؛ وإنشاء الأسواق المحلية حيثما افتُتِر إليها؛ وزيادة إنتاجية اليد العاملة في قطاعات الزراعة والحراجة والتعدين الحرفي وصيد الأسماك؛ وتيسير سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد.

وقد بدأ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الآن بجائحة كوفيد-19، التي تكشف عن أوجه هشاشة هيكلية في جميع بلدان العالم، وليبيريا ليست استثناء. وتستدعي هذه الحالة الطارئة

استجابة صحية فورية واستجابة طويلة الأجل من أجل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وتستعين ليبيريا في مواجهة هذا التحدي بشراكاتها الطويلة الأجل مع الهيئات الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية، مثل الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو. وتوجد حالياً آلية وطنية قوية للاستجابة، تتمحور حول ركائز رئيسية منها، على وجه الخصوص، معالجة الحالات والتحقيق فيها، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والفحوص المخبرية، وبذل الجهود الحثيثة لاقتفاء أثر مخالطي المرضى، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تظل ليبيريا ملتزمة تماماً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم سيكون لأنشطة الإنعاش في الفترة التالية للجائحة دور رئيسي في التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسينصب التركيز على التنمية دون الوطنية، وتنمية رأس المال البشري، وحماية حقوق الطفل، والحد من التحيزات الهيكلية ضد المرأة في الميدانين الاجتماعي والسياسي، مع زيادة التركيز على التماسك الاجتماعي والحفاظ على السلام. وعلاوة على ذلك، ستواصل ليبيريا بناء أمة تقوم على مبادئ الشمول للجميع، بتسخير رأسمالها البشري المكون من الشباب، الذين يشكلون أكثر من نصف السكان، تحقيقاً للتوزيع العادل للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية، وبالاعتماد على نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية. وسيكون القضاء على الفقر المدقع، وهو ركن أساسي في خطة عام 2030، هو الهدف الأكثر إلحاحاً.

وتمشيا مع فلسفة عدم ترك أحد خلف الركب، سيكون مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة أداة قياس رئيسية. ومن أجل رصد الأثر في المناطق النائية، سيجري تعزيز النظم الإحصائية للتماس آراء المواطنين. ومن أجل قياس الإدماج وعدم المساواة، سيستخدم دليل التنمية البشرية. وسيستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد لقياس البيانات المصنفة على الصعيد دون الوطني بشأن بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وفرص كسب العيش الكريم. وستستخدم الدراسات الاستقصائية والتعدادات والتقييمات القطاعية وتقييمات المشاريع التي تجرى مع الشركاء في التنمية لتوفير أدلة على النتائج والآثار في مختلف أنحاء البلد.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

يهدف الاستعراض الطوعي الأول لليبيا بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى إعطاء صورة حقيقية عن الجهود التنموية التي تبذلها الدولة الليبية بغية بناء دولة عصرية ذات تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة ومتكاملة لبناء مستقبل أفضل لحياة الليبيين، وذلك من خلال رصد مستوى الإنجاز الذي تحقق لمجموعة الأهداف التي تم اختيارها وفقاً لأولويات المرحلة في الدولة الليبية، مثل قطاعات التعليم والصحة والطاقة وغيرها، وما تم وضعه من استراتيجيات وخطط وطنية لاستدامة التنمية، كما يبين التقرير التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

وانتهجت ليبيا في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة نهجاً يقوم على أساس تجربتها في العمل على أهداف التنمية للألفية. وحيث إن وزارة التخطيط هي المختصة بوضع سياسات وخطط التنمية الوطنية، سعت الوزارة لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تشكيل لجنة التنمية

المستدامة التي تضم في عضويتها عددا من الخبراء والمختصين من القطاعات والجهات ذات العلاقة، وقد أسند إليها مجموعة من المهام من أهمها مواءمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد التقارير الطوعية واستعراضها.

وقد تم إعداد التقرير الوطني الطوعي لليبيا (2020) وفقاً لخطة تنفيذية وضعت لهذا الغرض تضمنت آلية للتنفيذ وفقاً لبرنامج زمني، حيث تم تكوين فريق عمل لكل هدف من الأهداف التي تم اختيارها، وقد تم تشكيل فريق مصغر لتجميع التقارير من مختلف فرق العمل للأهداف المختلفة لصياغتها في التقرير النهائي. وجاء إعداد التقرير الوطني الطوعي لليبيا لأهداف التنمية المستدامة في إطار مشاركة مجتمعية واسعة بقيادة وزارة التخطيط، وذلك من خلال المنتدى الليبي للتنمية المستدامة كمنصة للحوار والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود ولإدماج وتعزيز مشاركة كافة أصحاب المصلحة، حيث كان هذا المنتدى رافداً وداعماً أساسياً لعمل لجنة التنمية المستدامة من أجل تحقيق أجندة 2030، وذلك من خلال الندوات وورش العمل واللقاءات التي عقدت بهذا الخصوص.

وأعدت ليبيا، من خلال وزارة التخطيط، العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد حرصت على مواءمة استراتيجياتها الوطنية في مختلف المجالات مع أهداف التنمية المستدامة، مثل الاستراتيجية الوطنية للطاقت المتجددة وكفاءة الطاقة (2030)، وكذلك خطة النهوض بقطاع الموارد المائية في ليبيا (2020-2022)، وغيرهما. كما تبنت وزارة التخطيط، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خطة تنمية ثلاثية لكافة قطاعات الدولة للأعوام (2020-2021-2022) تتضمن على وجه الخصوص إدماج أهداف التنمية المستدامة في مقترح الخطة الوطنية للتنمية المشار إليها.

وإيماناً من دولة ليبيا بأن التنمية المستدامة شأن وطني يتطلب مساهمة جميع الفئات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في تحقيقها، فقد قامت بتشجيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتبني مفهوم الاستدامة، وذلك من خلال رعاية وزارة التخطيط، لانطلاق الوكالة الليبية للتنمية كمؤسسة غير حكومية بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يضمن استدامة نمو الاقتصاد الوطني.

كما تم تشجيع رواد الأعمال الشباب وكذلك المرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة من خلال التشجيع على ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي هذا الإطار، فقد تم عقد عدة ملتقيات وورش عمل بهذا الخصوص، وكذلك إنشاء منصة وطنية لريادة الأعمال لتعزيز مساهمة رواد الأعمال الشباب وسيدات الأعمال لتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار تحقيق اللامركزية وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم نقل العديد من اختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي للبلديات.

وبين التقرير أن هناك العديد من التحديات التي تواجه ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أهمها عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الوضع الأمني، وكذلك الهجرة غير الشرعية، وأعداد النازحين والمهجّرين التي تشكل تحدياً حقيقياً على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصاد الليبي من حيث أنه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز، وفي حال توقف

إمدادات هذه الثروة تتوقف الموارد المالية اللازمة لبرامج التنمية وإعادة الإعمار. كما أن الضعف والافتقار للبيانات والمعلومات والمؤشرات المطلوبة للقياس والتقييم نتيجة للظروف الراهنة تؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، فإن ليبيا وهي تعرض التقرير الوطني الطوعي الأول على المنتدى السياسي الرفيع المستوى فإنها تأمل أن تبرز من خلاله جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تعي تماماً في الوقت نفسه أن الطريق ما زال طويلاً، وأن تحقيق الالتزامات المطلوبة مرهون بالقدرة على مواجهة التحديات الموجودة، وهو ما يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً مشتركاً لمواجهة دعماً للجهود الوطنية. كما يجدر التأكيد على الالتزام بأهداف التنمية المستدامة لتحقيق رفاه الليبيين واستدامة الموارد للأجيال القادمة.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

أدّمت حكومة ملاوي أهداف التنمية المستدامة في إطارها لتخطيط التنمية الوطنية، المتمثل في استراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية. وتوالت مراحل هذه العملية وصولاً إلى عملية تخطيط التنمية المحلية، بما في ذلك أطر المؤشرات، من أجل تكييف المؤشرات العالمية. ومن ثم يجري الإبلاغ المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة في سياق الخطط المحلية والوطنية على حد سواء.

المسؤولية الوطنية

تقوم عملية تخطيط التنمية في ملاوي على قدر كبير من المشاركة. وقد مكنت عملية التشاور العالمية لما بعد عام 2015 ملاوي من تقديم إسهامات فعالة في صياغة أهداف التنمية المستدامة. وترجمت الأهداف فيما بعد إلى اللغات المحلية الرئيسية الثلاث لزيادة الوعي على الصعيد دون الوطني.

ولدى استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأغراض الاستعراض الوطني الطوعي، استعانت ملاوي بلجنة تقنية وتوجيهية تضم جهات معنية متعددة تتألف من جهات فاعلة رسمية وغير رسمية وهيئات جامعة. والنقت هذه المجموعات واستقت إسهامات الجهات التي تمثلها، مستخدمة وسائل افتراضية بالأساس في ظل نقشي جائحة كوفيد-19.

عدم ترك أحد خلف الركب

تعمل ملاوي على تنفيذ برنامجها الوطني الثاني للدعم الاجتماعي (2018-2023)، الذي أدى إلى توسيع نطاق تقديم الدعم الاجتماعي المقدم على الصعيد الوطني ووضع آلية لتوسيع نطاق الدعم المقدم أثناء الكوارث والأوبئة و/أو الجوائح.

وتنفذ ملاوي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق تعزيز المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو يتسق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتكفل ملاوي حماية وإعمال حقوق كل فرد يخضع لولايتها القضائية، مع التركيز على أشد الفئات ضعفاً.

وتعطي ملاوي الأولوية لجمع البيانات المصنفة من أجل تحسين عملية تحديد أكثر فئات الناس حرمانا وضعفا. وتشمل أساليب الجمع تحليلات الفقر المتعدد الأبعاد، والدراسات الاستقصائية المتكاملة للأسر المعيشية، وتعداد للسكان والمساكن.

وقد زادت ملاوي من جهودها الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والأطفال، من خلال مبادرات من قبيل مبادرة تسليط الضوء، التي تمكن الفتيات والنساء المعرضات لخطر العنف من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ويخضع مرتكبو أعمال العنف للمساءلة.

الآليات المؤسسية

أنشأت ملاوي في الآونة الأخيرة لجنة التخطيط الوطنية، التي تُترجم أهداف التنمية المستدامة في رؤيتها الوطنية وفي الخطط الإنمائية المتوسطة الأجل الناتجة عن ذلك التي تُطبق على جميع المستويات. وتشرف كذلك على تنفيذ تلك الخطط.

وتعمل ملاوي على تعزيز الأفرقة العاملة القطاعية لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسرعة من خلال اتباع نهج شامل للقطاعات إزاء تخطيط مختلف السياسات الإنمائية وتنفيذها ورصدها.

التقدم المحرز بشأن الأهداف والغايات

تحرز ملاوي تقدما كبيرا في تحقيق 29 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 غاية، ولا سيما الهدفان 3 و 4 المتعلقان بالصحة والتعليم على التوالي. ويجري إحراز تقدم متوسط بشأن 59 غاية، وتقدم ضعيف بشأن 81 غاية. وتشمل الغايات الـ 29 التي تحرز ملاوي تقدما جيدا بصدها تحقيق انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتحقيق تكافؤ الجنسين في المدارس الابتدائية، وتحقيق معدل التحاق صاف بالمدارس الابتدائية يقارب المعدل المستهدف.

وتعاني ملاوي من عدم كفاية التقدم الطويل الأجل المحرز بصدد الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالقضاء على الفقر، مع ظهور اتجاهات سلبية بشأن هذه الغايات بسبب الكوارث المتكررة وعدم كفاية الاستثمار في أنشطة التمكين. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، فقد انخفض معدل الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً. ولا يزال معدل زواج الأطفال مرتفعاً، حيث يؤثر على 42 في المائة من الفتيات.

وسائل التنفيذ

حشد شركاء ملاوي دعمهم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية عن طريق مواءمة استراتيجياتهم للمساعدة القطرية. بيد أنه يلزم زيادة الدعم المقدم للقطاعات الإنتاجية.

وتشجع ملاوي إشراك الجهات المعنية وتقديم الدعم لآليات التمويل التي يمكن التنبؤ بها وتعزيز الرصد والتقييم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وتكفل تمكين منظمات المجتمع المدني بوجه خاص في هذا الصدد.

وملاوي ملتزمة بزيادة التنسيق والمساءلة والشفافية في استخدام الموارد فيما بين الجهات المعنية من خلال مناهجها لإدارة المعونة.

إدارة البيانات

وضعت ملاوي خطة استراتيجية للنظام الإحصائي الوطني (2020-2023) لكفالة التخطيط القائم على الأدلة وتوافر الإحصاءات الرسمية في الوقت المناسب لرصد وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو والتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التحديات الرئيسية

تشكل أوجه عدم المساواة الاجتماعية وعدم فعالية نظم المساءلة عن الرصد والتقييم تحديا كبيرا أمام تحقيق الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وسيؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي والوطني الطويل الأمد الناجم عن جائحة كوفيد-19 تأثيرا سلبيا على التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تحوّل التركيز والموارد عن الأولويات الإنمائية الوطنية نحو السيطرة على تفشي الجائحة.

سبل المضي قدما من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ستشمل سبل المضي قدما توجيه الدعم الخارجي نحو بناء القدرات المحلية من أجل تعبئة الإيرادات (بما في ذلك السيطرة على جائحة كوفيد-19)، وتوفير دعم محدد للقدرة على التنفيذ في القطاعات ذات الأولوية، ومكافحة الفساد الذي يستنزف الموارد المتاحة للتنفيذ.

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)

[الأصل: بالإنكليزية]

السعي إلى الاعتماد على الذات والحفاظ على الاستدامة

مقدمة

يتضمن دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الذي تم التصديق عليه في عام 1978 لدى ميلاد دولتنا الفتية، تأكيداً على رغبتنا المشتركة في العيش معا في سلام ووثام، والحفاظ على تراث الماضي، وحماية الوعود التي يحملها المستقبل، وأن نصبح الأوصياء الفخوريين على جزرنا، "الآن وأبداً".

وتلتزم هذه الدولة التي تضم 607 من الجزر والجزر المرجانية والجزر، موزعة على مساحة 2,6 مليون كيلومتر مربع من غرب المحيط الهادئ، التزاما كاملا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، سواء على الصعيد الوطني أو داخل ولاياتها الجزرية الأربع كوسراي وبونبي وتشوك وياب. وقد حددت ولايات ميكرونيزيا الموحدة 89 غاية من الغايات التابعة لأهداف التنمية المستدامة، تقترن بـ 90 مؤشراً صاحباً، مرتبطة بخطةها الإنمائية الاستراتيجية للفترة 2004-2023.

وينبغي كذلك أن تؤخذ في الاعتبار التبعات الحالية لأزمة كوفيد-19 في جهودنا الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث يعمل البلد على إعادة توجيه الموارد لتنفيذ تدابير وقائية ترمي إلى منع دخول الفيروس إلى شواطئنا من أجل حماية المجتمعات المحلية المستدامة والحفاظ عليها.

دمج أهداف التنمية المستدامة في العمليات الجارية على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني

الخطة الإنمائية الاستراتيجية هي استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاعتماد على الذات. وتحظى التنمية المستدامة بالأولوية في الخطة من خلال الصحة والتعليم والزراعة ومصائد الأسماك وتنمية القطاع الخاص والنقل والاتصالات وقطاع الطاقة الشامل. وكثير من القطاعات لديها سياساتها الخاصة التي تتماشى مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك:

في تموز/يوليه 2016، أنشأ البلد فريقاً عاملاً معنياً بأهداف التنمية المستدامة. وتستند آلية التنسيق الداخلي هذه في عملها إلى الإدارات والوكالات المرتبطة بها داخل الحكومة وتلتزم الإسهامات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغرف التجارة. ويتمثل أحد العناصر الحاسمة في الفريق العامل في إنشاء جهات تنسيق على مستوى الولايات توخياً لفعالية التنفيذ والإبلاغ.

أعطى البلد الأولوية لإنتاج البيانات واستخدامها لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإرشاد السياسات والبرامج الوطنية، من خلال التعداد المقبل للسكان والمساكن لعام 2020؛ والدراسة الاستقصائية لدخل وإنفاق الأسر المعيشية، بما في ذلك دليل الفقر المتعدد الأبعاد؛ ودراسة استقصائية وطنية للمؤشرات الاجتماعية؛ ومشروع استراتيجية لتطوير الإحصاءات للفترة 2020-2024؛ ولوحة متابعة وطنية لأهداف التنمية المستدامة وضعت على أساس تقييم للأهداف في عام 2017؛ ومراجعة أداء شاملة لتنفيذ الأهداف.

التحديات ومجالات الدعم المحتملة

على الرغم من أن الأمم المتحدة وافقت من حيث المبدأ على طلب إنشاء مكتب متعدد الأقطار في ولاية ميكرونيزيا الموحدة، فإن التعجيل بإنشاء هذا الكيان يمثل خطوة حاسمة لتوفير الدعم والخبرة اللازمين في الميدان لتحقيق أهدافنا الوطنية للتنمية المستدامة والتعجيل بتنفيذ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، بما في ذلك توفير الدعم الاستراتيجي لأطر حقوق الإنسان من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والالتزامات الناشئة عن استعراض السنوات الخمس والعشرين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والذي عُقد في نيروبي في عام 2019.

وعلى الرغم من ترقب عقد مفاوضات عما قريب، يلوح في الأفق الإنهاء المنتظر للأحكام المتعلقة بالتمويل (الباب الثاني من القانون العام 108-188 للولايات المتحدة) من معاهدة اتفاق الارتباط الحر المبرمة مع الولايات المتحدة، بصيغتها المعدلة. ويوفر هذا التمويل دعماً كبيراً للقطاعات الرئيسية في صيانة البنى التحتية العمومية والإبقاء على الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية. وإلى جانب محدودية قدرة الموارد البشرية في القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة، فسوف يتأثر تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين.

وتتعرض سبل معيشتنا بوصفنا دولة محيطية كبيرة للتهديد من الخطر الوجودي المتمثل في تغير المناخ، ومن الإفراط في صيد الأسماك، والهشاشة تجاه الكوارث الطبيعية والصدمات المفاجئة مثل جائحة كوفيد-19. وسيلزم تقديم مزيد من الدعم لتطوير الحماية الاجتماعية والتأهب والإنعاش، لا سيما في مجالات الصحة والصرف الصحي وإدارة النفايات والتعليم والاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس ومرافق المياه الحيوية والأمن الغذائي.

ولا تزال التعقيدات المتصلة بالبيانات تشكل تحديا كبيرا في تحديد الغايات فيما يتعلق برصد أهداف التنمية المستدامة في البلد.

الخلاصة

يشكل عام 2020 بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ لم يتبق لنا سوى 10 سنوات فقط للتعبيل بجهودنا لتنفيذ خطة عام 2030. ولكي يتمكن أي بلد من تبوء مكانه بثقة بين أمم العالم، يجب أن تتوفر لديه قيمة ما. وتتمثل هذه القيمة لدى ولايات ميكرونيزيا الموحدة في تاريخها الأبي، وثقافتها النابضة بالحياة، وقيمها التقدمية، ونظمها الإيكولوجية التي تتباهى بها، وتراثها القائم على العيش في سلام ووثام مع بيئتنا. وتقدر ولايات ميكرونيزيا الموحدة شعبها بوصفه موردا أساسيا للنهوض بخطة عام 2030، ولذلك ستواصل السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك كفاءة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع المواطنين؛ والحياة الآمنة والكرامة للجميع، لا سيما النساء والفتيات والمراهقين.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

بناء على تعليمات جلالة الملك محمد السادس وبمشاركة نشطة من جانبه، انضمت المملكة المغربية إلى المجتمع الدولي في عام 2015 في إقرار خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ومنذ البداية، اعتبرت المملكة هذه الأهداف بعدا هيكليا لنموذجها الوطني للتنمية، الذي أصبح إصلاحه اليوم موضوع نقاش وطني واسع النطاق.

وبالنسبة إلى المغرب، يمثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة جزءاً من جهد استثماري ضخم بدأ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجرى من أجله تعبئة ثلث الناتج المحلي الإجمالي لتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وتنمية الموارد الطبيعية، مع إيلاء اهتمام خاص لآثار تغير المناخ.

وقد مكنت هذه الجهود البلد من تعزيز تراكم رأس المال المادي، وبناء رأسماله البشري، والتعبيل بانقله إلى التنمية النظيفية، وبالتالي تحسين محتوى نموه الاقتصادي من حيث إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وكل ذلك في سياق خيمت عليه الأزمة المالية الدولية لعام 2008 وثلاث سنوات من الجفاف على مدى العقد الماضي.

ونتيجة لذلك، بلغ متوسط النمو الاقتصادي 4,2 في المائة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2018؛ وانخفضت نسبة البطالة إلى 9 في المائة؛ وانخفض معدل الفقر من 8,9 في المائة في عام 2007 إلى 2,9 في المائة في عام 2018؛ وانخفضت أوجه عدم المساواة من خلال تسخير إمكانات جميع مناطق البلد. وبفضل الاستثمار في الطاقة المتجددة، أصبحت المصادر المتجددة توفر الآن 34 في المائة من قدرة مزيج الكهرباء الوطني. وبُذلت جهود أيضا لتنشيط المدن وتحسين الصرف الصحي الهيدروليكي وتوسيع نطاق الغطاء الحرجي.

وعقب توطيد نموذج التنمية في البلد، أُجريت عدة إصلاحات مؤسسية وفقاً لأحكام الدستور الوطني لعام 2011. ومن خلال هذه الإصلاحات، أنشئت مؤسسات للتشاور والمداولات، بشأن قضايا منها النهوض بالمرأة، وحماية الطفل، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمد كذلك ميثاق وطني بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

وتوخياً لتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع كفالة رصدها وتقييمها، أنشئت لجنة وطنية للتنمية المستدامة، تحت سلطة رئيس الحكومة، بمشاركة مختلف الإدارات الوزارية والمندوبية السامية للتخطيط، وهي المؤسسة المسؤولة عن الإحصاءات. وفي هذا الإطار، أنشئت منصة إحصائية مكرسة لأهداف التنمية المستدامة، كما وضع نموذج للتوازن العام القابل للحوسبة من أجل رصد وتقييم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف بصفة منتظمة.

إلا أن جائحة كوفيد-19 عطلت جهود التنمية في المغرب، حيث أثرت سلباً على الاقتصاد ككل بشكل مباشر، ولكنها أثّرت أيضاً بشكل غير مباشر على الشركاء الرئيسيين للبلد. وتصرف المغرب بسرعة للتخفيف من آثار الجائحة. فاعتمدت استراتيجية احتواء في وقت مبكر جداً، مما ساعد على التعامل مع الضغط الواقع على نظام الرعاية الصحية. وفي الوقت ذاته، اتخذ المغرب مجموعة من الإجراءات لضمان استمرارية الخدمات الاجتماعية العامة الأساسية، ولا سيما خدمات التعليم والتدريب، بسبل منها العمل عن بعد والرقمنة. وأنشئ صندوق خاص لإدارة الجائحة بموارد كبيرة في الميزانية ومساهمات مالية من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك قطاع الأعمال والأسر المعيشية والمجتمع المدني.

ومع ذلك، لا تزال الحقيقة الواقعة هي أن من الناحية الاقتصادية، وعلى الرغم من الدعم المقدم إلى الأسر المعيشية والأعمال التجارية، فستكون الجائحة قد تسببت في خسارة محتملة إجمالية قدرها 8,9 نقاط مئوية في معدل النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2020.

وفي إطار التزام المغرب بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهدافه على الصعيد الدولي، يعتبر المغرب الشراكات العالمية، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، محورا استراتيجيا لسياسته الخارجية، ويمنح أفريقيا مكانة مركزية في هذا السياق.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مصدر إلهام لموزامبيق، إذ إنها تحث على تحقيق نمو اقتصادي مستدام سريع وتنمية معجلة وشاملة من أجل الحد من الفقر في العالم. وقد واءم البلد أدواته الوطنية للإدارة الاقتصادية والاجتماعية مع خطة عام 2030 لكفالة التنفيذ المتكامل للسياسات العامة الوطنية.

ولضمان النمو الاقتصادي المستدام، تلتزم موزامبيق بزيادة الإنتاج والإنتاجية وفرص العمل من خلال تنفيذ المشاريع الهيكلية التالية: (أ) التنقيب عن النفط والغاز في حوض روفوما، مع احتمال طرح أكثر من 17 مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل في السوق سنوياً، ابتداء من عام 2023؛ (ب) تحديث الزراعة لزيادة الإنتاجية وتوطيد أسس الزراعة الأسرية، استناداً إلى تخصيص 10 في المائة من ميزانية الدولة للزراعة؛ (ج) الاتجاه إلى التصنيع للحث على ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل للشباب، مما يكفل تحسين بيئة الأعمال التجارية، بهدف اجتذاب الاستثمار الوطني والأجنبي.

وسعيًا إلى عدم ترك أحد خلف الركب، تواصل موزامبيق تعزيز توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لأكثر من 22 في المائة (608 آلاف أسرة) من أشد فئات السكان ضعفًا التي تعيش تحت خط الفقر، وإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب (مليونان في عام 2019). وعلاوة على ذلك، استمرت جهود تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار (تمثل النساء 47,6 في المائة من أعضاء مجلس الوزراء و 37,6 في المائة من أعضاء الجمعية التشريعية). وتجدر الإشارة إلى أن رئيسة الجمعية التشريعية امرأة.

وفيما يتعلق بتوفير خدمات جيدة للجميع في مجال الصحة الأولية، تعطي موزامبيق الأولوية لتوسيع نطاق البنى التحتية والمعدات الحديثة، مما أدى إلى زيادة في معدل تغطية الولادات في المؤسسات الطبية من 71 في المائة (2015) إلى 87 في المائة (2019)، وخفض معدل وفيات الأمهات في المستشفيات من 87 (2015) إلى 59 (2019) لكل 100 000 مولود حي، وخفض معدل وفيات الأمهات من 500,1 (2007) إلى 451,6 (2017) لكل 100 000 مولود حي، وذلك وفقًا لتعداد عام 2017.

وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على مياه الشرب، مُنحت الأولوية لفتح المصادر وإنشاء شبكات المياه، مما أدى إلى زيادة نسبة الأسر المعيشية التي تتوفر لها إمكانية الحصول على المياه الآمنة من 34,5 في المائة (2007) إلى 48,7 في المائة (2017). وفيما يتعلق بالصرف الصحي، تتركز الجهود على بناء مرافق محسنة وخزانات للتغيين، مما أدى إلى زيادة نسبة الأسر المعيشية التي تتوفر لها سبل الوصول إلى خدمات صرف صحي محسنة من 15,1 في المائة (2007) إلى 39,6 في المائة (2017) (تعداد عام 2017).

وفيما يتعلق بالتعليم الجيد الشامل للجميع، تتركز الجهود على بناء وتجهيز غرف دراسة جديدة، وتدريب المعلمين، وتحديث المناهج الدراسية، وإشراك الفتيات في التدريس. وقد أسفرت هذه الجهود عن زيادة في صافي معدل الالتحاق بالمدارس من 86,4 في المائة (2016) إلى 93,5 في المائة (2019)، وعن توزيع وتخصيص أكثر من 58 مليون كتاب مدرسي للتعليم الابتدائي، وتشديد 3 618 غرفة دراسة، لفائدة أكثر من 434 000 طالب من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية.

ويدرك الموزامبيقيون أن الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد وفعالية المؤسسات والسلام والعدالة وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد هي عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بسرعة. وفي هذا الصدد، تكفل الحكومة تحسين أدواتها المتعلقة بالإدارة والرقابة والمساءلة ونشرها بصفة منهجية، مسترشدةً بإسهامات المجتمع المدني والشركاء في التنمية.

وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة لتنفيذ خطة عام 2030، لا بد من إشراك الشركاء في التنمية وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بسبل من قبيل إشراك القطاع الخاص، وتوسيع القاعدة الضريبية وتحديثها، واستخدام الحوافز الضريبية كوسيلة لاجتذاب المزيد من الاستثمارات، وتنفيذ الإصلاحات التكنولوجية.

ونظرًا لموقع موزامبيق الجغرافي، فهي معرضة دوريًا لآثار تغير المناخ، التي تتطلب مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء بنى تحتية اجتماعية واقتصادية قادرة على الصمود.

وعلى الرغم من المحن الناجمة عن قابلية الضرر من تغير المناخ ومرض فيروس كورونا والهجمات المسلحة التي شُنّت في مقاطعات كابو ديلغادو ومانيكافا وسوفالافا، وهي محن تؤثر على المسار

الطبيعي لتنفيذ كل من الخطة الوطنية وخطة عام 2030، لا يزال البلد يسجل تقدماً، وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للموزامبيقيين من 49,4 سنة في عام 2007 إلى 53,7 سنة في عام 2017 (تعداد عام 2017).

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

أدمجت أهداف التنمية المستدامة بصورة جيدة في أطر التنمية الوطنية في نيبال. وأعدت نيبال مركزها وخريطة الطريق الخاصة بها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2030، واستراتيجيتها لتقييم الاحتياجات وتقدير التكاليف والتمويل لأهداف التنمية المستدامة، ومبادئها التوجيهية لتوطين أهداف التنمية المستدامة، التي تبين فيها خطوط الأساس والغايات واستراتيجيات التنفيذ والتمويل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وتوجد أيضاً الهياكل المؤسسية اللازمة للتنفيذ الفعال.

واسترشاداً بالتطلعات الوطنية الشاملة التي يعرب عنها شعار "نيبال مزدهرة، نيباليون سعداء"، أدمجت نيبال أهداف التنمية المستدامة في خطتها الإنمائية الدورية الخامسة عشرة (2019/2020 - 2023/2024). وأدمجت نيبال أيضاً الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والغايات المندرجة تحتها ومراحل إنجازها الرئيسية في رؤيتها الطويلة الأجل لعام 2100 (2043 ميلادياً) التي مدتها 25 عاماً. وتخصص لجميع برامج التنمية الوطنية رموز محددة متصلة بأهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الإنفاق المتوسط الأجل. وعلاوة على ذلك، أدمجت أهداف التنمية المستدامة في الخطط الدورية للحكومات دون الوطنية، وهي تشمل مبادئ توجيهية فعالة للرصد والتقييم.

وقد أظهر تقييم لتنفيذ هدف التنمية المستدامة على مدى السنوات الأربع الماضية بعض النتائج المشجعة. فحتى السنة المالية 2017/2018، كان معدل انتشار الفقر قد انخفض إلى 18,7 في المائة (الهدف 1). وبالمثل، انخفض بصورة كبيرة انتشار حالات نقص الوزن والتقرن والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (الهدف 2). وفي قطاع الصحة، انخفضت معدلات وفيات الرضع والأمهات والأطفال (الهدف 3). وتبلغ النسبة الإجمالية لحالات القيد في التعليم الأساسي والثانوي 93 في المائة و 46 في المائة، على التوالي، مقارنة بنسبتي 98,5 في المائة و 72 في المائة المستهدفتين لعام 2019 (الهدف 4).

وينص الدستور على أن تكون نسبة 33 في المائة من التمثيل في البرلمان الوطني وبرلمانات المقاطعات من النساء. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة تمثيل المرأة في الحكومات المحلية حوالي 41 في المائة. وقد تحققت النسبة المستهدفة لتكافؤ الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي (الصفوف 9-12) المحددة لعام 2019 (الهدف 5).

وبالمثل، تتاح لأكثر من 90 في المائة من السكان إمكانية الحصول على مياه الشرب، ولحوالي 99 في المائة إمكانية الحصول على المرافق الصحية الأساسية (الهدف 6). وتتاح لأكثر من 88 في المائة من السكان إمكانية الحصول على الكهرباء، وتحققت النسبة المستهدفة لنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء المحددة لعام 2019 (الهدف 7). وفي عام 2019، بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي 6,9 في المائة، وزاد نصيب الفرد من الدخل إلى 1 051 دولاراً (الهدف 8). وفي قطاع البنية التحتية، تبلغ كثافة الطرق 0,54، مقارنة بقيمة 1,3 المستهدفة لعام 2019. وزاد عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة من مجموع عدد العاملين إلى 15,1 في المائة مقارنة بنسبة 8,3 المستهدفة لعام 2019. إلا أن حصة

الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد لا تتجاوز 15,1 في المائة، مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة 17,7 في المائة (الهدف 9).

وتبين هذه النتائج أن الغايات المستهدفة لعام 2019 المتعلقة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قد تحققت. إلا أن الحد من التفاوت في الدخل والاستهلاك يظل من التحديات (الهدف 10). وبلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في مساكن آمنة 40 في المائة، مقارنة بنسبة 37,8 في المائة المستهدفة لعام 2019. ومقارنة بعدد 23 المستهدف لإنشاء مدن جديدة مقررة، أنشئت 27 مدينة بحلول 2019 (الهدف 11). وتحققت أيضاً الأرقام المستهدفة لعام 2019 فيما يتعلق باستخدام البلاستيك (نصيب الفرد من الغرامات في اليوم الواحد) واستخدام الأراضي في الإنتاج الزراعي (الحبوب كنسبة مئوية من الأراضي المزروعة) (الهدف 12).

وبالمثل، تحققت الأرقام المستهدفة لعام 2019 المتصلة بإعداد خطط التكيف على الصعيدين المحلي والمجتمعي (الهدف 13). وبلغت نسبة الغابات الخاضعة للإدارة المجتمعية 42,7 في المائة، مقارنة بنسبة 39,8 في المائة المستهدفة لعام 2019. وتحققت أيضاً النسبة المستهدفة للمناطق المحمية، وهي 23,3 في المائة (الهدف 15). وتبين المؤشرات المتعلقة بسيادة القانون وبالصوت والمساءلة في نيبال تحسناً في الأداء مقارنة بالسنوات السابقة (الهدف 16). وبلغت كثافة الإنترنت (لكل 100 شخص) نسبة 65,9 في المائة في عام 2019، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة البالغة 65 في المائة (الهدف 17).

وبالنظر إلى السيناريو المبين أعلاه، فإن الدعم الإضافي في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن، رغم أن مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد زاد وأن الرقم المستهدف لعام 2019 قد تحقق، تظل هناك فجوة هائلة في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، تسببت الصدمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في اضطراب غير مسبوق في قطاعات النقل والخدمات والسياحة والضيافة وفي الإيرادات والتحويلات المالية. وستتبدى تداعيات ذلك في مجالات الدخل والفقر والعمالة والنمو الاقتصادي، مع اتساع الفجوة التمويلية القائمة. ومن المؤكد أن هذه الحالة ستؤثر على طموح نيبال إلى الخروج بسلاسة وبصفة مستدامة من فئة أقل البلدان نمواً.

وتشمل التحديات البارزة الأخرى توطيد أهداف التنمية المستدامة، وعدم وجود بيانات كافية، والحاجة إلى التنسيق والمتابعة. ولذلك، سيكون من الأمور البالغة الأهمية توثيق التعاون وزيادة التجانس والتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات دون الوطنية في نيبال، والشركاء الإنمائيين، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والمتطوعين، وعامة الجمهور. ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز مستوى الشراكة العالمية.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

يغطي هذا التقرير عدداً كبيراً من أهداف التنمية المستدامة، وهو نتاج مشاورات مكثفة أجريت على الرغم من جائحة كوفيد-19.

وفيما يتعلق بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، يجري تنفيذ سياسة للحماية الاجتماعية مصممة خصيصا لدعم النساء، والأطفال الضعفاء، والشباب العاطلين عن العمل، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والسكان الريفيين، والأشخاص ذوي الأعمال غير المستقرة، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق غير آمنة. ويجري أيضا تنفيذ برنامج بشأن العمل اللائق يدمج ريادة الأعمال للشباب.

وقد أُحرز تقدم نحو تحقيق عدة أهداف.

الهدفان 1 و 2: انخفض معدل الفقر من 45,4 في المائة في عام 2014 إلى 40,3 في المائة في عام 2018⁽⁴⁾، وهو ما يعزى جزئيا إلى تنفيذ سياسة للأمن الغذائي والتغذوي كجزء من مبادرة "نيجيريون يطعمون نيجيريين". غير أن عدد الفقراء زاد بنحو 451 000 شخص، ويرجع ذلك أساسا إلى النمو السكاني. ويتوقع أن يتفاقم الفقر بسبب جائحة كوفيد-19؛ وعلى وجه التحديد، يتوقع أن ينخفض معدل العمالة بنسبة تقارب 4,3 في المائة، وأن يعاني عدد يقدر بحوالي مليون شخص آخر من انعدام الأمن الغذائي.

الهدف 3: انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات انخفاضا كبيرا. فقد تراجع معدل وفيات الرضع والأطفال من 318 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 1992 إلى 126 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2015، أي بانخفاض متوسطه 8,6 نقاط مئوية في السنة؛ وتراجع معدل وفيات الأمهات من 700 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 1990 إلى 520 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2015، أي بانخفاض متوسطه 7,2 نقاط مئوية في السنة. ويتصل هذا التقدم جزئيا بسياسة الرعاية الصحية المجانية للحوامل وللأطفال دون سن الخامسة، الذين يشكلون نحو 28 في المائة من مجموع السكان. إلا أن 40 في المائة فقط من الحوامل تلقين رعاية من أخصائيين طبيين مؤهلين في عام 2018.

الهدفان 4 و 5: لا تزال المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس متواضعة. ففي عام 2018، كانت نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي 70,6 في المائة ونسبة الأطفال الملتحقين بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي 33,4 في المائة، على الرغم من الزيادة المنتظمة في عدد حالات القيد بالمدارس. وللمد من عدم المساواة بين الجنسين، يجري الاضطلاع بإصلاحات رئيسية لمنع الزواج والحمل في سن مبكرة أثناء دراسة الطفلات. غير أن التفاوتات الجغرافية والجنسانية لا تزال قائمة، ولا يزال تحقيق التعليم الجيد يشكل تحديا. ويرجح بمقدار 1,5 مرة أن يلتحق أطفال المناطق الحضرية بالتعليم الابتدائي من أطفال المناطق الريفية، وبمقدار 5 مرات أن يلتحقوا بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وهناك 2,6 مليون طفل ومراهق غير ملتحقين بالمدارس.

الهدف 8: أسفرت آثار مبادرة "نيجيريون يطعمون نيجيريين" واستغلال النفط عن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 5,7 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2016-2019، مقارنة بمعدل نمو سكاني قدره 3,7 في المائة. إلا أنه بسبب جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في عام 2020 نسبة 1 في المائة.

الهدف 10: كان معامل جيني في النيجر 0,340 في عام 2018، وهو أقل من معامل البلدان المجاورة.

(4) بيانات مؤقتة قابلة للتغير حسب نتائج الدراسات الاستقصائية للفقر التي يجريها المعهد الإحصائي الوطني.

الهدفان 13 و 15: يتواصل تنفيذ السياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة. وقد ازداد تدريجياً معدل التقدم المحرز في تحقيق هدف استعادة 213 000 هكتار من الأراضي سنوياً، من 36 في المائة في عام 2016 إلى 45 في المائة في عام 2017 و 68 في المائة في عام 2018.

الهدف 16: تحسنت الحوكمة. وتبلغ درجة البلد على دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا 51,2، وهي درجة أعلى من المتوسط الأفريقي. إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تتصل بفعالية الإدارة العامة وبأمن الحدود.

الهدف 17: ازدادت تعبئة الموارد المحلية، على الرغم من التحديات العديدة في مجال تحصيل الضرائب. وفي الواقع، ارتفع معدل العبء الضريبي من 9,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أساس عام 2015) في عام 2017 إلى 11,1 في المائة في عام 2018. وقُدِّرَت تحويلات المهاجرين بنسبة 2,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017.

إن عقد العمل للفترة 2020-2030 من أجل التعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستحيطه جائحة كوفيد-19، التي تدمر جهودنا وتهدد فرصنا في تحقيق أهداف التنمية التي حددناها لأنفسنا في استراتيجية النيجر للتنمية المستدامة والنمو الشامل لعام 2035. وهذا يبرر خطة الاستجابة الشاملة التي وضعتها الحكومة، والتي تقدر تكلفتها بمبلغ 2,6 بليون دولار. وتغطي الخطة سنتين وتتمحور حول ثلاثة مجالات رئيسية هي الصحة والاقتصاد والحالة الاجتماعية.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

يركز استعراض نيجيريا الوطني الطوعي لعام 2020 بشأن أهداف التنمية المستدامة على قضايا رئيسية هي القضاء على الفقر (الهدف 1)؛ وضمان الصحة والرفاه (الهدف 3)؛ وتعزيز التعليم (الهدف 4)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5)؛ وتعزيز الاقتصاد الشامل (الهدف 8)؛ وتهيئة بيئة مؤاتية للسلام والأمن (الهدف 16)؛ وتعزيز الشراكات (الهدف 17). ويستند هذا التركيز إلى الأولويات الإنمائية الحالية لنيجيريا والأهداف الإنمائية لإدارة الرئيس، محمدو بهاري. ويجري أعداد الاستعراض الوطني الطوعي في وقت يواجه فيه البلد تحديات هائلة ناجمة عن جائحة كوفيد-19، التي تختبر نظم الصحة العامة في نيجيريا، وعن انهيار أسعار النفط، مما يؤثر على اقتصاد لا يزال يتلقى 86 في المائة من إيراداته العامة من النفط والغاز.

وكانت نيجيريا قد بنيت في استعراضها الوطني الطوعي لعام 2017 الأبعاد المؤسسية لتهيئة بيئة سياساتية مؤاتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال خطتها للانتعاش والنمو الاقتصادي (2017-2020). والخطة، بتركيزها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، تتوافق مع تطلعات أهداف التنمية المستدامة.

هدف التنمية المستدامة 3، المتعلق بضمان الصحة والرفاه

في حين توجد في نيجيريا بعض النتائج الصحية الضعيفة، مثل ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، فقد حدثت تحسينات في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من 157 إلى 132 حالة وفاة لكل 1 000

مولود حي). وما برحت جائحة كوفيد-19 تتحدى نظامنا الصحي العام. وأحد الدروس الرئيسية المستفادة فيما يتعلق بحماية الجمهور في وقت تفشي جوائح من هذا القبيل هو ضرورة إعطاء الأولوية للنظافة الصحية وإتاحة حصول الجميع على المياه النظيفة والصابون. وفي نيجيريا، تبلغ حاليا نسبة الحصول على مياه الشرب الأساسية 64 في المائة. ويجب أن يكون هناك استثمار أكبر في الصحة العامة. ومن الضروري أيضا ضمان الوصول إلى أضعف الفئات من خلال إتاحة حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

هدف التنمية المستدامة 4، المتعلق بتعزيز التعليم

يتعلق أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلد بالأطفال غير الملحقين بالمدارس، وهو تحد ديمغرافي يتصل بالتفاعل بين الفقر (الهدف 1)، والتعليم (الهدف 4)، والعمالة (الهدف 8)، والاقتصاد الرقمي (الهدف 17). ويبلغ عدد سكان البلد حوالي 200 مليون نسمة، وثمة تفاوتات كبيرة بين أقاليمه، حيث يتمكن 78 في المائة من الأطفال في جنوب غرب نيجيريا من قراءة جمل كاملة أو جزئية، في حين لا يتمكن من ذلك إلا 17 في المائة من الأطفال في شمال شرق نيجيريا. ومع تخصيص البلد 1,6 في المائة فقط من ناتجه المحلي الإجمالي للتعليم، يتعين عليه زيادة الموارد المخصصة لتوفير التعليم الجيد.

هدف التنمية المستدامة 8، المتعلق بتعزيز الاقتصاد الشامل

فيما يتعلق بتعزيز الاقتصاد الشامل (الهدف 8)، فإن اقتصاد نيجيريا غير الرسمي هو من أكبر الاقتصادات غير الرسمية في القارة الأفريقية، ويقدر بنسبة 53 في المائة من قوتها العاملة ويمثل 65 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويقدر أن 75 في المائة من جميع الوظائف الجديدة توجد في القطاع غير الرسمي. ويبلغ معدل البطالة والعمالة الناقصة مجتمعين بين الشباب 55,4 في المائة أو 24,5 مليون شخص (نحو 13,1 مليون يعانون البطالة و 11,3 يعانون العمالة الناقصة). وهذه هي "الطفرة في أعداد الشباب" التي تتطلب بناء المهارات اللازمة للانتقال إلى أشكال العمالة الآمنة والأقل خطورة. ومن شأن ضمان حصول الشباب على التعليم الجيد وتمكنهم من الانتقال إلى العمالة المنتجة من خلال الاقتصاد الرقمي أن يساعد على الحد من الفقر (الهدف 1) وأن يساعد على تنويع النمو بما يتجاوز الاعتماد على النفط والغاز. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى مبادرة "جيل طليق"، التي تستهدف توظيف 20 مليون شاب. ويمكن أن يسهم القطاع المصرفي بدور هام في دعم جهود البلد الرامية إلى تعزيز زيادة النمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق إتاحة التمويل، ولا سيما للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لحكومة نيجيريا أن تتحول بشكل كبير إلى الرقمنة وتعزز انتقالها إلى الحكومة الإلكترونية، من أجل تيسير توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والضعيفة من سكانها.

مواءمة التخطيط الوطني مع أهداف التنمية المستدامة

قطعت أشواط جيدة في العملية الرامية إلى توطيد أهداف التنمية المستدامة في نيجيريا. فأولا، ما زال العمل جاريا على إعادة مواءمة النظام الإحصائي الوطني مع متطلبات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وثانيا، وضعت نيجيريا نموذجا متكاملًا محليا للمحاكاة يتمثل في إطار تحليلي لتقييم السبل التي يمكن من خلالها لصانعي السياسات أن يعالجوا على نحو أفضل طابع الأهداف غير القابل للتجزئة. وثالثا، استندت نيجيريا في تقريرها الاستعراضي الوطني الطوعي لعام 2020 إلى التقييمات السابقة في جميع الأهداف السبعة ذات الأولوية المذكورة أعلاه، وقدمت تقييما لا يزال جاريا لأداء البلد فيما يتعلق بالهدفين 3

و 4. وهذه المحاولة لاستخدام التقييمات بصورة منهجية هي ابتكار في سياق الاستعراض الوطني الطوعي. وينبغي لنيجيريا أن تعزز آليات التخطيط والمساءلة القائمة على الأدلة على المستوى الوطني والمستويات دون الوطنية من أجل التعجيل بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبمجرد الانتهاء من خطة الانتعاش والنمو الاقتصادي، ستكون خطة التنمية الوطنية للفترة 2021-2030 محورية في النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نيجيريا.

مقدونيا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدونيا الشمالية ملتزمة التزاماً تاماً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي؛ ويتجلى هذا الالتزام من خلال خطة الإصلاح الحكومي، التي تركز على الأهداف الإنمائية الرئيسية التي يتوخى أن تشمل جميع المواطنين. وفي هذا الصدد، حدد المجلس الوطني للتنمية المستدامة أهداف التنمية المستدامة 1 و 4 و 8 و 13 و 16 بوصفها الأهداف الخمسة ذات الأولوية للفترة 2018-2020. ويعالج إطار السياسات الحالي في مقدونيا الشمالية عدداً من جوانب التنمية المستدامة، في حين أظهر التقييم المتكامل السريع الذي أجري في عام 2019 وجود مواءمة بنسبة 83 في المائة بين إطار السياسات الوطنية وخطة عام 2030 بوجه عام.

وقد أُعد الاستعراض الطوعي الوطني باستخدام نهج يقوم على التشراك مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. وترد فيما يلي أهم إنجازات مقدونيا الشمالية والتحديات الرئيسية التي واجهتها في كل من المجالات الخمسة لخطة عام 2030:

الناس

خفض الفقر بنسبة 21,9 في المائة بين أفقر شرائح المجتمع. وانخفض معامل جيني من 37 في المائة في عام 2013 إلى 31,9 في المائة في عام 2018. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، زاد بموجب تشريع جديد متوسط مبلغ المساعدة المالية المدفوعة لكل أسرة معيشية بنسبة 142 في المائة مقارنة بمتوسط المبلغ المدفوع بموجب التشريع القديم. ومن خلال عملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، أعيد توطين جميع الأطفال دون سن 18 الموجودين في مؤسسات الرعاية العامة في منازل مجتمعية أصغر.

ويواجه البلد تحديات خطيرة في التعامل مع الأمراض غير المعدية، ولا سيما ارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض القلبية الوعائية والسرطان. ولا تزال هجرة الموظفين الطبيين إلى الخارج تشكل تحدياً خطيراً للقطاع الصحي. ومن الأمور الإيجابية أن معدل وفيات الرضع انخفض من 11,9 في المائة في عام 2016 إلى 5,7 في المائة في عام 2018.

وتهدف مقدونيا الشمالية إلى توفير بيئة للتعليم الشامل للجميع. وأظهر ترتيب البلد على مقياس برنامج التقييم الدولي للطلاب تحسناً في الاستعراض الأخير، الذي أجري في عام 2018 ونُشر في عام 2019، ولا سيما في مجال العلوم، ولكنه لا يزال منخفضاً، وهو ما يجعل الاستثمارات في التعليم أولوية رئيسية للحكومة.

الرخاء

قبل وقوع أزمة كوفيد-19، أدت تدابير العمالة النشطة التي وضعت من خلال الخطة التشغيلية للعمالة إلى خفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، وهو 16,6 في المائة. ولا تزال مسائل إنفاذ العقود والاقتصاد غير الرسمي وعدم توافق المهارات تشكل تحديات بالنسبة لبيئة الأعمال التجارية.

ومقدونيا الشمالية اقتصاد صغير، مندمج بقوة في أسواق الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وتمكن البلد من خلال خطته للنمو الاقتصادي من اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات إلى حد كبير لتشمل منتجات ذات قيمة أعلى.

وأصبحت سياستها وتشريعاتها في مجال الطاقة متوائمة تماما حاليا مع جماعة الطاقة التابعة للاتحاد الأوروبي، حيث تعطي الأولوية لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛ غير أن الفحم لا يزال يمثل 60 في المائة من إنتاج الكهرباء.

الكوكب

البلد معرض بشدة للكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ، بما في ذلك الزلازل والفيضانات وموجات الحر وحرائق الغابات. وفي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عُقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2015، التزمت الحكومة بخفض الانبعاثات من الوقود الأحفوري بنسبة تصل إلى 36 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بسيناريو خط الأساس. وفيما يتعلق بحماية الطبيعة، أسفرت حتى الآن عملية تحديد وتعيين مواقع لشبكة ناتورا 2000 في جميع أنحاء البلد، كالتزام ناشئ عن تشريعات الاتحاد الأوروبي، عن تسعة مواقع محتملة للشبكة، ولا تزال العملية جارية.

الشراكات

كالتزام تجاه الأجيال، اتخذت مقدونيا الشمالية قراراتها الاستراتيجية مع التركيز على أن تصبح دولة عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي وأن تكون دولة عضوا مسؤولة في الأمم المتحدة. وفي عام 2020، شهدنا تحقق أولويتين رئيسيتين من أولويات السياسة الخارجية، وهما انضمام مقدونيا الشمالية إلى الناتو لتصبح الدولة العضو الثلاثين في هذه المنظمة، التي هي أقوى تحالف سياسي وعسكري في العالم، وأنها ستبدأ قريبا مفاوضات بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

السلام

يتوافق الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان في مقدونيا الشمالية بدرجة كبيرة مع المعايير الأوروبية، ومبدأ المساواة بين الجنسين مكرس في تشريعاتها الوطنية، وإن كان التنفيذ لا يزال يشكل تحدياً. وقد تحسن مناخ حرية وسائل الإعلام وحرية التعبير نتيجة للتعديلات التي أدخلت على قانون خدمات وسائل الإعلام السمعية والسمعية البصرية.

وأحرزت الحكومة تقدما كبيرا في تعزيز الإطار التنظيمي للتصدي للفساد وضمان نزاهة القضاء وكفاءته.

وبغية تحقيق خطة عام 2030 والتصدي لتحديات من قبيل كوفيد-19 في السنوات المقبلة، ستظل حكومة جمهورية مقدونيا الشمالية ملتزمة بالكامل بتطوير المؤسسات والشراكات التي ستتمكن من تحقيق الاستدامة للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

بنما: بلد خال من الفقر وانعدام المساواة، الحدود السادسة

في عام 2015، التزمت بنما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي عام 2017، قدم البلد تقريره الوطني الطوعي الأول. ومنذ البداية، ومن خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية "بنما 2030" التي تتضمن رؤية خاصة بالدولة، جرى تعزيز الاستراتيجيات القائمة على الأبعاد الخمسة للتنمية المستدامة، وهي الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكات، لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

وتأخذ الحكومة في الاعتبار، من خلال خطتها الاستراتيجية للسنوات من 2020 إلى 2024 المعنونة "نقف متحدين"، التحديات المتعددة الناجمة عن أوجه عدم المساواة التي تؤثر على السكان، ولا سيما الأشد ضعفاً؛ وقد تفاقم تلك التحديات بسبب الآثار النظامية لحالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19. وقد انبرت الحكومة لوضع استراتيجيات اقتصادية واجتماعية للقضاء على الفقر المدقع والجوع. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار العام من أجل تحسين البنى التحتية وتحقيق المزيد من التطور التكنولوجي. وسيكون لهذه الإجراءات أثر ملحوظ على التعليم والصحة والقطاع الاجتماعي، مما يعزز نوعية حياة السكان دون إهمال حماية البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ. وسيوفر ذلك الموارد الطبيعية اللازمة لتنمية البلد ورفاه السكان، وسيؤدي بالالتزام بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تقود الحكومة الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال خطتها المسماة "خطة خلية النحل: بنما بلد خال من الفقر وعدم المساواة، الحدود السادسة"، التي تتمثل مهمتها في تعزيز العدالة والإنصاف والفرص الاجتماعية؛ مع إعطاء الأولوية للطفولة المبكرة، لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وترتبط خطة خلية النحل بالأهداف الـ 17 وغاياتها ومؤشراتها، عن طريق تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال الشراكات بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني والمشاريع الخاصة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المحلي. وهي تركز على تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة. كما تهدف إلى تطوير الفوائد والخدمات من خلال نماذج خدمات تحمي الحقوق ويجد المواطنون أنها مرضية؛ وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل لتحسين نوعية الحياة، على نحو يكفل إدماج أشد السكان حرماناً من وجهة نظر منتجة ومالية. وتمشيا مع مبادئ الترابط بين القطاعات، واللامركزية، ومشاركة المواطنين، وتكافؤ الفرص، والتعددية الثقافية، والاستدامة، يتمثل هدف المبادرة في توطيد خطة عام 2030 عن طريق إدماج الأفرقة، ومواءمة وتيسير التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وإنشاء نظام دائم للمعلومات، على نحو تعطي فيه الأولوية لمن تركوا خلف الركب.

والتعليم الشامل والدائم والمنصف والجيد هو محور اقتراح الحكومة. وينطوي ذلك على النهوض بالتعليم الذي يخدم المصلحة الوطنية وضمان حصول الجميع على قدم المساواة على التعليم تمشيا مع خطة عام 2030 والتقدم التكنولوجي والعلمي، مما يعزز نوعية النظام التعليمي بطريقة شاملة ومنصفة ومبتكرة تتيح للمواطنين الحصول على التربية المدنية الشاملة. ويولى اهتمام خاص وشامل ومهني للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المستمر للطلاب والمعلمين على السواء.

وتتمثل التحديات التي تواجه تحسين نظام الرعاية الصحية في تعزيز الرعاية الأولية، وتوسيع نطاق التغطية في المناطق النائية، وأتمتة إدارة النظام، وهي أمور لا غنى عنها لتحقيق الرفاه. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان حصول جميع الأسر المعيشية، بما في ذلك الأسر التي تعيش في أشد حالات الفقر المدقع، على مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي، والرعاية الصحية الجيدة التي يقدمها ممارسون مؤهلون، واللوازم والأدوية الأساسية.

ويمكن أن يكون التصدي للتحدي المتمثل في تعزيز نظم المعلومات من أجل صنع القرار وإعادة توجيه السياسات العامة موضوعا للتعاون الدولي يمكن أن تتقاسم البلدان بشأنه خبراتها ومعارفها.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

اعتمدت بابوا غينيا الجديدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) لتحقيق رؤية البلد لعام 2050. وأدمجت أهداف التنمية المستدامة في الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الثالثة (2018-2022) والسياسات والتشريعات والميزانيات الوطنية الأخرى. وكان التقدم المحرز جيدا وعسيرا في آن واحد، بالنسبة للمجالات المواضيعية لبعض القطاعات الرئيسية، بسبب ضغوط داخلية وخارجية. ويتضمن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول للبلد مؤشرا على التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهو بمثابة تأكيد على المسؤولية عنها.

التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أحرز منذ عام 2000 تقدم ملحوظ في مجالات الصحة (الهدف 4)، والتعليم (الهدف 5)، والإجراءات المتعلقة بالمناخ (الهدف 13)، والشاركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف 17)، على النحو التالي:

- انخفض معدل وفيات الأمهات من 220 (2015) إلى 145 (2017) لكل 100 000 مولود حي.
- تحسنت تغطية التحصين من 60 في المائة (2016) إلى 80 في المائة (2019).
- تحسن صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 68,0 في المائة (2014) إلى 87,7 في المائة (2017).

ويتوقع أن تحدث اتجاهات إيجابية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، بسبب التحولات الكبيرة في السياسات وطرائق التمويل والتنفيذ الابتكارية في مجالات القضاء على الجوع (الهدف 2)،

والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة (الهدف 7)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11).

وفي حين توجد عوامل تمكينية رئيسية لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، فإن الضغوط الداخلية والخارجية لا تزال تعوق التقدم في مجالات العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة (الهدف 12)، والحياة تحت الماء (الهدف 14)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف 16).

المسؤولية الوطنية والترتيبات المؤسسية

في عام 2015، تولت بابوا غينيا الجديدة المسؤولية بقوة عن أهداف التنمية المستدامة وأدمجتها في أطرها للتخطيط الوطني. ووضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المسؤولة لبابوا غينيا الجديدة واعتمدت قانون المسؤولية عن التخطيط والرصد في بابوا غينيا الجديدة لعام 2016. وقد استرشدت في عملية الاستعراض الوطني الطوعي بالآلية المقترحة لحكومة الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل لأهداف التنمية المستدامة، التي تتألف من لجنة توجيهية وطنية، ولجنة مشتركة بين الوزارات، ومجلس متعدد القطاعات لأهداف التنمية المستدامة، وأفرقة عاملة تقنية قطاعية.

وسائل التنفيذ

الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الثالثة هي أول الآليات الوطنية الثلاث لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتستخدم ميزانية التنمية الوطنية باعتبارها أداة مهمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية، وذلك من خلال برنامج للاستثمار الرأسمالي. وتوفر سياسة التعاون الإنمائي لبابوا غينيا الجديدة للفترة 2018-2022 بروتوكولا للشركاء الإنمائيين لمواءمة جهودهم مع الأولويات الوطنية.

مشاركة أصحاب المصلحة المتعددي القطاعات

تتجلى الشراكات الهادفة بين الحكومة والشركاء الإنمائيين في مشاركتهم النشطة في توطيد أهداف التنمية المستدامة ووضع الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الثالثة. وقد أقيمت الشراكات من خلال سياسة التعاون الإنمائي للفترة 2018-2022، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسياسة الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني، والشراكة من أجل حكومات مستتيرة، والمجلس الاستشاري للتنفيذ والرصد.

وتركز استراتيجية مقترحة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على تحسين الترتيبات المؤسسية على مستوى الحكومة بأكملها والتنسيق والنهج المتبعة على نطاق المجتمع من أجل عدم ترك أحد خلف الركب.

عدم ترك أحد خلف الركب

تعوق وعورة التضاريس، وبُعد وانعزال السكان الريفيين، والتفاوتات الجنسانية بين النساء والفتيات، ووجود شريحة سكانية كبيرة من الشباب، وأنماط الهجرة تضيق التفاوت في الدخول وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وكثيرا ما تُنسى الفئات السكانية المهمشة والأشد ضعفا.

وفيما يتعلق بتقديم الخدمات على مستوى المقاطعات والدوائر والمجتمعات المحلية، وضعت الحكومة الوطنية قانون هيئة تنمية المقاطعات لعام 2014 لإدارة برنامج تحسين خدمات المقاطعات، الذي يهدف إلى تمويل أولويات التنمية القطاعية في المقاطعات والدوائر والمجتمعات المحلية، إلى جانب الصحة والتعليم.

التحديات

تشمل التحديات الرئيسية التي تعوق التقدم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة محدودية القدرات التقنية والمالية؛ وانعدام التنسيق؛ وضعف المساءلة والحكومة في التنمية؛ وعدم ترك أحد خلف الركب. وترد أدناه ثلاثة تحديات محددة.

أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أيضاً على ميزانية عام 2020 وتوليد الإيرادات، نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية وانخفاض أنشطة الأعمال التجارية المحلية في بابوا غينيا الجديدة. ولذلك، أجريت مفاضلات هامة في مجالي السياسات والمالية العامة بشأن الميزانية المحدودة المتاحة، من خلال إعادة ترتيب أولوياتها بإعطاء أولوية أكبر للخدمات الأساسية الأخرى الحاسمة الأهمية المنقذة للحياة، مع صرف حزمة حوافز في إطار الاستجابة لكوفيد-19 تتألف من 4,4 بلايين كينا لتمويل التدابير الوقائية في البلد.

ولا يزال يتعين استكشاف التمويل المبتكر للتنمية من الشركاء الإنمائيين من مصادر التمويل الخلاقة الخارجية لتمويل التنمية، سواء من المصادر المحلية أو ومن الطرائق التقليدية لتمويل المانحين.

ويواجه النظام الإيكولوجي للبيانات والأدلة تحديات فيما يتعلق بمتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبب وعورة التضاريس، ومحدودية القدرات في جميع أنحاء البلد، وانعدام التنسيق، والافتقار إلى التمويل. وستؤدي الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أجريت بنجاح مؤخراً والتحضير لإجراء تعداد السكان لعام 2021، وكذلك إنشاء منصة للإبلاغ الدوري عن أهداف التنمية المستدامة، إلى إحراز تقدم في خطة عام 2030.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

مقدمة

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن المسائل الرئيسية المتصلة بالخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية في سياق حالة الطوارئ المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، باعتبارها الآلية الرئيسية لتحقيق الأهداف المحددة في السياسات الوطنية، والرؤية الطويلة الأجل، وسياسة الحكومة العامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

صياغة الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية في ظل ظروف بالغة السوء

في عام 2017، تم التسليم بالحاجة إلى صياغة خطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل في إطار نظام التخطيط الاستراتيجي الوطني.

وفي عام 2018، أنشئ إطار أكثر صرامة للسياسات الوطنية، ينص على تحديد الأهداف وتنفيذها. وفي عام 2019، بعد عامين، وافق منتدى الوفاق الوطني على رؤية بيرو حتى عام 2050. وهو اتفاق تم التوصل إليه بين المجتمع والدولة بتوافق الآراء.

وتشمل الرؤية وسياسة الحكومة العامة (2018) الأبعاد الخمسة لخطة عام 2030، وهي الناس، والكوكب، والرخاء، والسلام، والشراكات؛ وهي، إلى جانب سياسات الدولة، بمثابة إطار للأهداف الإنمائية الخاصة بكل بلد.

وخطة التنمية الوطنية هي أداة تنفيذ خطة عام 2030. وهي تشمل خطط للتنمية على صعيدي المقاطعات والمحافظات تأثرت صياغتها بشدة بسبب كوفيد-19.

تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية على الصعيد المحلي: تحدي التنوع

في الظروف العادية، يتم عند صياغة الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية إدماج الحوار بشأن السياسات والتخطيط بين المستوى المحلي ومستويات الأحياء والمقاطعات والمحافظات من خلال خطط إنمائية متضافرة ينص عليها دستور بيرو منذ عام 2002. وعلى مستوى المقاطعات، لا تزال الآليات التشاركية ضعيفة. وتشمل الخطط المتعلقة بكل إقليم القطاعين الخاص والعام في سياقات محلية معقدة ومتنوعة. وأدى إعلان حالة الطوارئ الوطنية بسبب كوفيد-19 إلى توقف صياغة الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية.

وتشمل أوجه التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة ما يلي:

(أ) التغطية الصحية الشاملة، التي اعتُمدت في عام 2019، مع قيام بيرو أيضاً بمعالجة الثغرات في الخدمات وفي توفير الرعاية الأولية؛

(ب) صياغة خطط إنمائية منسقة تركز على المدى الطويل، وقد بدأت هذه العملية في المحافظات الـ 26 في عام 2019؛

(ج) سياسة الحكومة العامة، التي اعتُمدت رسمياً في عام 2018، ولتنفيذها يجري بذل جهود تشدد على تعزيز السياسات الوطنية التي تركز على الأهداف الوطنية وخطة التنمية.

التحديات القائمة والخطوات المقبلة

التحديات الرئيسية التي يواجهها مجتمع وحكومة بيرو اليوم هي منع الوفيات والأضرار الناجمة عن كوفيد-19 والبدء في استعادة القدرة على إنتاج البنود ذات الأولوية الضرورية لرفاه الأشخاص الذين يواجهون حقائق معقدة في مجتمعاتهم المحلية من خلال نهج وقائي.

وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) يجب التوصل إلى اتفاق فوري بشأن أولويات التعامل مع حالة الطوارئ والانتقال إلى وضع طبيعي جديد. وستبدأ المناقشات وستستمر حتى عام 2021 لبحث مراعاة الأنشطة المضطرب بها في ظل ظروف بالغة السوء في سياسة الحكومة العامة وفي سياسات الدولة المكرسة في الاتفاق الوطني. ويجري استئناف هذا العمل عن بعد، مراعاةً للحالة الوطنية والعالمية الاستثنائية.

(ب) سينصب التركيز على الأنشطة المرتبطة بالظروف والمنتجات الأساسية للسكان. ويجري تركيز اهتمام متزايد على السلامة والنظافة الصحية والوقاية في قطاعات مثل الزراعة وصيد الأسماك والحراجة وتربية الماشية والتجارة والنقل والسياحة. وتقع الوقاية وتجنب الضرر في محور الجهود الرامية إلى حماية حياة الإنسان في مرحلة الانتقال إلى الحالة الطبيعية الجديدة في الأنشطة العامة والخاصة، بما في ذلك التحسين التدريجي والمتواصل في الخدمات والرعاية الاجتماعية في أقصر إطار زمني ممكن.

(ج) في الأشهر المتبقية من عام 2020، سيتيح تنقيح الأولويات الوطنية صياغة خطط التنمية بطريقة مبسطة أكبر عدد ممكن من المقاطعات عن طريق مواصلة استخدام الآليات المؤسسية للمشاركة الوطنية والمحلية عن بُعد على الإنترنت. وسيؤدي إدماج هذه الآليات على مستوى المحافظات إلى وضع 26 خطة إنمائية للمحافظات، وإن كانت ستقتصر بشدة إلى الإحكام، لتكون بمثابة مدخلات للخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية في ظروف شديدة السلبية والضبابية.

(د) ستعجل الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية بتنفيذ خطة عام 2030، بوضع الناس والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في محورها، وستدمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في حياتهم.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]

جمهورية مولدوفا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن البلد ملتزم بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال الجهود المشتركة لأصحاب المصلحة الرئيسيين للقضاء على جميع أشكال الفقر، ومكافحة أوجه عدم المساواة، والتصدي لتغير البيئة والمناخ، من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

والى جانب التركيز على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مولدوفا، سجل البلد تقدماً ملحوظاً منذ أن تعهد بتنفيذ خطة عام 2030. وفي حين سجل تقدم كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 8 و 13 و 17، فإن النتائج التي تحققت في تحقيق الأهداف 2 و 3 و 5 و 7 و 9 و 11 معتدلة. ورغم أنه بذلت جهود لتطوير جميع المجالات المرتبطة بالبعد الاجتماعي، فإن أثرها على تحقيق الأهداف 4 و 6 و 10 و 12 و 15 و 16 كان أقل وضوحاً.

التحديات الرئيسية

يواجه البلد في طموحه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عدداً لا يحصى من التحديات. ويمثل الناس وقدراتهم الثروة الرئيسية للبلد. إلا أن تدهور الوضع الديمغرافي يشكل تحدياً رئيسياً. فالهجرة، ولا سيما هجرة الشباب وذوي المهارات، ومسائل انخفاض الخصوبة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وشيخوخة السكان، تولد بصورة تراكمية انخفاضاً سنوياً في عدد السكان بنسبة تزيد على 1,7 في المائة.

ولا تزال أوجه عدم المساواة قائمة، مع ارتفاع مخاطر الفقر الغذائي والافتقار إلى الطاقة. ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إدماج أضعف الفئات والحد من أوجه عدم المساواة في الدخل وغير الدخل.

وقد أظهرت هشاشة النظام الصحي الشديدة تجاه الأوبئة العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، الحاجة إلى الإصلاح لضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية والأدوية واللقاحات المأمونة والجيدة النوعية والميسورة التكلفة.

ويشير اعتماد البلد على مصادر الطاقة الخارجية إلى الحاجة إلى تعزيز كفاءة الطاقة واتخاذ تدابير في هذا الخصوص، عن طريق تكثيف وتنويع موارد الطاقة المتجددة المتاحة، (بما في ذلك على صعيد الصناعات) نظرا لأن هذا شرط أساسي للتنمية المستدامة للاقتصاد.

ويحد انخفاض استخدام الابتكار والبحث في حل المشاكل المجتمعية من القدرة التنافسية للدولة وقدرتها على الاستجابة للمشاكل المتعددة التي تؤثر سلبا على التنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، لم يبلغ سوى خمس جميع المؤسسات عن أنشطة ابتكارية.

وبواجه مجال حماية البيئة صعوبات تتمثل في محدودية القدرات المؤسسية وعدم كفاية التمويل من الميزانية العامة الوطنية، لأن حجم الموارد المالية المخصصة سنويا لهذا المجال يقل كثيرا عن المستوى اللازم لمواجهة التحديات القائمة.

ويتوقف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى التمويل المخصص. ولا يزال نقص التمويل في مختلف المجالات الاجتماعية مستمرا.

ولا مناص من التسوية السلمية للنزاع في ترانسنيستريا. وفي الوقت الحالي، يظل هذا النزاع يشكل تحديا للسلامة الإقليمية ويعوق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المنهجية التي يعمل البلد على تنفيذها في كامل إقليمه، لأن من شأنها أن تكفل التنمية المستدامة والشاملة على نطاق واسع. والسلطات المولدوفية ملتزمة التزاما عميقا بالتوصل إلى تسوية سلمية ومستدامة وشاملة للنزاع، مع مراعاة سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية، داخل الحدود المعترف بها دوليا.

ويتأثر نظام رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالافتقار إلى البيانات المتعلقة بحوالي ربع أهداف التنمية المستدامة الموطنة وبعدم كفاية البيانات المصنفة لأكثر من 30 في المائة من المؤشرات.

استنتاجات

البلد ملتزم بالتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، وضمننا، خطة عام 2030. ويشكل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية للبلد خطوة هامة، ولكنها ليست كافية. ويتعين أن تكون الغايات والمؤشرات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تقيس أوجه الضعف، مشمولة بجميع السياسات، التي سيكفل تنفيذها بكفاءة تخصيص موارد مالية كافية.

ولا غنى كذلك عن تعزيز نظام رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف جهدا مشتركا، من خلال بناء شراكات شاملة ومستدامة. ومن المهم ضمان مشاركة جميع الناس

في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الأصل الإثني أو الدين أو الجنسية أو الحالة المالية.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

الاتحاد الروسي ملتزم بالمهام التي حددها المجتمع الدولي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد بذلت جهود متواصلة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان العمل في هذا المجال استمراراً مباشراً للأهداف الإنمائية للألفية، وقد تمت صياغة مفهوم التنمية المستدامة وإدماجه في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لروسيا في وقت مبكر هو عام 1996.

والاتحاد الروسي دولة اجتماعية متعددة الإثنيات تركز سياساتها على الناس وحقوقهم وحياتهم ورفاههم ونوعية حياتهم. وتوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ على أساس التنمية البشرية المستدامة عن طريق تنفيذ مبادرات عامة وخاصة تهدف إلى تطوير نظم التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، والبنى التحتية (في مجالي النقل والطاقة والمجال الرقمي)، والاقتصاد ككل، وحفظ البيئة. وتتفق جميع هذه الأولويات مع أهداف التنمية المستدامة وهي أساس الأنشطة الدولية لروسيا في المجالات ذات الصلة.

وتتولى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الروسي الهيئات الحكومية القطاعية كجزء من خطة التنمية الوطنية للفترة حتى عام 2024. ويأتي هذا العمل في إطار 12 مشروعاً وطنياً وخطة شاملة لتحديث وتوسيع البنية التحتية الرئيسية. وتغطي هذه الوثائق، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من 100 من الغايات المدرجة تحت أهداف التنمية المستدامة.

ولأول مرة، يقدم الاتحاد الروسي استعراضاً وطنياً طوعياً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وللتحضير للاستعراض، أنشئ 17 فريقاً عاملاً مواضيعياً لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وشملت هذه الأفرقة ممثلين عن السلطة التشريعية والهيئات الاتحادية والإقليمية للسلطة التنفيذية، والهيئات البلدية المتمتعة بالحكم الذاتي، ومصرف روسيا، ومؤسسات التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات البحوث، ومجتمع الأعمال. وشارك أكثر من 200 خبير وأكثر من 100 منظمة بصورة مباشرة في الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي. ومر مشروع الاستعراض، وكل فصل من فصوله، بمرحلة مناقشات عامة مفتوحة على مستوى الخبراء.

ولذا أمكن أثناء إعداد الاستعراض الوطني الطوعي القيام بما يلي:

- ضمان مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية إعداد الوثيقة ومناقشتها.
- إقامة حوار بين ممثلي الدولة والمجتمع ودوائر الأعمال التجارية والأوساط العلمية.
- استكشاف ومراعاة الآراء المختلفة بشأن أهداف التنمية المستدامة وضمان الاهتمام العام الواسع النطاق بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها.
- إجراء تحليل متعمق لمدى مواءمة الأهداف والغايات الوطنية مع خطة عام 2030 وأهدافها وتقييم النتائج المؤقتة لتنفيذها.

وأُسفر التحليل عن النتيجة التالية:

- تنفذ روسيا بنجاح سياسة للتنمية البشرية من حيث التغطية التعليمية على جميع المستويات، والرعاية الصحية والعمالة.
 - تمشيا مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، تركز روسيا جهودها على أربعة جوانب هي: دعم الفقراء (الجانب الاقتصادي)؛ ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة (الجانب الاجتماعي)؛ والقضاء على التفاوت المكاني بين المناطق (الجانب الإقليمي)؛ ودعم الشعوب الأصلية والصغيرة (الجانب الوطني).
 - تواصل روسيا تحسين نوعية حياة مواطنيها، بما في ذلك من خلال تطوير الدعم الاجتماعي، والبنى التحتية للنقل، والبيئة الحضرية، ورقمنة الخدمات العامة، وزيادة فرص حصول السكان على الخدمات المالية، وفرص العمل، واستحداث وتنفيذ قواعد ومعايير بيئية محسنة.
 - تقي روسيا بإخلاص بالتزاماتها في مكافحة تغير المناخ العالمي، وتنفذ معايير السلامة البيئية الحديثة، وتعمل على تحسين كفاءة الطاقة والحفاظ على التنوع البيولوجي ورأس المال الطبيعي الفريد.
 - تشارك روسيا بنشاط في التعاون الدولي في ميدان التنمية المستدامة، وتقدم المساعدة إلى البلدان، بما فيها البلدان المتضررة من حالات الطوارئ، وتتخذ خطوات لتعزيز المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وتنفذ مشاريع ومبادرات للتكامل والتعاون في المنطقة الأوروبية الآسيوية وغيرها من المناطق.
- ولذلك توازن سياسة روسيا الإنمائية الطويلة الأجل بين الركائز الرئيسية الثلاث للتنمية المستدامة، أي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحشد طاقتها باتجاه إقامة شراكة واسعة النطاق في تنفيذ أهداف التنمية.
- وبالنسبة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، حقق الاتحاد الروسي بعض النتائج الإيجابية في السنوات الأخيرة. وتحقق أكبر قدر من النجاح في الهدف 1 (بشأن القضاء على الفقر)، والهدف 4 (بشأن التعليم الجيد)، والهدف 8 (بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي). بيد أنه لا يزال يتعين التصدي لعدد من التحديات في مجالات معينة من خلال الجهود المشتركة للدولة ودوائر الأعمال والمجتمع.
- إن تنفيذ خطة عام 2030 في بلدنا لم يتوقف، حتى أثناء حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، في سياق جائحة كوفيد-19، تعمل روسيا بنشاط على منع انتشار العدوى ومساعدة المحتاجين للعلاج والإشراف في الداخل والخارج. ويجري أيضا تنفيذ مجموعة من التدابير للحد من الأثر السلبي للتدابير التقييدية المفروضة لمكافحة انتشار الفيروس على السكان ومؤسسات العمل التجاري.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

تركز سانت فنسنت وجزر غرينادين خططها الإنمائية على أن تكون بلدا متنوعا وحديثا وذا قدرة تنافسية على الصعيد الدولي وملتزمة بالتنمية الاجتماعية لشعبها والاستدامة البيئية. إن الرؤية التي يكونها البلد

عن تحسين نوعية الحياة لجميع مواطنيه مبنية على مبدأ وضع الناس في صلب تنميته. وتتسجم هذه الرؤية مع أهداف التنمية المستدامة وهي واردة في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2013-2025).

ويتسع نطاق هذه الرؤية التي يكونها البلد، من خلال خمسة أهداف إنمائية مترابطة تركز على ضمان نوعية حياة أفضل للجميع من خلال إعادة هندسة النمو الاقتصادي؛ تمكين تنامي التنمية البشرية والاجتماعية؛ تعزيز الحكم الرشيد وزيادة فعالية الإدارة العامة؛ تحسين البنية التحتية المادية، والحفاظ على البيئة، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وبناء العزة والهوية والثقافة الوطنية.

مسار التنمية في سياق أهداف التنمية المستدامة

يجرى تفعيل الالتزام بأهداف التنمية المستدامة من خلال الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتسجم فيها الأهداف الإنمائية للبلد مع الأهداف والغايات العالمية ذات الصلة. ويمثل هذا التكامل خطوة أولى وبالغة الأهمية لتوطين أهداف التنمية المستدامة. وكشف تقييم متكامل سريع لإطار التخطيط في البلد أن نسبة 62 في المائة من كل وثائق التخطيط والسياسات لهذه الدولة الجزرية الصغيرة النامية منسجمة مع الأهداف ومع الغايات المرتبطة بها.

الإطار المؤسسي والمتعلق بالحوكمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تدرك الحكومة أن وجود آلية مؤسسية ضروري لتيسير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها. والوزارات والوكالات الحكومية مسؤولة عن مواءمة كل السياسات وكل البرامج الرئيسية مع إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتيسر هذه السياسات التقييم المتكامل لوتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب أهداف التنمية المحلية.

وفي ما يتعلق بالغايات الـ 113 لأهداف التنمية المستدامة التي تبين أنها تنطبق على سانت فنسنت وجزر غرينادين، كُلف المكتب الإحصائي بإنشاء آليات لاستخراج البيانات من هذه المؤشرات حتى يتسنى استكمال إطار الرصد والتقييم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تمهيدا لتيسير القيام على نحو أفضل بتنفيذ التقدم المحرز والإبلاغ والتحليل.

وسيستند النهوض بخطة عام 2030 إلى مشاورات واسعة بين الجهات المعنية ومشاركتها. ورغم الدرجة العالية التي يتسم بها الالتزام السياسي بأهداف التنمية المستدامة، فمن المسلم به أن تنفيذ هذه الأهداف يتطلب اتباع نهج كلي يشمل القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام، والأهم من ذلك، إشراك الشباب باعتبارهم قادة المستقبل. لذا جرى التركيز على مواصلة تدعيم الآليات الرامية إلى تعزيز مشاركة جميع الجهات المعنية في تحقيق تلك الأهداف.

الاستعراض الوطني الطوعي الأول

يوضح الاستعراض الوطني الطوعي كيف تؤثر العمليات الوطنية المتبعة على النهوض بأهداف التنمية المستدامة في البلد، فضلا عن التحديات المصادفة - بما في ذلك الثغرات في التمويل - في تنفيذ تلك الأهداف، وكيفية مواجهة هذه التحديات، وكيفية تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق غايات تلك الأهداف. يحدد إعداد التقرير لدى تقشي جائحة عالمية على الطريقة التي يمكن بها لا لمواطن الضعف المعروفة حاليا فحسب، بل أيضا للقضايا العالمية الجديدة والناشئة، أن تؤثر فجأة على مسار التنمية في البلدان، ويُبرز

بشكل إضافي التحديات والفرص التي يجب النظر فيها لتحقيق خطة عام 2030. وكبلد يتمتع بروح أصيلة قائمة على شمول الجميع، تطلب إعداد الاستعراض الوطني الطوعي حلولاً مبتكرة، لأن البلد يواجه قضايا متصلة بآليات التخفيف نتيجةً لجائحة وباء فيروس كورونا، ما يزيد من دور التكنولوجيا في إعداد الاستعراض.

وعليه، فإن مفهوم عدم ترك أحد خلف الركب يلقي صدى واسعاً مع مسار التنمية في البلد، لأنه يستهدف القضايا المتصلة بالحد من أوجه عدم المساواة، وإزالة كل أشكال الفقر، وتمكين النساء والشباب. ورغم قطع أشواط كبيرة، فمن المسلم به أيضاً أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. وتوفر خطة عام 2030 دليلاً واضحاً لتمكين النهوض بالتنمية على نحو يتمحور حول مبادئها الخمسة: الناس وكوكب الأرض والرخاء والسلام والشراقات. وقبل اعتماد خطة عام 2030، كانت سانت فنسنت وجزر غرينادين بدأت أصلاً عملية متسقة لتنفيذ تدابير ترمي إلى بناء مجتمع مستدام، من خلال إدخال تحسينات بيئية واقتصادية واجتماعية تستند إلى الحكم الرشيد، ولا يزال البلد، رغم التحديات، ملتزماً التزاماً تاماً بإتمام هذه المهمة لما فيه صالح الأجيال المقبلة.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

تحسين نوعية الحياة للجميع

ستعمل ساموا، في استعراضها الوطني الطوعي الثاني، على تقييم التقدم المحرز في تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة، مع تركيز على الأهداف المتصلة بالناس يروي قصتنا. ومنذ تقريرنا الأول، عملنا على تحسين إدماج الأهداف في العمليات الوطنية من أجل تحسين جمع البيانات ورصدها وتقييمها وتعزيز صلاتها بعمليتي الميزانية والتخطيط، والمساعدة الإنمائية وغيرها من الالتزامات الدولية. وتحسنت مشاركة الجهات المعنية باستخدام المنابر القائمة.

وبوجه عام، أظهرت ساموا قدرة على التكيف مع الأخطار والكوارث الطبيعية المتعددة والمتكررة والصدمات الخارجية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وأمواج تسونامي في عام 2009، والإعصار المداري إيفان في عام 2012، والإعصار المداري غيتا في عام 2018. ورغم النمو الاقتصادي المطرد، الذي بلغ ذروته بتسجيل 7,1 في المائة في الفترة 2016/2015 في أعقاب الانتعاش من هذه الكوارث والصدمات الخارجية، سُجلت زيادة في الافتقار إلى الاحتياجات الأساسية من 18,8 في المائة عام 2013 إلى 22,7 في المائة عام 2018، وتراجع في النمو الاقتصادي يُعزيان أساساً إلى تباطؤ الصناعة جراء إغلاق معمل التصنيع يازاكي ساموا في آب/أغسطس 2017. وارتفع أيضاً معدل البطالة من 8,7 في المائة عام 2012 إلى 14,5 في المائة عام 2017.

ورغم تعزيز المرونة من حيث الحوكمة والاستجابة المنسقة والتعافي، فإن النتائج المأسوية الأخيرة لوباء الحصبة في عام 2019 أبرزت ثغرات كبيرة تشوب نظامنا الصحي وذلك رغم الدروس المستفادة التي وضعت ساموا في حالة جهوزية أفضل مكنتها من إعداد استجابة وطنية لجائحة كوفيد-19. وحتى 1 أيار/مايو 2020، لا تزال ساموا خالية من كوفيد-19. وتؤثر الخطوات التي جرى القيام بها لمنع انتشار الحصبة، والآن كوفيد-19، على الاقتصاد، بانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعجز متزايد في الميزانية بسبب انخفاض في عدد الزوار وتدنّي إيرادات السياحة للمرة الأولى منذ الربع الثاني لعام 2018.

وما برح الاستثمار في رأس المال البشري يتصدر الخطة الوطنية. وحتى الآن، سُجلت نتائج متباينة في ما يتعلق بالأهداف العالمية لصحة الأم والطفل، ولكن تحسنت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية. وأُبلغ عن معدلات مرتفعة للاعتلال والوفيات ناجمة عن الأمراض غير المعدية. ورغم هذه النتائج، أُحرز تقدم جيد في التصدي لعوامل الخطر الناجمة عن هذه الأمراض بانخفاض تعاطي الكحول والتبغ وارتفاع مستويات ممارسة الرياضة البدنية وتناول الطعام الصحي على مدى السنوات العشر الماضية. وكشف تفشي الحصبة في الآونة الأخيرة عن ثغرات يجرى العمل على التصدي لها من خلال استعراض دقيق لأنظمة التطعيم وإدارة المعلومات الصحية.

وبمساعدة من نظام منح الرسوم المدرسية، أُحرزت نتائج إيجابية متعلقة بحصول الجميع على التعليم، ولا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ولا يزال يتعين مواجهة التحديات المتمثلة في انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، وضعف النتائج المسجلة في العلوم والرياضيات، ورداءة النتائج التي سجلها البنون. وإزاء إغلاق المدارس الناجم عن حالة الطوارئ المعلنة بسبب وباء الحصبة وجائحة كوفيد-19، ابتكر النظام التعليمي تقديم حصص دراسية عبر الإنترنت ومن خلال استخدام مواد التعلم الإلكتروني.

وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصرين أساسيين في نهج التنمية الوطنية لساموا. وفي حين أُحرز تقدم إيجابي عام في مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، تسود ممارسة العنف الجنساني والعنف المنزلي على نطاق واسع.

ويكاد جميع السكان يحصلون على الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء. وأدت الجهود الرامية إلى التحول الرقمي إلى زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا الهاتف الخليوي والإنترنت وتمكين تقديم خدمات من قبيل الشمول المالي. ويكمن التحدي في الحفاظ على جودة المياه والصرف الصحي وتحسينهما، وضمان توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، وزيادة استهلاك الطاقة النظيفة.

وتواصل ساموا الاستثمار في البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ والتأكد من إدماج اعتبارات تغير المناخ في كل القطاعات. ولا يزال الغطاء الحرجي مستقرًا؛ بيد أنه لم تطرأ أي تحسينات كبيرة على حالة الأنواع المهددة بالانقراض في ساموا.

وأنشئت مؤسسات وآليات لتعزيز نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان ولربط تنفيذ واستعراض الالتزامات بحقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة.

كانت التقارير المتعلقة بوسائل التنفيذ إيجابية. ورغم التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا تزال هناك ثغرات رئيسية. وفي ظل الوضع الراهن الناجم عن كوفيد-19، باتت استدامة أي مكاسب تحققت موضع شك الآن.

ومن العبر المستخلصة الأهمية التي تتسم بها القيادة والنظم والقدرات القوية والحاسمة؛ الشراكات البناءة على جميع المستويات؛ استخدام النظم القطرية؛ والإدارة الفعالة لكمٍّ كبير من البيانات والتقارير الوطنية، مدعومة بقدرات على تحليل البيانات.

وأبرز التقرير تحديات منها القدرة المحدودة على التنفيذ وتحليل البيانات والإدارة على جميع المستويات؛ وجهود الشركاء غير المنسقة في تقديم الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والعرضة المتزايدة للصدمات الخارجية والكوارث والتهديدات الناشئة، بما فيها الأزمات الصحية.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

أمة مرنة ومسؤولة ومزدهرة قوامها سكان معافون ومتعلمون ومتكفون، يعيشون سويا في وئام مع الطبيعة، ومنخرطون في العمل مع العالم الأوسع: رؤية أمة تحتفل بمرور عامها الـ 250

لا تزال سيشيل ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لأنها تغير الطريقة التي ننظر بها إلى التنمية وتحملنا على تجاوز قياس التقدم المحرز من منظور اقتصادي بحت. ويشمل الاستعراض الوطني الطوعي الأول الذي أجراه البلد كل أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني للتخطيط الاستراتيجي

في ما يتعلق بـ سيشيل، أعقبت عملية الاستعراض الوطني الطوعي مباشرة إطلاق رؤيتها لعام 2033 والاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة 2019-2023. وتقدم هاتان الوثيقتان الوطنيتان اللتان وضعتا عبر مشاورات عامة واسعة النطاق الخطوط العريضة للمسارات المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل نحو التنمية المستدامة للبلد، على أساس الأولويات الوطنية. وأتاحت العملية أيضا توزيع أهداف التنمية المستدامة على الركائز المواضيعية الست للاستراتيجية، بما يكفل توفير البيئة التمكينية التي لا بد منها للتنفيذ.

عدم ترك أحد خلف الركب

تنص ديباجة دستور سيشيل على أن تضع سيشيل نظاما ديمقراطيا يكفل إقامة نظام اجتماعي ملائم وتقديمي يضمن الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والصحة ومستوى معيشيا مرتفعا باطراد لجميع مواطني سيشيل. والعمل جارٍ على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إزاء هذه الخلفية.

ولدى سيشيل نظام واسع النطاق للحماية الاجتماعية يتضمن أرصدة لتقديم تحويلات نقدية ومساعدة عينية. وتشمل هذه الأحكام معاشا تقاعديا شاملا للمواطنين الذين تبلغ أعمارهم 63 سنة وما فوق واستحقاقات قانونية للعجز (الأهداف 1 و 2 و 3 و 10)، علاوة على استحقاقات أخرى.

وبوجود منطقة اقتصادية حصرية تبلغ مساحتها 1,4 مليون كلم²، تبنت سيشيل مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي ينطوي على نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة القائمة على المحيطات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أطلقت سيشيل أول سندات سيادية زرقاء في العالم، تهدف إلى تعبئة الموارد لتمكين قدرات المجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية في الانتقال إلى مصائد الأسماك المستدامة وحفظ محيطاتها، وتنمية الاقتصاد الأزرق على نحو مستدام في الوقت نفسه (الأهداف 8 و 12 و 13 و 14).

وتحتل سيشيل حاليا المرتبة الثالثة والأربعين في مؤشر رأس المال البشري العالمي، كما أنها البلد الوحيد في المنطقة الأفريقية والمحيط الهندي الذي بلغ فئة التنمية العالية جدا في عام 2019. وهذا دليل على

مواصلة استثمارها في الصحة والتعليم وفي نموذجها الإنمائي المتمحور حول الإنسان. ويفتخر البلد بنظامه التعليمي المجاني والإلزامي الممتد 10 سنوات وبنظامه المجاني للرعاية الصحية الأولية (الهدفان 3 و 4).

إننا، كدولة جزرية صغيرة نامية، لا نزال ملتزمين بالاستدامة البيئية وبالقدرة على التكيف (الهدفان 13 و 14). وفي مواجهة التهديدات المتزايدة مثل التآكل الساحلي والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ، اعتمدت الحكومة نهجا متكاملًا عن طريق زيادة التركيز على استراتيجيات تكيف مختلفة وأطلقت مؤخرًا خطتها لإدارة السواحل. ومبادرة الخطة المكانية البحرية لسيشيل هي التزام هام آخر، وفي آذار/مارس 2020، حددت سيشيل بقانون 30 في المائة من مياهها الإقليمية كمناطق بحرية محمية، وذلك قبل 10 سنوات مما هو محدد في الغايات الدولية.

الشراكات

أهداف التنمية المستدامة مترابطة ولا يمكن للحكومة وحدها أن تحققها، وهذا هو السبب الذي تتسم الشراكة المحلية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية قصوى.

وللشراكة العالمية أيضًا دور هام تؤديه، مع أوجه التآزر عبر جدول الأعمال العالمي الأوسع نطاقًا، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وقد تحققت بعض أهم نجاحاتنا في الحالات التي تضافرت فيها جهودنا مع جهود الآخرين.

التحديات

لا تزال سيشيل، كونها دولة جزرية صغيرة نامية ونظرًا لموقعها الجغرافي، عرضة بدرجة عالية للعوامل الخارجية. وأبرزت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الخطر الذي يمكن أن يشكله تقشٍ متصل بالصحة على اقتصاد مثل اقتصادنا، الذي يعتمد إلى حد كبير على السياحة وحيث نستورد معظم ما نستهلكه. وتفاقمت آثار تغير المناخ بسبب الأحداث الأخيرة للتآكل الساحلي. ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي يتعين التصدي لها زيادة تعبئة الموارد المالية، وتعزيز النظام الإحصائي الوطني، وتقديم السكان في السن، وهي تحديات لا يمكن تجاهل أي منها. وهناك أيضًا افتقار إلى التوعية بأهداف التنمية المستدامة يمكن أن يزيد من عرقلة تنفيذها.

الخلاصة

أتاح لنا عملية الاستعراض الوطني الطوعي تقييم مدى استدامة سياساتنا، وما هي الثغرات التي تعترضها وما يمكننا القيام به على نحو أفضل. وفي عقد العمل هذا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نسلم أكثر من أي وقت مضى بأنه لا مجال للتخاذل، وقد أبرز كوفيد-19 هذه الحقيقة بشكل أوضح.

وفي وقت نعمل جميعًا على إعادة بناء اقتصاداتنا، يجب أن نعيد البناء على نحو أفضل، نحو مستقبل مستدام وشامل للجميع.

سلوفينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تدرك سلوفينيا أهمية التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذ ما تعهدت به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2017، اعتمدت الحكومة استراتيجية سلوفينيا الإنمائية لعام 2030. وتحقيقاً للهدف الشامل المتمثل في ضمان نوعية حياة عالية للجميع، تستند الاستراتيجية إلى خمسة توجهات استراتيجية و 12 هدفاً إنمائياً مترابطاً، وتدمج أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في ذلك الإطار. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وينعكس التزام سلوفينيا بتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة في جميع أنحاء العالم في مساهمتها في التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية. وتتحمل سلوفينيا جزءاً من المسؤولية العالمية عن القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضع استراتيجية جمهورية سلوفينيا للتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية حتى عام 2030 موضوعين شاملين في صلب العمل الوطني، هما: حماية البيئة والمساواة بين الجنسين.

وفي عام 2018، التزمت سلوفينيا بإجراء استعراضها الوطني الطوعي الثاني في عام 2020 وبالإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانطلقت عملية شاملة، جمعت الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الشبابية والجهات المعنية المحلية. وأُشركت غالبية الفئات الضعيفة في إعداد التقرير. وساعدت سلسلة من المشاورات الإقليمية وحلقات العمل المواضيعية الجهات المعنية على تحديد التحديات التي تعترض تحقيق الأهداف وأفضل الممارسات التي تسهم في بلوغها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويشهد معدلاً خطراً للفقر والإقصاء الاجتماعي انخفاضاً مطرداً ومستمراً، إذ يجري توفير العديد من برامج الإدماج والإنعاش الاجتماعي للفئات الضعيفة. وإلى جانب دعم برامج الوقاية من الأمراض، تتأدي سلوفينيا بالإرشاد الصحي وبالتوعية بعوامل الخطر المتصلة بالصحة، مثل خيارات نمط الحياة والحماية الغذائية. ويسهم هذا الإجراء في تحسين النتائج الصحية في ما يتعلق بتعاطي الكحول والعادات الغذائية غير الصحية والأمراض المعدية. وبرامج الصحة العقلية هي من الأولويات الرئيسية للصحة العامة بسبب المعدلات المرتفعة للانتحار وإيذاء النفس. وسجلت المؤسسات التعليمية معدل التحاق مرتفعاً بالمدرسة ومعدل تسرب منخفضاً للغاية. ووفقاً لترتيب برنامج التقييم الدولي للطلاب، تصنّف سلوفينيا على أن لديها نظاماً تعليمياً عالي الأداء. ومع ذلك، لا تزال فجوات تشوب المعارف والمهارات، ولا سيما بين الأشخاص ذوي التحصيل العلمي المنخفض والمواطنين المسنين، وهما الفئتان من الأشخاص الذين يلتحقون بدرجة أقل في التعلم مدى الحياة.

وفي الفترة بين عامي 2017 و 2020، سجلت سلوفينيا نمواً اقتصادياً مستقراً، واكبه انخفاض مطرد في البطالة الطويلة الأجل والعمالة المؤقتة غير الطوعية. وتعتمد نوعية الحياة لجميع المواطنين والتنمية الاقتصادية المستقرة على مدى تكييف آليات سوق العمل مع التغير الديمغرافي. ومن الضروري في هذا السياق مساعدة الشباب على إيجاد وظائف جيدة في وقت مبكر واعتماد سياسات استراتيجية للهجرة. ويتعين على سلوفينيا أن تحسن نظم "الأمن الوظيفي المرن" التي تتبعها لزيادة مستويات العمالة، والحد من تجزئة سوق العمل، والتوزيع الأمثل لليد العاملة. ومن المهم أن تلحق سلوفينيا بركب الاقتصادات الأكثر

تقدماً بطريقة مستدامة وثابتة. وتدرك سلوفينيا أن من الأساسي التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، ولكنها تقر بأن هذا التحول يمثل تحدياً منظومياً يتطلب اتخاذ إجراءات مدروسة جيداً. وسيستند الانتقال إلى اقتصاد تدوير إلى البحث والتطوير والابتكار، الأمر الذي يمكن أن يتيح فرصاً لا تُعد ولا تُحصى في قطاعات عدة منها الصناعة والبنية التحتية والتنقل. وستساعد الرقمنة وغيرها من الحلول التكنولوجية المتاحة في التعجيل بالتحول إلى اقتصاد تدوير.

وتفخر سلوفينيا بوفرة مواردها المائية التي توفر المياه النظيفة والمأمونة. وفي عام 2017، وفرت المياه الجوفية مياه الشرب لمعظم سكان سلوفينيا. وفي عام 2016، كُرس في الدستور الحق في الحصول على مياه الشرب. وفي قطاع الطاقة النظيفة والمتاحة، اعتمدت الحكومة الخطة الوطنية للطاقة والمناخ لعام 2030، ممهدة بذلك الطريق نحو الحياد المناخي بحلول عام 2050. وتكفل مجموعة من التدابير المخطط لها بعناية توازن بين الركائز الثلاث لسياسة الطاقة وهي: الاستدامة، وأمن العرض، والقدرة التنافسية. ويجب على سلوفينيا أن تتخذ مزيداً من الإجراءات في قطاع النقل لبلوغ الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات. وتشكل عمليات الشراء المراعية للبيئة، التي تهدف إلى تشجيع إنتاج الأغذية المحلية والعضوية، آلية أخرى بالغة الأهمية يُستند إليها في التحول إلى الحياد المناخي. واتخذت سلوفينيا تدابير للحفاظ على الممارسات الزراعية المستدامة والمزارع الأسرية، ولحماية المطبخ التقليدي وتشجيعه، ولتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، والحفاظ على المناظر الطبيعية.

وفي خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تواجه سلوفينيا تحديات تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة من قبل جميع الجهات المعنية في مجالات الرعاية الصحية والاقتصاد والرعاية الاجتماعية والحماية الإنسانية. وستخفف التدابير المدروسة جيداً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، بما يضمن عدم تأثيرها بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

تشكل استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2016-2035 مسودة مخطط التنمية المستدامة في جزر سليمان. وتحدد الحكومة فيها رؤيتها وأولوياتها للنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية وضمان السلام والأمن وحماية البيئة الطبيعية. وقد أدمجت في هذه الاستراتيجية العناصر ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020، وأطر دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، وذلك من خلال أهدافها الخمسة الطويلة الأجل للنمو الاقتصادي الشامل للجميع؛ والحد من الفقر؛ والحصول على مستوى جيد من الصحة والتعليم؛ وتحقيق تنمية مستدامة بيئياً ومرنة؛ وحوكمة فعالة. وحددت الاستراتيجية أيضاً الأهداف والمعايير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

وبُنِيت جهود استشارية وشاملة للجميع في الأعمال التحضيرية لاستراتيجية التنمية الوطنية وتوطيد أهداف التنمية المستدامة. وعلى غرار ذلك، عكست عملية الاستعراض الوطني الطوعي، التي يسهلها لجنة تنسيق وطنية مكرس لذلك، آراء شريحة واسعة من الجهات المعنية. وأتاح الاستعراض فرصة للاطلاع على أولويات التنمية الوطنية للبلد والتقدم ذي الصلة المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وجزر سليمان هي ثالث أكبر أرخبيل في جنوب المحيط الهادئ، فهي مكونة مما مجموعه 997 جزيرة موزعة على منطقة اقتصادية حصرية تبلغ مساحتها 1 340 000 كلم². ويبلغ عدد سكانها 639 157 نسمة معظمهم من سكان الريف. ولديها قطاع غير رسمي واسع جداً. ويحظى مستوى التنوع البيولوجي في جزر سليمان باعتراف عالمي. ومع أن هذا التعقيد والتنوع يوفران فرصاً، فإنهما يطرحان أيضاً تحديات كبيرة أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

عززت جزر سليمان النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة والسياحة والتعدين. وقدمت الحكومة، بالتعاون مع شركاء في التنمية، الدعم التقني والمالي للبرامج الرامية إلى تحقيق النمو والعمالة المطردتين.

ولا يزال ضمان الحصول على التعليم الأساسي وتحسين جودة التعليم من الأولويات الهامة لجزر سليمان. وطبقت الحكومة التعليم المجاني وغيره من تدابير السياسات المحددة الأهداف، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتحسين التكافؤ بين الجنسين، بتزايد عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدرسة ويمكثن فيها. وتواصل جزر سليمان الحفاظ على مستويات عالية من الكفاءة في القراءة والكتابة والحساب، حيث سُجلت درجات أعلى من مستويات الكفاءة الإقليمية للسنتين الرابعة والسادسة من المرحلة الابتدائية.

وحققت جزر سليمان مكاسب باهرة في مجال النتائج الصحية على مدى العقدين الماضيين، وهي تحرز تقدماً نحو تحقيق التغطية الصحية للجميع. وتشمل الأولويات الحالية الكشف عن الأمراض غير المعدية وعلاجها؛ ومعالجة النقص في الأخصائيين الصحيين؛ وزيادة توافر مرافق العلاج في جميع المراكز الصحية. ورغم عدم وجود تمييز في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، لا تزال هناك أوجه تفاوت تعزى في جزء كبير منها إلى انتشار سكانها على أرض وعرة. وتُبرز جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التهديد الذي تشكله الأمراض المعدية، نظراً للقرارات المحدودة على احتوائها والأثر السلبي الناجم عن نقشيها. ولا يزال سكان جزر سليمان عرضة للمخاطر الصحية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وكذلك من نقشي الملاريا والسل وحمى الضنك والحصبة.

ولا تزال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وبناء السلام والشواغل الأمنية من أولويات السياسات العامة الجاري التصدي لها. ولا يزال الحد من العنف العائلي يشكل تحدياً، وقد أنشئت آليات لمساعدة النساء والأطفال المتضررين منه. وتحسنت فرص العمل المتاحة للنساء في مناصب الإدارة العليا، وإن كان الأمر يتطلب إحراز مزيد من التقدم.

ولا تزال جزر سليمان معرضة للتأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتشكل أطر السياسات العامة، مثل السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، والمساهمات المحددة وطنياً، والخطة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، أساساً للتدابير المتبعة حالياً. ويتوقف التطبيق الفعال لتدابير التكيف والتخفيف على توافر الموارد المالية والتقنية في الوقت المناسب.

ولا يزال مبدأ الحكم الرشيد والشفافية من أولى الأولويات الوطنية. فقد أصدرت الحكومة مؤخرًا قانون حماية المبلغين عن المخالفات وقانون مكافحة الفساد وأنشأت اللجنة المستقلة لجزر سليمان لمكافحة

الفساد. وتهدف برامج الحكم الرشيد الجاري تطبيقها على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية إلى تمكين قدرات المجتمع المدني والتصدي للفساد وتعزيز القضاء والقدرة على إنفاذ القانون.

المضي قدما

من التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة إيجاد القدرة المؤسسية والفعالية في إدارة السياق الإنمائي السريع التغير، بما في ذلك ما يتعلق بالنمو السكاني، والتغير الاجتماعي والثقافي والبيئي، والأنظمة الاقتصادية العالمية. ومن الضروري تحقيق تكامل أوثق بين التشريعات والسياسات والخطط والميزانيات والأنشطة الرامية إلى إحداث تغيير تحويلي. ويتطلب إيجاد مسار مستدام لجزر سليمان الاستفادة من السبل اللازمة للتنفيذ وضمان إقامة شراكات دائمة وحقيقية، بما يتيح تنفيذ الأهداف تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

شاركت الجمهورية العربية السورية في قمة الأمم المتحدة التي اعتُمدت فيها أجندة التنمية المستدامة 2030، انطلاقاً من إيمانها بأهمية التعاون الدولي المتعدد الأطراف للارتقاء بالتنمية وتحقيق الرفاه، والالتزامها بالإجماع الدولي بخصوص هذه الأهداف، إضافة إلى قناعتها بأن العالم بحاجة إلى خطة عمل شاملة للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة بصورة متكاملة ومتوازنة. ولأن هذه الأجندة تنطبق على جميع البلدان، وتأخذ في الحسبان "الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية".

ولقد حققت بلادنا خلال الألفية الماضية معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستقرة، ونفذت خططاً طموحة للإصلاح تتماشى مع الإمكانيات المتاحة في جميع المجالات. وانخفض نسبياً اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط، في مقابل تحسن في تركيبه الهيكلي، وفي مساهمة العوامل النوعية في النمو. وحُقق كذلك نجاحات كبيرة في التنمية الإنسانية، وخاصة المتصلة بالصحة والتعليم وخدمات الإسكان وتمكين المرأة؛ وهذا ما جعل سورية من الدول التي صنفت سابقاً بأنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

غير أن هذا الوضع تغير جذرياً بعد 2011، حين اندلعت حرب مركبة دمرت جزءاً كبيراً من مقدراتنا، إضافة إلى تسببها بنزوح أو تهجير أو لجوء أعداد كبيرة من السوريين. وقد ساهمت في اندلاع هذه الحرب عوامل مختلفة، أهمها الإرهاب والتدخلات العسكرية الخارجية التي انخرطت فيها دول فاعلة في القرار الدولي وفي التأثير على المنظمات الأممية والدولية.

وهذه التدخلات المخالفة للقانون الدولي، إضافة إلى التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على بلادنا، تتسبب اليوم في إطالة أمد الحرب وما يرتبط بها من أزمات، وفي موجات نزوح ولجوء جديدة؛ بل إن بعض ما يحصل يرقى إلى مصاف الابتزاز والضغط السياسي والمالي الدولي الذي تمارسه بعض الدول في عملية اتجار بالبشر واستغلال اللاجئين السوريين، بعدة وسائل، بما في ذلك استخدامهم كوسيلة للحصول على منافع من دول أخرى.

واستمرار هذا الوضع هو انتهاك للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وانتهاك لحق الشعوب في التنمية، سواء أكان الحق في السيادة، أم الحق في اختيار مسارات التنمية، والسيادة على الموارد التي هي شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد سعت الجمهورية السورية دوماً لأن تكون عضواً فاعلاً في الجماعة الدولية، ملتزماً بالقانون الدولي، اقتناعاً منها بأن الشراكة الدولية لأجل التنمية والسلام هي الطريق لرفاه البشرية. غير أننا لا نشعر أن سعيها للشراكة يلاقي الاستجابة المطلوبة من أطراف كثيرة قوية في المنظومة الدولية، لا بل نقابل بالتدخل العسكري والحصار السياسي والاقتصادي، وتعطيل جهود إعادة الإعمار. وإن شعار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 — "ألا يتخلف أحد عن الركب" يعني الإقلاع عن استبعاد دول بكاملها من مسار التنمية، وهو ما نعاني منه في سورية بسبب الحصار الذي يضر بشعبنا وبجهود التنمية لدينا.

وهذه رسائلنا الموجهة إلى المجتمع الدولي، وإلى أنفسنا، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحقيق مبدأ "ألا يتخلف أحد عن الركب":

- 1 - تحقيق السلم والأمان في بلدنا، مع بذل الجهود لإيقاف أعمال العدوان والإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولسيادة سورية، بغية التوصل إلى حل سياسي يستند إلى الإرادة الوطنية، ويحاصر الإرهاب، ويحقق المصالحة الوطنية، ويعيد اللاجئين والنازحين، ويضمن الأمن والاستقرار.
- 2 - إدانة التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنتهك الحق في التنمية، وتعيق تحسين مستوى المعيشة، والمطالبة بإنهاءها؛ مع تمكين السلطات الشرعية من السيادة على الموارد الطبيعية المؤثرة في إطلاق عجلة الاقتصاد وإعادة الإعمار.
- 3 - وقف حرمان سورية من عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية، وتجميد أصولها، ومنع المؤسسات السورية، من القيام بدورها في توفير مستلزمات عيش المواطنين.
- 4 - تقديم مساعدة دولية، كافية وغير مشروطة، بغية إعادة الإعمار، وبناء الاقتصاد السوري على أسس مستدامة، والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 5 - تتعهد الحكومة السورية بوضع السياسات الوطنية المتكاملة لإطلاق عجلة التنمية، انطلاقاً من تنفيذ الخطة التنموية لسورية في ما بعد الحرب، وهي الترجمة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.
- 6 - توسيع ومأسسة قاعدة المشاركة في تنفيذ الخطط التنموية، ولا سيما مع القطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمجتمع الأهلي والإعلام، إضافة إلى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في سورية، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛ وذلك لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.
- 7 - التزام الحكومة السورية بوضع الآليات التي تكفل تنفيذ الأنشطة التي تضمن مشاركة مختلف مكونات الشعب السوري، على امتداد الأراضي السورية، في تحقيق أهداف التنمية.
- 8 - تطع الحكومة السورية لإقامة شراكة دولية عادلة، والتزامها بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والعدالة والمساواة، وسعيها لتحقيق التنمية التي لا تغفل أحداً؛ ودعوة جميع لأطراف الدولية والإقليمية لأن يكونوا شركاءنا في تحقيق ذلك.

- 9 - مطالبة حكومات بعض الدول بالعدول عن سياسة فرض "اللوات" على رفع التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب، والتطبيق مع الحكومة السورية، ودعم جهودها التنموية، بغية تعزيز البيئة المناسبة وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعودة اللاجئين والمهجرين بأمان وكرامة.
- 10 - ضمان مشاركة فاعلة للدول النامية في إدارة المؤسسات الاقتصادية العالمية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التزاماً بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

استرشدت مسيرة التنمية في أوغندا بجهد مدروس ومخطط له جيداً لتحويلها من مجتمع فلاحي إلى مجتمع حديث وصناعي ومزدهر. ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015، ظلت أوغندا ثابتة في جهودها الرامية إلى تحقيق تطلعات شعبها. ومنذ عام 2018، سجل الاقتصاد انتعاشاً قوياً وكان من المتوقع أن ينمو بمعدل 6,0 في المائة في 2020/2019، قبل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). وارتفع نصيب الفرد من الدخل من 833 دولاراً في 2016/2017 إلى 891 دولاراً في 2018/2019، ويعيش الأوغنديون فترة أطول، بمتوسط عمر متوقع يبلغ 63,7 سنة. وسُجلت مكاسب في قطاع التعليم، كما يتبين ذلك في تحسن مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس على جميع المستويات.

وتدرك الحكومة الحاجة إلى تخطيط إنمائي عالي الجودة وشامل للجميع يعزز المكاسب وينهض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخضعت الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة (2020/2021-2025/2024) لعملية تشاورية واسعة النطاق وهي ستكون وسيلة للتعجيل في تحقيق الأهداف ورؤية أوغندا لعام 2040. وباستخدام نهج النمذجة المتكاملة لتحقيق الأهداف، عملت الحكومة على تعميم الأهداف بشكل كامل، وحددت عناصر التسريع الرئيسية استناداً إلى عائداتها النسبية على الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، سيجري أيضاً تحسين الخطط والسياسات المتعلقة بالحكم المحلي والقطاعات بما يحقق شمولها للجميع، وهو مبدأ رئيسي في خطة عام 2030.

وتواصل الحكومة تعزيز التنسيق المؤسسي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تفعيل الإطار الوطني للتنسيق بين الأهداف، عين الرئيس الوزير المكلف بالواجبات العامة في مكتب رئيس الوزراء بصفته جهة التنسيق الحكومية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وأنشئت أمانة وطنية كاملة لدعم هيكل التنسيق في تنفيذ الأهداف، لضمان إبقاء أوغندا على المسار الصحيح نحو تنفيذ الأهداف. ومع أن الحكومة تعمل على تحسين القدرة الإحصائية على رصد التقدم والإبلاغ عنه، فإنها تقوم أيضاً ببناء مؤسسات قوية على الصعيد دون الوطني للتعجيل بتنفيذ الأهداف من خلال توطيئها وإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية.

وتعزيزاً للتخطيط الإنمائي الفعال واستخدام الموارد وتحسين أوجه التآزر بين القطاعات، اعتمدت الميزنة القائمة على البرامج للخطة الإنمائية الوطنية الثانية، وقُطع شوط طويل فيها في الخطة الثالثة. ووضعت أوغندا استراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة المالية العامة (تموز/يوليه 2018 - حزيران/يونيه 2023)، جرى فيها الإقرار بعدد من التحديات الإدارية المالية وقدمت فيها توصيات لمواجهتها. وأنجزت استراتيجية تعبئة الإيرادات المحلية (2019/2020-2024/2023) وتُبذل جهود حالياً لإعداد إطار متكامل للتمويل

الوطني، تمشيا مع خطة عمل أدريس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، سيعزز كلاهما التعبئة المبتكرة للموارد واستخدامها.

إن أوغندا، الماضية في تنفيذ خططها، ملتزمة بضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وقد وضعت الحكومة قوانين وسياسات لدعم إدماج الضعفاء. فعلى سبيل المثال، يضمن قانون إدارة المالية العامة (2017) وضع ميزانية تراعي المنظور الجنساني والإنصاف. وزادت الحكومة تمويل سبل كسب العيش للشباب ومنح أخرى للنساء. وحسّن نظام منّح المساعدة الاجتماعية من أجل التمكين الضمان الاجتماعي وقُلّ من أوجه الضعف التي يعانيها الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة وما فوق. وتواصل أوغندا دعم أكثر من 1,4 مليون لاجئ من خلال برنامج نموذجي يحظى بإشادة عالمية.

وفي سياق سلوك الحكومة المسار السريع في إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام 2030، ركبت موجة التحول الرقمي التي طالت العالم، التي تتيح لها فرصاً كبيرة. ويُجَزّ المسار السريع من خلال تعزيز قدرات وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار والهيئة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات من أجل التقليل إلى أدنى حد من حالات الإقصاء المحتملة التي يمكن أن تؤثر على بعض شرائح السكان المحدودة القدرة على احتضان تلك الموجة. ومع أن خطة عام 2030 تركز بقوة على السلامة والاستدامة البيئيتين، فإن الآثار المتزايدة لتغير المناخ تقلص من رأس المال الطبيعي لأوغندا. لذا، فإن الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة تتضمن إجراءات طموحة متعلقة بالمناخ حُدثت من خلال الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي.

ومع أن جائحة كوفيد-19 عرقلت تقدم أوغندا في بعض القطاعات، فهو أعطى في المقابل زخماً للدافع على التصنيع في البلد. ونتيجة لذلك، انخفضت توقعات النمو إلى 3,9 في المائة للسنة المالية 2020/2019. وبالنظر إلى الخسائر التي ألحقتها الجائحة بالوظائف، فإن القطاعات التي كانت واعدة حتى الآن يمكن أن تؤثر بشكل كبير على جهود الحد من الفقر والضعف وعدم المساواة. ومع ذلك، أيقظت الجائحة أيضاً النقاش حول الطريقة التي ينبغي بها لأوغندا بناء أنظمتها لتوليد القدرة اللازمة على التكيف للصمود في وجه هذه الصدمات.

وبالنسبة إلى المستقبل، ستواصل الحكومة وتعزيز التعاون مع جميع الجهات الفاعلة وهي ملتزمة بخطة التكامل الإقليمي كوسيلة لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

الالتزام السياسي والجهوية المؤسسية

تؤكد أوكرانيا من جديد التزامها بالقيم والأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومنذ عام 2015، تعمل أوكرانيا على تطبيق إصلاحات تهدف إلى تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي. وقد أدمجت أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة المستندة إلى مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

أهداف التنمية المستدامة في أوكرانيا

تمخض عن العملية الشاملة للجميع الهادفة إلى تكييف الأهداف من أجل أوكرانيا مع خصائص التنمية الوطنية نظاماً من أهداف التنمية المستدامة مكون من 86 هدفاً مقترن بـ 183 مؤشراً للرصد. وبمبادرة من وزارة الاقتصاد، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الإدارات معنياً بأهداف التنمية المستدامة لتنسيق العمل على تحقيق هذه الأهداف. ووُزعت المسؤولية عن الأهداف على الوزارات المختصة تبعاً لمهامها. واعتمد رئيس أوكرانيا مرسوماً حدد فيه الأهداف الإنمائية للألفية كنقطة مرجعية لوضع وثائق التنبؤ والسياسات. ووُضع أيضاً نظام للرصد كما جرى تحليل مدى إدماج الأهداف في الاستراتيجيات والبرامج الحكومية القائمة (شمل 162 قانوناً نظاماً و 300 نشاط). وفي آذار/مارس 2020، اعتمد مجلس الوزراء الجديد برنامجاً سياسياً الخاص به مع التزام بالأهداف.

أهداف التنمية المستدامة: الجدول الزمني للأحداث

2016: تكييف الأهداف.

2017: تحديد 86 غاية وطنية للأهداف مع 183 معياراً ومؤشراً وطنياً للأهداف.

2017: أول تقرير وطني أساسي عن أهداف التنمية المستدامة في أوكرانيا.

2018: بدء تطبيق الرصد السنوي للأهداف.

2019: تقرير الرصد الأول بشأن الأهداف (البيانات الإحصائية)، وتقرير مواضيعي عن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال، وتقرير وطني عن الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: الإنجازات والتحديات

بحلول نهاية عام 2019، أحرزت أوكرانيا تقدماً إجمالاً في 15 هدفاً من الأهداف الـ 17. وكان الحد من الفقر هو الإنجاز الرئيسي المحقق: إذ انخفض الفقر من 58,3 في المائة عام 2015 إلى 43,2 في المائة عام 2018. وأحرز تقدم ملحوظ من خلال تحسين معايير الأجور وزيادة التغطية بالدعم المالي للإسكان (من 12 في المائة عام 2014 إلى 64 في المائة عام 2017). وتعكف أوكرانيا على تنفيذ إطار "المدرسة الأوكرانية الجديدة" للإصلاح التعليمي كما انضمت إلى برنامج التقييم الدولي للطلاب في عام 2018. منذ عام 2019، بدأ اعتماد سوق للكهرباء بالتجزئة وسوق للكهرباء واسع النطاق في أوكرانيا. ونتيجة لتحسن ظروف إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بين عامي 2016 و 2019، ارتفع الميزان الإيجابي للتجارة الخارجية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 2,5 أضعاف وبدأ استخدام شبكة 4G العالية السرعة للإنترنت. ومنذ عام 2015، أنشأت أوكرانيا 1 029 منطقة إقليمية مدمجة، وزاد الدعم المقدم من الدولة للتنمية المحلية والإقليمية بمقدار 41,5 أضعاف. ولا تزال العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية هي استمرار العدوان المسلح، والبنية التحتية المتداعية، وعدم كفاءة الإدارة العامة، وعدم كفاية الموارد والتمويل. كما أن التحديات الجديدة التي تطرحها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تزيد من تعقيد الوضع. وإزاء هذه التحديات، يتعين التشديد على الاحتياجات التالية: تحديث إصلاح نظام الرعاية الصحية وتعزيز التنسيق بين السلطات وإضفاء الطابع المهني عليها؛ واستعادة دورة الإنتاج الكاملة لسلع معينة (الصناعات الكيماوية والصيدلانية)؛ وإصلاح نظام المساعدات الاجتماعية؛

وتطوير الحماية الاجتماعية لأشد الفئات ضعفا، ولا سيما الأطفال، بالاقتران مع الخدمات الاجتماعية المتكاملة، ورقمنة عمليات الإدارة، وتنفيذ التعليم من بُعد.

رؤية عمليات التحول في أوكرانيا للعقد المقبل

البعد الاقتصادي:

من المتوقع تحفيز تطوير العلوم والابتكار وتنمية اقتصاد التدوير؛ تنفيذ مشاريع البنى التحتية؛ النمو السريع للإنتاجية في المجمع الزراعي والصناعي؛ المساعدة في تطوير الأعمال؛ رقمية الاقتصاد؛ وخلق فرص عمل جديدة لائقة، بما يراعي التغييرات الهيكلية.

البعد الاجتماعي:

ينبغي للعمل المتواصل على الإصلاحات في مجالات التعليم والرعاية الصحية واللامركزية أن ترفع المستويات المعيشية وتحدّ من كل أشكال عدم المساواة. وستولى الأولوية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

البعد البيئي:

تشمل المقترحات إدخال تغييرات على السياسات البيئية، وتحسين إدارة النفايات، وإنهاء الاستخدام غير المستدام لموارد الأراضي والغابات والمياه.

الحكومة الرشيدة:

ستوجّه الجهود نحو إرساء سيادة القانون وتحسين فعالية سلطات الحكم المركزية والمحلية. ومن المهم بالنسبة إلى أوكرانيا أن تكفل احترام حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين.

القضايا العالقة التي تتطلب دعما

إن محاولة ضم شبه جزيرة القرم والعدوان المسلح في شرق أوكرانيا الذي بدأ في عام 2014 يشكلان تهديدا للسلام والأمن والتعاون في أوروبا الشرقية. وقد تسببت الأعمال العدائية الفعلية في خسائر بشرية كبيرة (أكثر من 13 000 شخص) وخسائر اقتصادية ونزوح داخلي واسع النطاق (نحو 1,4 مليون شخص). ولا تزال العواقب المدمرة للعدوان المسلح وخيمة. إن حل المشاكل المتصلة بالنزاع عبر تسوية سياسية وإعادة إدماج الجزء من أراضي أوكرانيا المحتل مؤقتا، سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف.

الخلاصة

إن مفتاح النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غضون عقد هو التنفيذ والرصد المتسق للسياسات والتمويل التي تركز على الأهداف. وتكمن أولويتنا في تحقيق الأهداف عبر التقريب بين المستويات المعيشية للناس من متوسط المستويات الأوروبي. إن رفاه البلد ككل ورفاه كل أسرة وشخص وطفل يتوقف على ذلك.

أوزبكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

في عام 2015 التزمت جمهورية قيرغيزستان بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2018، اعتُمد 16 هدفا وطنيا للتنمية المستدامة و 125 غاية مقابلة لها. وفي الوقت نفسه، أنشئ مجلس تنسيق مشترك بين الوكالات لتنفيذ خريطة الطريق الوطنية لتحقيق الأهداف. وأطلقت بوابة شبكية (متاحة عبر الموقع <http://nsdg.stat.uz>)، تتضمن بيانات عن نحو 100 مؤشر، والعمل جارٍ على بدء جمع البيانات عن المؤشرات المائة المتبقية.

واللجنة البرلمانية المكونة من المجلسين المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمجتمع المدني والشباب والمنظمات غير الحكومية الوطنية الرائدة منخرطة بشكل فعال في الترويج للأهداف وتنفيذها، بما في ذلك إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول للبلد.

وتزامن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوزبكستان مع إصلاحات واسعة النطاق في إطار استراتيجية العمل الوطنية للفترة 2017-2021. وجرى تأكيد الاستراتيجية ومجالاتها الخمسة ذات الأولوية بوصفها سبيلا لتحقيق الأهداف. والعمل جارٍ على إدماج الأهداف في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لجمهورية أوزبكستان لعام 2030. وتتكف الحكومة على تقييم نتائج الإصلاحات من خلال رصد 23 مؤشرا للتصنيفات العالمية، بينها مؤشر هدف التنمية المستدامة، الذي تحتل فيه أوزبكستان حاليا المرتبة الثانية والخمسين.

والهدف الطويل الأجل للبلد هو أن يصبح بلداً من البلدان المتوسطة الدخل المرتفع بحلول عام 2030، وزيادة نصيب الفرد من الدخل فيه بنسبة الضعفين والحد من الفقر وعدم المساواة (الهدفان 1 و 10). وتحقيقاً لذلك، تطبق أوزبكستان إصلاحات هيكلية لتعزيز اقتصاد السوق، إلى جانب إصلاحات متعلقة بالعملة والضرائب وإصلاحات زراعية منظومية (الهدف 2). وأُخذت مجموعة من التدابير لتحسين مناخ الأعمال، وحفز إطلاق المشاريع والعمالة الرسمية، بما يشمل الشباب والنساء (الهدفان 5 و 8)، ولجذب الاستثمار وتشجيع الابتكار (الهدف 9). وتشمل التحديات الراهنة كفاءة العمالة المستدامة للشباب والنساء وتحسين فعالية نظام الحماية الاجتماعية.

وفي مجال الرعاية الصحية (الهدف 3)، تُتخذ تدابير لتحسين جودة الخدمات وإمكانية الحصول عليها، وذلك عن طريق تحسين نظام التمويل والتأمين، وحفز استثمار القطاع الخاص، وتحسين التدريب والتطوير المهني للعاملين في المجال الطبي وتطوير العلوم الطبية، وبدء تطبيق نظام الصحة الإلكترونية على نطاق واسع. وتشمل الأولويات الحالية في مجال التعليم (الهدف 4) تحسين نوعية التعليم وتغطيته على جميع المستويات وتشجيع زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص.

وتسترشد الإصلاحات في أوزبكستان بمبدأ واحد هو تغليب المصالح الإنسانية على ما عداها، وهو مبدأ ينسجم بشكل وثيق مع المبدأ الأساسي لخطة عام 2030 القاضي بعدم ترك أحد خلف الركب. وما برحت أوزبكستان، منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، تحرز تقدما كبيرا في تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. وأنشأ البلد مكاتب لاستقبال الجمهور تقدم تقاريرها إلى الرئيس، والعمل

جارٍ على الإصلاح الإداري وعلى تحسين الحكومة الإلكترونية وتنفيذ الإصلاحات لضمان استقلال الإعلام والمدونين الإلكترونيين ولتعزيز دور المجتمع المدني.

ويولي البلد الأولوية لتعزيز دور المرأة وحماية حقوقها. واعتمدت مؤخرا قوانين بشأن المساواة بين الجنسين وحماية المرأة من العنف، وزادت نسبة النساء في البرلمان بنسبة الضعفين (تصل إلى 32 في المائة)، وجرت ترقية النساء إلى مناصب قيادية على جميع مستويات الدولة والسلطة المحلية (الهدفان 5 و 16).

وتتبع أوزبكستان سياسة خارجية قائمة على الانفتاح والتعاون والسلام. وفي السنوات الأخيرة، فتح البلد حدوده وهو يعمق تعاونه مع بلدان آسيا الوسطى في الاستخدام الرشيد للموارد والتجارة العابرة للحدود. والعمل جارٍ على تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية (الهدف 17). وبعد تحرير نظام التأشيرات، فاق عدد السياح القادمين سنويا 6,7 ملايين شخص في عام 2019 (مقارنة بـ 2,5 ملايين في عام 2017).

وفي ما يتعلق بالبيئة، تولى أوزبكستان الأولوية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (بما في ذلك في إطار اتفاق باريس)، مع التركيز بشكل خاص على منطقة بحر آرال، وحفظ موارد المياه والأراضي والطاقة واستخدامها بكفاءة، فضلا عن حفظ التنوع البيولوجي (الأهداف 13 و 14 و 15).

بيد أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تهدد بإبطاء ما تحرزه أوزبكستان من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا تتخذ الحكومة تدابير حازمة للحد من تفشي هذه الجائحة والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية. واعتمد برنامج لمكافحة الأزمات، إلى جانب صندوق رصيده بليون دولار، لدعم المؤسسات التجارية والعمالة وتوسيع نطاق المساعدة الاجتماعية المقدمة إلى الفئات الضعيفة.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

إن حكومة جمهورية زامبيا ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المحققة للتحويلات. ويشدد البلد على هذا الالتزام في استعراضه الوطني الطوعي الأول. كما أن زامبيا تثبت، من خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطارها للتخطيط الوطني، وعن طريق إنشاء آليات قوية للتنسيق والإبلاغ، عن عزمها على تثبيت ربط مسارها الإنمائي بخطة عام 2030.

والاستعراض الوطني الطوعي لعام 2020 هو وليد مشاورات تشاركية وشاملة للجميع قائمة على نهجين يشملان الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

الإنجازات

في ما يتعلق بإدماج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني للتخطيط الإنمائي، اعتمدت زامبيا نهجا متكاملا متعدد القطاعات في خططها الإنمائية الوطنية السابعة (2017-2021). وعمل البلد على توطيد خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، من بين أطر أخرى، في تلك الخطة، بتعميم 86 في المائة من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ونتيجة لذلك، باتت ينسق تنفيذ الأهداف والإبلاغ عنها من خلال الهياكل المؤسسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، باستخدام نهج

المجموعات. وقد عزز هذا النهج مفهوم تحقيق مزيد من العمل بموارد أقل، وعزز أوجه التآزر والشراقات، ما أدى إلى استجابات متعددة القطاعات للتحديات الإنمائية وأدى إلى تحقيق إنجازات تشمل ما يلي:

- **الحد من الفقر والضعف.** ما برحت الحكومة توفر الدعم للأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع وذلك بتوسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية من 38 مقاطعة في عام 2014 إلى كل المقاطعات الـ 116 في عام 2019. أما الأسر المعيشية غير المشمولة بهذا البرنامج فيجوز دعمها من خلال برامج أخرى للحماية الاجتماعية، بينها دعم المزارعين الضعفاء والنساء والفتيات وأطفال المدارس. وأسهم هذا الطابع المتكامل للاستجابة، إلى جانب التنسيق المعزز، في خفض مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد من 50 في المائة عام 2016 إلى 44 في المائة عام 2019.
- **إشاعة بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام.** نظرا لكون زامبيا بلدا ناميا غير ساحلي، يتسم ترابطه داخل البلد ومع البلدان الثمانية المجاورة له بأهمية بالغة لتيسير التجارة والوصول إلى الأسواق، وتشجيع السياحة وتحسين تقديم الخدمات. وتحقيقا لهذه الغاية، استثمرت الحكومة بشكل كبير في البنية التحتية بما في ذلك الطرق والمطارات والطاقة ومرافق الصحة والتعليم، ما أشاع بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة.
- **مواجهة آثار تغير المناخ وحماية البيئة.** انسجاما مع اتفاق باريس، تعهدت زامبيا بخفض انبعاثاتها بمقدار 38 000 غيغافرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030. وحتى تاريخه، انخفضت الانبعاثات التراكمية بنسبة 39 في المائة (9 846,14 غيغافرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) بين عامي 2015 و 2019. وتعكف زامبيا على تشجيع مبادرات مستدامة مثل الطاقة المتجددة، التي باتت البلد بفضلها ينوع مزيج الطاقة المستخدمة من 99 في المائة من الاعتماد على إنتاج الطاقة الكهرومائية في عام 2011 إلى 80,6 في المائة في عام 2019. وتشكل الطاقة الشمسية حاليا نحو 90 ميغاواط (3 في المائة من إجمالي إنتاج الطاقة في البلد). والعمل جارٍ على تشجيع الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ وتقنيات جمع المياه والبنية التحتية الخضراء في سياق إجراءات التدخل الهادفة إلى التكيف مع تغير المناخ. بيد أن زامبيا تسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية لتعجيل بتنفيذ خطة التكيف الخاصة بها.
- **الترويج للتنمية البشرية.** رأس المال البشري أساسي لمواجهة تحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما المساواة بين الجنسين والصحة والتكنولوجيا الجديدة والابتكارات وتنمية المهارات. ومن أهم الإنجازات التي تحققت ما يلي:
 - سُنّت تشريعات تمكينية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، بما يتيح تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة.
 - انخفاض معدل وفيات الأمومة من 398 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2014 إلى 252 في عام 2018. وانخفاض معدل وفيات الأطفال من 31 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2014 إلى 19 في عام 2018. وارتفاع تغطية التحصين من 68 في المائة عام 2014 إلى 75 في المائة عام 2018.
 - وفي عام 2018، بلغ معدل إتمام التعليم الابتدائي 97,3 في المائة، في حين بلغ معدلي التعليم الإعدادي والثانوي 87,7 في المائة و 36,0 في المائة على التوالي.

التحديات ومجالات الدعم

لا تزال القيود المفروضة على البيانات تشكل تقييدا كبيرا لرصد أهداف التنمية المستدامة والتخطيط القائم على الأدلة. ومع ذلك، سنت زامبيا قانون الإحصاءات لعام 2018، بهدف مواجهة التحديات المتعلقة بالبيانات.

وقد أدت السياسة المالية التوسعية، المدفوعة بالحاجة إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية، إلى فجوة كبيرة في الموارد تعوق تمويل أهداف التنمية المستدامة وتهدد قدرة البلد على تحمل الدين.

وتشكل الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تفشت مؤخراً تهديدات كبرى لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في زامبيا.

وتمشيا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، تسعى زامبيا إلى إقامة شراكات قوية لمساعدتها على تعزيز خطة النمو الأخضر ومعالجة وضعها المالي المقيد، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ وكوفيد-19.